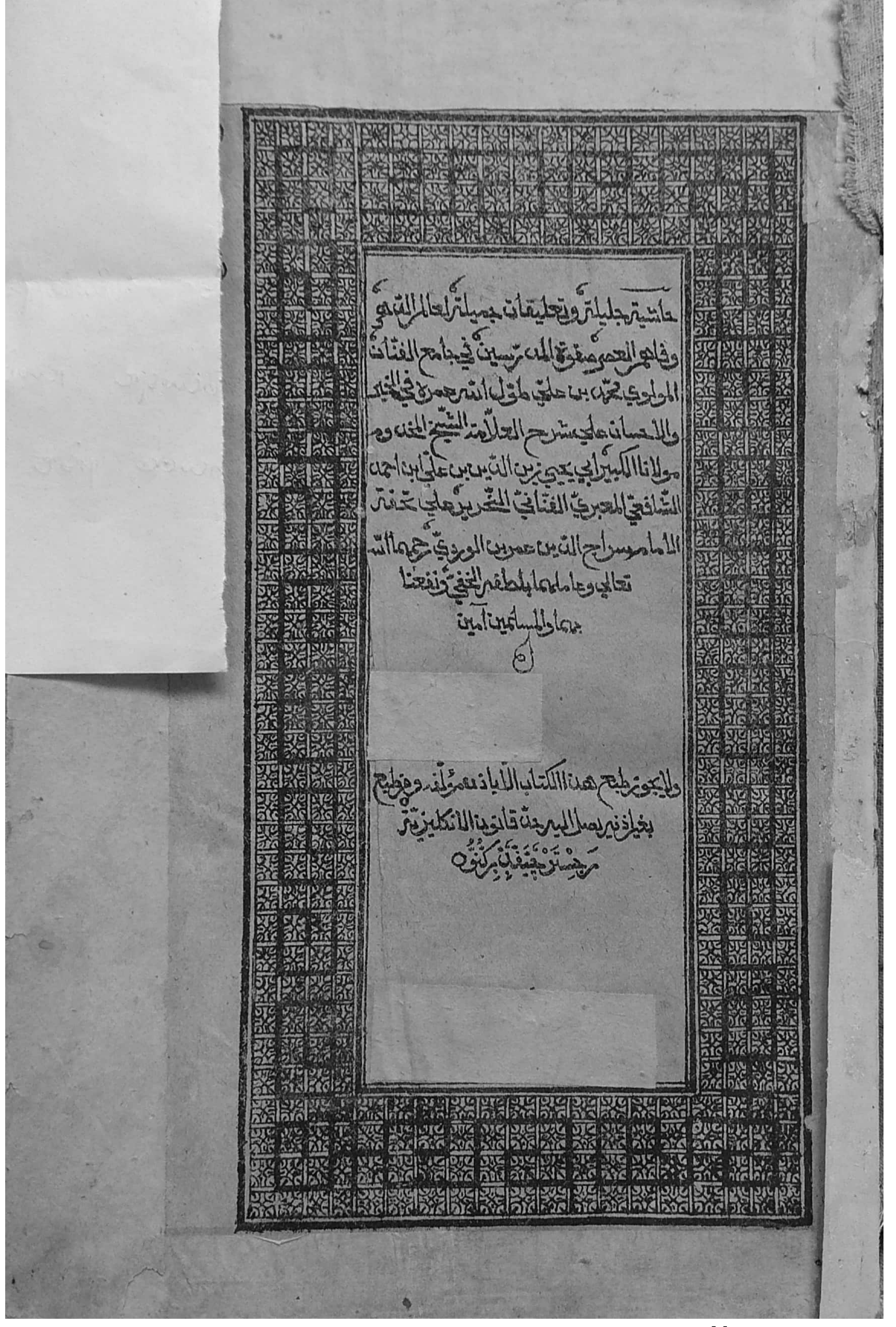
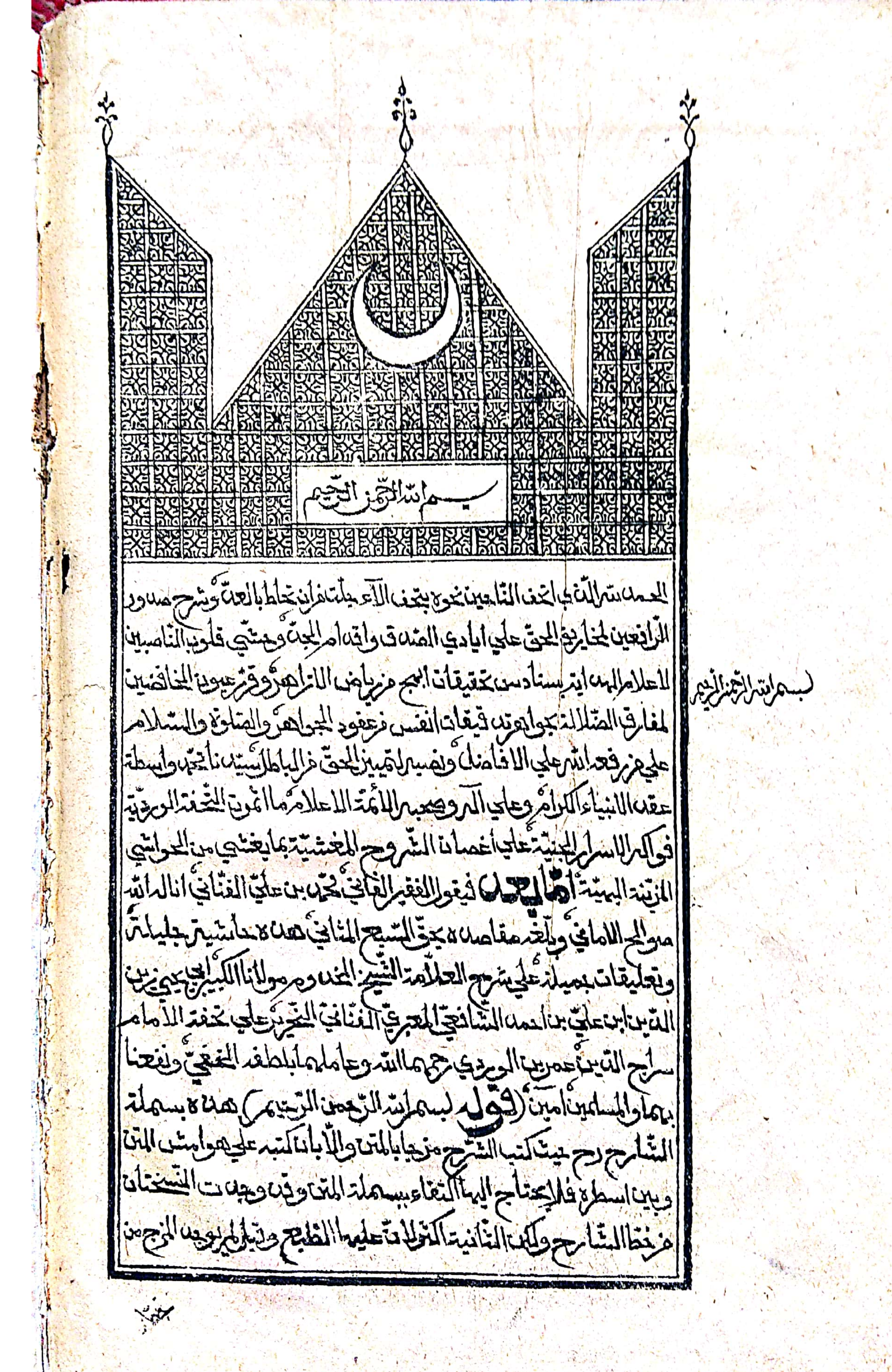


حاشية جليلة وتعليقات جميلة لعالم الفقهي
وفاهم العصر صفوة المدرسين في جامع الفنانات
المولوي محمد بن علي طول الله عمره في الخير
والاحسان على شرح العلامة الشيخ المخدوم
مولانا الكبير ابي يحيى زين الدين بن علي ابن احمد
الشافعي المعبري الفناني المحرر على تحفة
الامام سراج الدين عمر بن الوردي رحمهما الله
تعالى وعاملهما بلطفه الخفي ونفعنا
بهما والمسلمين آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اتحف الناظرين نحوه بتحف الاعيلة من ان تحاط بالعد وشرح صدور
الرافعين لمختار بين الحق على ايادي المدقق واقدام الجد وحثثي قلوب الناصبين
للاعلام الهداية بسنا دس تحقيقات ابهج من رياض الازاهر وقر عيون الخائضين
لمفارق الضلالة بجواهر تدقيقات انفس من عقود الجواهر والصلوة والسلام
على من رفعه الله على الافاضل ونصبه لتمييز الحق من الباطل سيدنا محمد واسطة
عقد الانبياء الكرام وعلى آله وصحبه الائمة الاعلام ما نمت التحفة الوردية
فواكه الاسرار الجنية على اغصان الشروح المغشية بما يغشي من الحواشي
المزينة البهية **اما بعد** فيقول الفقير الفاني محمد بن علي الفناني اناله الله
من المنح الاماني وبلغه مقاصده بحق السبع المثاني هذه حاشية جليلة
وتعليقات جميلة على شرح العلامة الشيخ المقدم مولانا الكبير يحيى زين
الدين ابن علي بن احمد الشافعي المصري الفناني النحرير على تحفة الامام
سراج الدين عمر بن الوردي رحمهما الله وعاملهما بلطفه الخفي ونفعنا
بهما والمسلمين امين (**قوله** بسم الله الرحمن الرحيم) هذه بسملة
الشارح رح حيث كتب الشرح مزجا بالمتن والا فانا كتبه على هوامش المتن
وبين اسطره فلا احتاج اليها اكتفاء ببسملة المتن وقد وجدت النسختان
من خط الشارح ولكن الثانية اكثر لانه عليها الطبع وتبين لم يوجد المزج من

نطه فتلك البسملة من الكاتب حيث مزج ولا يكتفي ايضا ببسملة المتن وذلك
لان بسملة المتن في مزج الكتابة منقطعة فلا يمكن الشارح والكاتب الاتيان
بها بتمامها في الابتداء بخلافها في ترك المزج فلا يحتاج الى بسملة اخرى (قوله
بسم) اي ابتدأ الناظم بالبسملة لما قيل من انه في اية اقرأ باسم ربك اشارة الى ان
البسملة مامور بها في ابتداء كل ذي بال والمعنى كما في القسطلاني من الطيبي
اوجد القراءة مفتتحا باسم ربك اي قل بسم الله الرحمن الرحيم وهذه ايه دلت على ان البسملة
مامور بها في ابتداء كل قراءة اهـ والقراءة في عرف الشرع لا تستعمل الا في القرآن كما في
زاده وغيره فالاية تدل على الاولى بسبيل القياس ولاقتدائه بالقرآن العظيم
ولامتثاله لقول النبي الكريم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
فهو ابتر ومن ثم قيل ايضا يطلب من كل بادئ في فن اربعة امور على سبيل التحقيق
الصناعي البسملة والحمدلة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
وثلاثة على سبيل الندب الصناعي تسمية نفسه وكتابه والاتيان ببراعة الاستهلال
ولكن فاته التشهد من الاولى والبراعة من الثانية اعانة بتصرف ولاجماع الائمة
المصنفين على تقديم البسملة وافتتاح كتب العلم بها وبذلك جرى عملهم
واستقراؤهم سيما قال الحافظ ابن حجر قال وقد اعظم كتب الرسائل والقصص
الابتداء بالكتاب العزيز من العمل بقول النبي صلى الله عليه وسلم كل امر [illegible] بالتسمية
اعلم انه ينبغي لكل شارع في فن ان يتكلم على البسملة بشيء مما يناسب
ذلك الفن وفاء بحقها وهو ان لا يترك الكلام عليها راسا او يحقق ذلك الفن وهو
ان يتكلم عليها بما يناسبه ليعود بركتها عليه وترك التكلم عليها بما يناسبه تقصير او
قصور وحيث كان الشروع الان في علم النحو فينبغي التكلم عليها بما يناسبه
فمن ذلك ان يقال ان الباء حرف جر مبني على الكسر يحتمل ان يكون اصليا
او زائدا والراجح والمشهور انها اصلية وعليه فلابد لها من معنى ومتعلق اما
الاول فقد اشبعنا الكلام عليه في حاشيتنا على شرح بسملة الخلاصة و
اما الثاني فقد اشار اليه الشارح بقوله الباء (قوله الباء) الالف للعهد
الصريحي اي الباء المتقدمة مذكورها صريحا في لفظ بسم ويحتمل ان يكون للعهد الكنائي

القيل صح

(بسم) الباء

وترك التكلم صح

لان الكناية لفظ اريد به لازم معناه او عكس ذلك وعلى كل فما ههنا ليس كذلك
ولا الحضوري لان الحضورية ما حضر مدلوله من خوله في الحس والمشاهدة
عند التلفظ بها معنى ولم يحضر ههنا الا نفس المدلول لان المدلول اللفظ وهو ينقضي
بانقضاء النطق به لان الالفاظ سيالة ليست بقارة فلا يحضر مدلوله بعده الا في
الذهني الا ان ينزل الدال منزلة مدلوله او المعقول منزلة المحسوس ولا الذهني
لانه ما حصل في علم المخاطب من غير ذكر ولا حس وما ههنا ليس كذلك **(قوله متعلق)**
بكسر اللام اي المتعلق ايصال لان الجار لايصال معنى الفعل الى معنى المجرور
وقد يقال المجرور متعلق اي ثانيا لتعلق المعمول بالعامل وقد يقال الجار والمجرور
متعلق على ارادة التعلق بمعنيه وكل صحيح والمتعارف ان المعمول متعلق
بالكسر والعامل متعلق بالفتح **(قوله بمحذوف)** اي بعامل محذوف لكثرة
الاستعمال ولفهم المعنى بدون ذكره ولان المقصود المتعلق بالبسملة
بدليل ما مر كلاما مرتبا من انه على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا
وهو المقصود من الكلام بعده ولتذهب نفس السامع كل مذهب مما يمكن في
المقام وهذا المحذوف اما فعل او اسم وعلى كل اما خاص اي مناسب لما بدئ
بالبسملة كالف او تاليفا وعام كابتدئ او ابتدائي وعلى كل اما مؤخر او مقدم
فالاقسام ثمانية واختار الزمخشري وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخرا خاصا اما
الفعل فلان الاصل في العمل للافعال ولكثرة التصريح به في كلام الله تعالى وكلام رسوله
صلى الله عليه وسلم كما في اية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي وباسمك
اللهم ارفعه ولقلة المحذوف لانه عليه كلمتان الفعل والفاعل وعلى مقابله ثلاث
المبتدأ او المضاف اليه والخبر ولان الجملة عليه مضارعية تفيد بغلبة الاستعمال
التجدد والاستمرار وهي الانسب بالمقام من الثبات والدوام المفاد بالاسمية وتخصيص
المضارع لعدم مناسبة غيره كما في مرخ واما تأخيره فليكون اسم الله تعالى
مقدما ذكرا كالتقدم مسماه وجودا ولانه مقتضى الحال فتقديم المتعلق
مؤخرا للافادة الاهتمام باسمه تعالى لان المقام مقام استعانة باسم الله تعالى
بخلاف اقرأ باسم ربك والبلغاء يقدمون الذي شأنه اهم وللافادة الاختصاص والقصر

متعلق بمحذوف

من حيث حال المخاطبين وإنما كونه خاصًا فلرعاية حق خصوصية المقام فإن كل
شارع في شيء إنما قال بسم الله إنما يضمر ما كانت التسمية مبدأ له كالأكل والشرب
والتأليف والشعر فما بين البسملة بر... قرينة على المحذوف في قوله لا إنه على تلبس
الفعل كله بالبسملة تبركًا أولى في إفادة الابتداء وذهب بعض النحاة إلى أولوية أفعل ما
نحو ابتدأ أو استعن لأن بوجوه مردودة (**قوله** تقديره لبسم الله ابتدأ) ظاهره أنه
خالف للمتأخرين في اختيار الخاص بل رجح تقدير العام وفيه رد الوجوه ما أشير
إليه آنفًا وقد يقال في تقديره ابتدأ رعاية ما يصلح لكل من الماتن والشارح والقارئ
والمعلم والمتعلم والطالع والكاتب أو يقال جاز تقدير العام لتوجيه الإعراب
فقط ولنكاته الأولى تقدير الخاص ثم إن هذا الاختيار مشكل إذ التقدير كما
في القاموس التفكير في تسوية أمر وهو من المعاني القلبية وقوله بسم الله ابتدأ
كلام لفظي وهو مما يقابل المعنى والإخبار به عن المعنى ممنوع وأيضًا يوهم هذا اللفظ
أن المحذوف جملة قوله بسم الله ابتدأ وهو ظاهر الفساد فكان حق التركيب
أن يقول لفظه المقدر أي المفكر في تسويته بأن فرض وجوده من كون ابتدأ كما
أشار إليه القسطلاني أي يقول لفظ المقدر مع متعلقه بسم الله ابتدأ كما أشار
إليه العلامة العدوي وقد يقال إنهم تسامحوا في مثل هذه التراكيب فتسامحًا
وإطلاقًا للمصدر على المفعول والتقديم والتأخير فالأصل كلام مسلم المقدر أي المفكر
في تسويته بأن فرض وجود ما حذف منه وما احتفظ به من كون بسم الله ابتدأ
فلما دخل فيه ما ذكر وأضيف المصدر إلى ضمير المحذوف صار تقديره لبسم الله ابتدأ
فالجملة صفة لقول محذوف والتقدير بمعنى المقدر وإضافته إلى كلام من إضافة
الصفة إلى الموصوف وإضافة الكلام إلى ضمير المحذوف من إضافة الكل إلى بعض أجزائه
وفيه أيضًا كلام آخر يطلب من حواشينا فلترجع وقوله ابتدأ فعل مضارع للمتكلم وهو من
الشارح حكاية عن لسان المصنف كأنه يقول مراد المصنف ذلك بالجوري (**قوله** ولا
محل له) استئناف بياني لبنائه على سؤال مقدر مبني على تعلق الجار بمحذوف وفي كأنه
قيل إذا كان الباء متعلقًا بمحذوف فما محل المجموع الجار والمجرور كما في الدّة ار... أي
للمجرور فقط كما ترى في جوابه بمن ردّ فأجاب بنفي المحل عن المجموع مؤكدًا أبدًا

تقديره لبسم الله ابتدأ ولا محل لمجموع الجار والمجرور

الخبرية والجملة الاسمية ردا على من اثبتها ذلك وفي رسالة التحديثات وهل المحل لمجموع
الجار والمجرور او للمجرور فقط فيه خلاف والصحيح انه للمجرور فقط اه فلا النافية للجنس
ومحل مبني على الفتح اسمها ومجموع متعلق بمحذوف خبرها اي ولا محل موجود لمجموع
الجار والمجرور اعرابا ولا محل بناء وعلى القول بعدم انقسام المحل للمبنيات فهو يعني
مكان الحلول يطلق على الاعراب مجازا على ما في حاشية التصريح المعنى ولا اعراب
موجود لهذا المجموع لعدم وقوعه موقع ذي الاعراب وعلى هذا لا يحتاج الى
تاويل في كثير من المواضع كقوله فيما ياتي ولكن محل الجر والنصب لكون الاسنا
د فيه حقيقيا او على حالة مقتضية للاعراب مباشرة كالمفعولية والفاعلية والخبرية
ونحوها مجازا ايضا على ما في حواشي التلخيص المعنى ولا حالة من هذه الاعراب
المقتضية للاعراب موجودة لهذا المجموع فيحكم عليه باعرابه اي لم يقع في محل اسم
مفرد بحيث لو صرح به لكان معربا (قوله لانه ظرف لغو) علة لنفي المحل عن المجموع
وفي تعلق الظرف والمجرور بحرف المعاني ثلاثة اقوال المنع مطلقا والجواز مطلقا والتفصيل
بانها ان كانت نائبة عن فعل محذوف جاز نيابة لا اصالة والا فلا والمشهور وعليه
الجمهور الاول لعدم الاشتقاق وعليه ينبغي ان يقدر فعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك لا
المجموع ثم فالضمير للمجموع كما هو ظاهر ولغو بالرفع صفة لظرف لا بالجر على الاضافة البيانية
ويسمى الظرف اللغو (قوله والظرفية) الظرف مبتدا او اللغو صفته والخبر ما كان
في والجملة مستانفة لانها جواب سؤال مقدر كانه قيل لم الظرف اللغو فقال والظرف في
اعلم ان الظرف في الاصطلاح اسم الزمان والمكان واجري الجار والمجرور مجراه في
كثير من الاحكام لما بينهما من المناسبة اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور ولان الظرف على
تقدير في والجار والمجرور يحتاج الى الفعل او ما في معناه كاحتياج الظرف اليه فكانا
كشي واحد فلذلك اطلق على الجار والمجرور في بعض المواضع انه ظرف (قوله اللغو)
بفتح فسكون مصدر لغا يلغو لغوا بطل اي سقط حكمه كما في المصباح او خلا عن الفائدة
كما في الجمل ووصف به الظرف الخالي عن الضمير المنتقل اليه من العامل وعن فهم معناه منه
اما على سبيل المبالغة او على تقدير مضاف اي ذو اللغو او على تاويله باللاغي وعلى كل
ففي كلامه استعارة مصرحة بان شبه الخلو عما ذكر بسقوط الحكم او بالخلو عن الفائدة بجامع

مطلق المخلوق في كل واستعير لفظ المشبه به للمشبه او مكنية بان شبه الظرف الخالي عما ذكر بالكلام الخالي عن الفائدة او بانسان تكلم باللغو جامع عدم الدلالة على المطلوب في كل وطوي ذكر المشبه به ورمز اليه بشيء من لوازمه على سبيل المكنية (قوله ما كان متعلقه مذكورا) بان كان خاصا لان العام يجب حذفه فيه خلافا لابن جني (قوله نحو مررت بزيد) تمثيل للظرف المذكور متعلقه نحو خبر مبتدا محذوف اي وذلك نحو الخ (قوله او في حكم المذكور) متعلق بمحذوف صفة لمحذوف معطوف على قوله مذكورا اي او محذوفا كائنا في حكم المذكور اي كالمذكور في حكمه من امتناع قيام الظرف مقامه وعدم تحمله في ضميره كما في المستقر وذلك بان كان خاصا حذف بدليل فان الخاص لا يفهم الا بذكره فلهذا امتنع حذفه الا بالقرينة واما حذفه معها فعارض فاعطي حكمه وقد علمت ما لم يعطاء الشيء في حالة العارضة حكمه في حالته الاصلية بخلاف العام فانه يفهم بدون ذكره بل اغنت عنه سماع الظرف فلهذا امتنع ذكره حينئذ فلا حكم له في الذكر حتى يعطاه في الحذف والحاصل انه من اركون العمد وفي في حكم المذكور وعدمه على ان اماذلك المحذوف وفي وجوب الذكر الحذف طاري له بعارض وان لا يكون كذلك واو في التعريف للتقسيم فالمعنى والظرف اللغو قسمان قسم ما متعلقه مذكور وقسم ما متعلقه محذوف في حكم المذكور فالتعريف في الحقيقة تعريفان لشيئين متخالفين (قوله نحو بسم الله) تمثيل للظرف الذي متعلقه في حكم المذكور (قوله ولكن محل المجرور نصب) اي اعرابه المحلي نصب بناء على ما مر عن حاشية التصريح او حالة المقتضية للاعراب حالة مقتضية لنصب فالكلام على حذف مضاف بناء على ما في حواشي التلخيص وعلى كل فالكلام من الاخبار بمتعلق عن محل والجملة عطف جملة لا محل لها والعاطف الواو لا لكن لانها ليست عاطفة اصلا متى وليها جملة فهي حرف ابتداء للاستدراك وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته او باثبات ما يتوهم نفيه والمراد هنا الثاني باعتبار مفهوم الموافقة لقوله ولا محل لمجموع الجار والمجرور واما باعتبار مفهوم المخالفة فهي مجرد التوكيد وذلك لان مفهوم الموافقة دل على انتفاء المحل الكلي من الجار والمجرور على الانفراد لانه اذا انتفى عن المجموع مع انه اقوى نفي عن كل منهما اولى وهو مسلم في الجار دون المجرور فدفع ذلك عن المجرور باثبات المحل له مع تعيينه

ما كان متعلقه مذكورا
نحو مررت بزيد او
في حكم المذكور نحو
بسم الله ولكن محل
المجرور نصب

دفعاً للتجوز التسامح ومفهوم المخالفة دل على ثبوته على الانفراد ومعلوم ان الجار
لا محل له ثم قال انه للمجرور فقط فالكل هذا المعلوم مع التعيين واذا تعلمون هذا ان
المفهوم ما نقله مفهوم الموافقة كما في المغني والتصريح (قوله على المفعولية) علة لكون
المحل نصباً اي انما كان محل المجرور نصباً لاجل كونه مفعولاً للفعل المقدر فعلى
تعليلية او هي بمعنى عن متعلقة بمحذوف صفة لنصب اي نصب ناشئ عن المفعولية
هذا على حمل المحل على الاعراب واما على حمله على الحالة المقتضية له ففي بمعني من
البيانية متعلقة بمحذوف حال عن المضاف المقدر اي حالة المجرور حالة نصب اي مقتضية
حال كونها كائنة من المفعولية والمراد تعيين النصب او مقتضيه بذلك لتوضيح الفائدة
مع دفع التجوز اذ النصب يكون على غير المفعولية كالحالية والتمييزية وكذا الحالة
المقتضية له تكون غير المفعولية والمراد بالمفعولية الكون مفعولاً به كما هو عند الاطلاق
والياء المشددة تشتمل ياء الكونية وياء المصدرية والتاء للتانيث (قوله الخ) علة
لتقييد النصب او مقتضيه بكونه على المفعولية اي انما قيد تاويل ذلك لانه اي المجرور
فالضمير للمجرور للشان كما قالوا او العائد محذوف اي لان المجرور تعدى الفعل
المقدر اليه بحرف الجر والمراد بحرف الجر الباء وبالتعدية التعدية العامة التي يشترك فيه
الباء وغيره وهو ايصال معنى الفعل الى المجرور سواء كانت مجردة او على وجه المصاحبة
او الاستعانة فلا يرد ان معنى الباء لا يقتصر على التعدية على كونها اصلية (قوله
ولم يكتب الالف الخ) جواب عما يقال ان همزة الاسم للوصل وحكمها في الابتداء
الثبوت وفي الوصل السقوط فعلماء الخط اعتبروا الابتداء فاثبتوها في الكتابة
مطلقاً فكان حقها ان تكتب فلم لم تكتب وحاصل الجواب انه انما خولف ذلك في
بسم الله لكثرة الاستعمال فان البسملة تكثر كتابتها في اكثر الاوقات وكثرة الاستعمال
موجبة للتخفيف مع انها لم تترك بالكلية بل الثابت بتطويل الباء عنها اي انفا
(قوله لكثرة الاستعمال) اي وهي مع ضميمة شيء آخر وهو شدة
اتصال الباء باسم موجبة للتخفيف فلا يرد ان كثرة الاستعمال موجودة في لفظ
اسم ولفظ الرحمن ولفظ الرحيم فلم لم تثبت في هذه الثلاثة (قوله وطولت
الباء) اي طول رأسها نحو نصف الف فلا ينافي التخفيف بحذف الالف والجملة

على المفعولية لانه
تعدى الفعل بحرف
الجر ولم يكتب الالف
لكثرة الاستعمال
وطولت الباء

عطف على جملة لم تكتب الالف اي حال من الالف اي ولم تترك بالكلية مع الموجب
بل قد طولت الباء عوضا عنها (قوله عوضا عنها) اي ودلالة عليها المراد
ان تطويل الباء خطا عوض عن خط الهمزة لا عن لفظها لان تطويلها غير
لفظي فجعله عوضا عن اللفظي بعيد وعوضا بمعنى التعويض مفعول له
لطولت او مفعول مطلق اي طولت الباء تطويل التعويض او بمعنى معوضا حال
من المضاف المحذوف اي مدا لكون راسها المطول معوضا عن الالف (قوله الله)
اعلم انه لما حيرت العقول في المسمى حيرت في الاسم فاختلفت فيه اختلافات كثيرة
منها اختلافهم في كونه علما بالوضع او غيره والتحقيق وعليه الجمهور انه علم
وضع للذات الواجب الوجود اي بوضعه تعالى بانه هو الذي سمى نفسه
بنفسه ثم علمه لعباده اما بوحي او الهام فهو علم شخصي جزئي وان كان لا يقال
ذلك الا في مقام التعليم تأدبا مع الله تعالى لان الشخص ما كان له مشخصات
تعينه وهي عوارض تستحيل عليه تعالى فالمراد بقولهم شخصي انه موضوع
لمعين لكمال التعيين وهو الذات العلية وقال البيضاوي الاظهر انه وصف في
اصله لكنه غلب عليه تعالى بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم اي الاصلي
واجري مجراه اي فهو عنده علم بالغلبة التقديرية كما في زاده والشهير وغيره وقيل
غير ذلك (قوله اسم) يطلق على مقابل الفعل والحرف وعلى مقابل الكنية واللقب وعلى
مقابل الصفة اما الاول فلا يصح ارادته هنا اذ لا توهم فيه كما في الدسوقي واما الثاني
فينافيه قول الباجي والشبرخيتي لانه صريح في انه ليس من الاعلام بل هو جار مجراها والاسم
اذا اريد به ما قابل الكنية واللقب صريح في انه منها الا ان يجاب بان مراده انه ليس
من الاعلام الوضعية بل هو علم بالغلبة لانه تبع في ذلك البيضاوي كما حققه شيخنا
فغاية ما في تعبيره انه عبر اولا بما جرى على كل من التحقيق ومختار البيضاوي ثم صرح بما
هو الاشبه عنده فلا تنافي واما الثالث فلا يطمع في صحته لما في الدسوقي ايضا
من المنافاة في جعل الاسم مقابل الصفة ردا على البيضاوي اي فلو اراده لكان مصوبا
لما رده من غير عزو ولا استدراك وهذا تناف بين (قوله للموجود) اي الثابت
في الخارج لانه من وجد المجهول لفظا المعروف معنى بمعنى ثبت انه صفة لمحذوف

عوضا عنها (الله)
اسم للموجود

اي للذات الموجود ولم تؤنث المتفرد لما في الدسوقي من ان الذات ههنا تستعمل
استعمال النفس واستعمال الشيء فلذا فيها يجوز التذكير والتأنيث واثر التذكير
هنا للاشرفية وفي المقام كلام ينبغي مراجعته في حاشيتنا (قوله الحق)
اي المحقق وجوده بالادلة او الثابت وجوده ازلا وابدا فلا يقبل الانتفاء
بحال او الحقيق بان يعبده العابدون او الحقيق بان يرغب في وعده ويخشى في
وعيده (قوله الجامع للصفات الالهية) اي المتصف بجميع صفات الكمال
التي يتصف بها الاله الحق (قوله والاشبه) اي الاوفق بالمتواتر (قوله
انه) بالكسر على تقدير الموصوف بالقول اي القول الاشبه انه والضمير للفظ
الجلالة (قوله جار مجرى الاعلام) اي الوضعية في اجراء الوصف عليه وامتناع
الوصف به وعدم تطرق الشركة اليه بيضاوي (قوله الرحمن) صفة في الاصل
بمعنى كثير الرحمة جدا ثم غلب غلبة تقديرية على البالغ في الرحمة بحيث لم
يسم به غيره تعالى هذا مذهب الاعلم وابن مالك قال في المغني وهو الحق
ومذهب الجمهور انه صفة لوقوعه نعتا ولان معناه البالغ في الرحمة لا
الذات المخصوصة قال العلامة الصبان الراجح مذهب الجمهور وعلى الاول
فهو بدل من الله والطرح غير كلي او عطف بيان لمجرد المدح والرحيم نعت له لا بدل اذ لا
يتقدم البدل ولا البيان على النعت والاصح كونه نعتا وقيل يجوز باعتبار الاصل و
على الثاني انهما نعتان لله فيجوز فيهما تسعة اوجه مشهورة بامثلة فهو ثلاثة في
الرحمن الرفع خبر المبتدأ مقدر والنصب مفعولا لامدح محذوف وقد يعبر عنه
بالتعظيم تارة بان الجر تابعا على ثلاثة الرحيم كذلك فهذه التسعة ومنها سبع جائزة عربية
متعينة قراءة وهو جرهما وستة جائزة عربية لا قراءة لانها لم تنقل وهي ما عدا جر
الرحيم مع رفع الرحمن ونصبهما ممتنعان لان التابع لا يتاخر عن المقطوع (قوله
المحسن) اي الموصل الخير المتفضل بالارادة والاختيار قضاء لحاجة المحتاجين
عناية بهم او زيادة وهو بالرفع على تقدير هو وبالنصب على تقدير اعني وبالجر
على انه عطف بيان او بدل وحذف اي التفسيرية لصلاحيته للسقوط دائما كما
في المغني وهذا التفسير مراد من الرحمن دفع به ما يستشكل في الرحمة لغة من رقة في

يجوز فيه ما

الحق الجامع للصفات الالهية والاشبه انه جار مجرى الاعلام (الرحمن) المحسن

التقسيم ٣

القلب

الي البر والفاجر بالرزق
ودفع الآفات (الرحيم)
المحسن الي المؤمنين
خاصة

القلب تقتضي الاحسان فهي مستحيلة عليه تعالى وحاصل الاول فعل انه يراد
بالرحمة غايتها او هي الاحسان وفي المقام كلام نفيس يطلب من حاشيتنا فلتراجع (
قوله الي البر) بفتح الباء وكسرها من بر يبر كفرح يفرح والاصل برر بكسر الراء
الاولى بوزن فرح ثم حذفت الكسرة او نقلت الي الباء بعد سلب حركتها ادغمت
الراء في الراء وهو وصف يقام مع لكل طاعة مقربة الي الله تعالى قيل خاصة بالانبياء
وقيل عامة في جميع المسلمين والمراد به هنا بدليل ما يأتي في الرحيم كل مؤمن
كما عبر به البيضاوي (قوله والفاجر) اي الفاسق والكاذب من فجر كدخل
والمراد به هنا بدليل ما ذكر ايضا كل كافر كما عبر به البيضاوي ايضا فال فيهما
للاستغراق اي المحسن الي جميع المؤمنين والكافرين من كافة الثقلين وليس
بقية فائدة سائر الحيوانات والنباتات لكن يدل عليه قوله بالرزق فانه ذلك
لا يختص بهم افاده زاده (قوله بالرزق) بفتح الراء مصدر وبكسرها اسم
يوضع موضع المصدر كما في الازهري متعلق بالمحسن والظاهر ان الباء
للتصوير اي المحسن اليهم احسانا مصورا بايصال الارزاق اليهم ودفع الآفات
عنهم (قوله ودفع الآفات) جمع آفة وهي ما يصيب الانسان مما ينقص به دينه
او بدنه او دنياه والمراد هنا بمعونة المقام كل مضرة **تنبيه** الظاهر من شموله
الرحمة المستفادة من الرحمن للبر والفاجر بل لكل مخلوق وتقييدها بالرزق والدفع
الشاملين لهما ايضا انها مختصة بالدنيا بخلافها من الرحيم كما يأتي (قوله الرحيم)
اي ذي الرحمة الكثيرة لكن افسره في التحفة بعد ان فسر الرحمن بذي الرحمة الكثيرة
جدا كما قدمناه وستأتي ثمرة التفسيرين (قوله الحسنى) اي في الآخرة
بدليل التقييد بعد (قوله الي المؤمنين) اي الي من شاء من عباده المؤمنين كما
يؤخذ من التحفة ووجه تعبيره بالجمع هنا وبالافراد فيما تقدم مبسوط في حاشيتنا
فتراجع (قوله خاصة) ضد العامة مصدر جاء على فاعلة كالعافية والعاقبة
بمعنى الخصوص فالتاء لازمة في المؤنث وغيره وهو بالنصب حال من ضمير المحسن
على تأويله بخاص اي حال كونه تعالى خاص المؤمنين بذلك الاحسان او من المؤمنين
على تأويله بمخصوصين او مفعول مطلق لمحذوف من لفظه اي يخصهم او يخصون بذلك

قوله فيه التفات) ولابد له من نكتة وهي هنا التوصل الى وصف نفسه بالافتقار لرحمة ربه على وجه كونه عمدة فانه اذا قال الفقير او قلت حال كوني فقيرا الخ لم يكن فضلة افادة الباجوري اه مؤلف

او للمحسن على تأويله بوصف من لفظ المصدر اي المختص للمؤمنين بذلك خاصة ويحتمل انه اسم فاعل حقيقة على انه حال من المؤمنين ويقدر اقلمتسم وقع موصوف مقدر بنحو طائفة فلا ترد التاء اي حال كونهم طائفة خاصة اي مختصة بذلك الاحسان (قوله بالمغفرة) متعلق بالمحسن والباء للتصوير اي المحسن اليهم احسانا مصورا بالمغفرة اي بازالة العقاب عنهم او بستر ذنوبهم عن اعين الملئكة (قوله ودخول الجنة) عطف على المغفرة فان الدخول بمعنى الادخال ليناسبها والمراد بالجنة مطلق الثواب اي وبتحصيل الثواب وبالتقييد بهذين يظهر تخصيص الرحيم بالمؤمنين لان الكافر لا يغفر له شيء من المعاصي الزائدة على الكفر كما في حش على من وبالآخرة ايضا فلا يرد ان رحمة الآخرة ايضا تشمل المؤمن والكافر لانه قبول الشفاعة للخلاص من الموقف رحمة للجميع ولانه ما من ابي لهب عند اهل السنة منه بعض من تعذيب الكافر باشد مما هو فيه رحمة له

تنبيه اشار بما ذكر من شمول الرحمن المؤمن والكافر بل كل مخلوق وتخصيص الرحيم بالمؤمنين الى توجيه ما اشتهر من ان الرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ويكون ذلك وجه تقديم الرحمن على الرحيم (قوله وهما) اي لفظا الرحمن والرحيم (قوله اسمان) المراد بالاسم هنا ما قابل الفعل والحرف فلا ينافي وصفيتهما فانهما صفتان مشبهتان مبنيتان من رحم انتهى مراده (قوله بنيا) اي اشتقا (قوله للمبالغة) اي لاجل افادتها (قوله من رحم) بكسر الحاء وقوله بعد نقله اي لا طراد نقل الفعل المتعدي الى فعل بالضم في بابي المدح والذم او بعد جعله لازما بان لا يعتبر تعلقه بمفعول لا لفظا ولا تقديرا وقوله لان الصفة اي فلا يرد انهما صفتان مشبهتان كما مر ورحم متعد والصفة المشبهة لا تصاغ من المتعدي وقال بعضهم لا حاجة الى ذلك لان باب رحم بضم الحاء بحسن مسموع فيكون الاشتقاق منه من اول الامر والمراد من مصدر رحم ليجري كلامه على الراجح من ان المأخوذ منه المصدر لا الفعل (قوله قال الفقير) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روعي متعلق البسملة بنحو اؤلف والا فعند السكاكي لا كتفائه بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وهو قلت لا قال

بالمغفرة ودخول الجنة وهما اسمان بنيا للمبالغة من رحم بعد نقله الى فعل لان الصفة المشبهة لا تبنى من المتعدي

قال الفقير محمد بن الولد ... اية رحمة

(قال)

قوله تقدم الخطبة) اي لان اذ تاخرها على المقصود فلا يكون الماضي على حقيقته فقط بل يكون مستعملا في حقيقته ومجازه او في عموم المجاز لانه عليه يكون بعض المقول سابقا وهو المقصود وبعضه الآخر متأخرا وهو قوله لله شاكرا الى آخر الخطبة الا ان يقال المقصود بالذات انصباب القول على المقصود لا على الخطبة التي لم يحصل لها تقدم في كونه حقيقة لفظ هذا ان جعلته شاملا في فرجملة المقول كما جرى عليه هو في شرح الخلاصة بتعاليب ابن مالك اما ان كان حالا فلا اشكال اهـ مؤلف

لكون الحكاية عن النفس وأتى بجملة الحكاية ترغيبا في قبول كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم ثم ثانيا اذ المجهول مرغوب عنه وبهذا القصد يندفع الرياء عنه وسامح الله منه كما هو بالرضى أشعرنه (قوله فعل) خبر مبتدأ محذوف اي لفظ قال فعل اهـ وهو بكسر الفاء حقيقة عرفية اي خاصة بالنحوي في كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الازمنة وهو مجاز عرفي اي عام في الحدث والمراد هنا الاول (قوله ماض) صفة لفعل اي دال على قول وجد في الزمان الماضي (قوله اجوف) بالرفع بلا تنوين صفة ثانية لفعل وفي القاموس الاجوف في الاصطلاح المعتل في معتل العين انتهى وسمي به لخلو ما هو كالجوف له من الصحة سعد (قوله اريد به الاستقبال) اي اريد بقال الدال على القول الماضي القول المستقبل المدلول عليه بيقول فالاستقبال بمعنى المستقبل وذلك على سبيل التجوز اما بالاستعارة المصرحة التبعية بان شبه القول المستقبل بالماضي بجامع مطلق الحصول اذ مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج ثم اشتق منه قال بمعنى يقول او بالمجاز المرسل التبعي بعلاقة الاول وعلى كل فالقرينة تقدم الخطبة على المقصود به ليل حال الناظم رحمه الله لانه كان من أكابر اعلام الدين الذين لا يقترفون الترك بالبسملة والحمدلة والصلاة لا في اللفظ ولا في الخط ولا في الابتداء (كقوله تعالى اتى امر الله فـ) صفة مصدر محذوف اي ارادة كارادته تعالى بلفظ اتى في قوله اتى امر الله اهـ او خبر مبتدأ محذوف او حال من ضمير به اي ذلك اي لفظ قال في كلامه وحال كونه كلفظ اتى في قوله تعالى اهـ فيها ان المراد في كل الاستقبال وذلك لان المراد بالامر القيامة وهي غير آتية بل هي محققة الاتيان لا محالة فشبه الاتيان في المستقبل بالاتيان في الماضي واشتق منه اتى مستعار المعنى يأتي والقرينة قوله فلا تستعجلوه اذ الاستعجال طلب الشيء قبل وقته ولا طلب بعده فلا ينهى عنه روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه لما نزل اتى امر الله وثب النبي صلى الله عليه وسلم ورفع الناس رؤوسهم وظنوا انها قد جاءت حقيقة فنزل فلا تستعجلوه فاطمأنوا فاعرفه

فعل ماض اجوف
اريد به الاستقبال
كقوله تعالى اتى
امر الله فلا تستعجلوه

(**قوله** الفقير) فعيل بمعنى المفتقر فلا يستوي فيه المذكر والمؤنث وهو للمبالغة او صفة مشبهة والانسب هنا انه للمعنيين بنا وعلى جواز استعمال المشترك في معنييه فالمعنى كثير الافتقار ودائمه (**قوله** اي المحتاج الى رحمة الله تعالى) اي الى احسانه قال السيوطي في شرح العقود الفقير له استعمالات منها وهو اللائق هنا المحتاج الى الله تعالى في شؤونه وهو الغني في الحقيقة اهـ اي فالناظر رحمه الله عنى بالمفتقر اليه للعالمين والمفتقر فيه اين انا با المحمود **فائدة** اختار هذا الوصف تبركا بما في كلام الله تعالى حيث قال والله الغني وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري شرح سراج (**قوله** عمر) هو اسم الناظم لانه الامام ابو حفص عمر زين الدين ابن مظفر بن عمر ابن محمد ابن ابي الفوارس الحلبي الشافعي البكري المتصل نسبه منسوب الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه تفقه على الشيخ شرف الدين البارزي رحمه الله وجالس اكابر العلماء وتبحر في الفقه والادب وسائر العلوم قال بعض العلماء كان الشيخ سراج الدين عمر بن الوردي رجلا صالحا كثير الخيرات حسن الخلق سيد شعراء عصره جمع في شعره بين الحلاوة والطلاوة له مقام عظيم عند الناس ومهابة كثيرة ما كانت عليه من الزهد والورع والخشية والخوف من الله تعالى برع في سائر العلوم وصنف فيها تصانيف عديدة ونظم فيها منظومات فائقة بجيدة وكفاه شرفا المنظومة العظيمة المسماة بنصيحة الاخوان ومرشدة الخلان وما حوت من المسائل الجليلة وكذلك منظومته المشهورة بالبهجة في الفقه وما احسن قوله في اخرها

فهي عروس بنت عشر بكر بكرية لها الدعاء مهر

وفضائله ومناقبه رضي الله عنه اكثر من ان تحصى فهو الغاية والنهاية وكانت وفاته في سابع ذي الحجة الحرام ختام عام تسع واربعين وسبعمائة وهو في عشر التسعين رحمه الله تعالى ونفعنا بامين (**قوله** عطف بيان او بدل) وعلى كل فهو بالرفع بلا تنوين لانه غير منصرف للعلمية والعدل ولانه مفرد موصوف بابن بين علمين ولهذا حذفت الف ابن (**قوله** ابن الوردي) صفة لعمر اتي به لتمييزه عمن شاركه في اسمه وهو انما يتميز بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها ان

(الفقير) اي المحتاج الى رحمة الله تعالى
(عمر) عطف بيان او بدل (ابن) صفة
(الوردي) مضاف اليه

(شكري) الشكر
مقابلة النعمة قولا
وفعلا واعتقادا

كان اسم ابيه مظفرا كما مر وايضا فيه تفاؤل بانه ورد النفوس تشم منه العلوم
وترتوي به من عطش الجهل (قوله الوردي) نسبة الى الورد وهو نور
من كل شجر ويطلق على نوع مخصوص منها معروف وعلى ماء يتخذ منه وهو
هو المراد هنا قيل نسب اليه ابو الناظم لانه كان يتجر فيه وحذف احدى ياءي
النسب للوزن قيل الاولى لسكونها ثم سكنت الثانية وقيل الثانية لكون الحذف
بالاخير اليق (قوله شكري) خبر مقدم لافادة الحصر اي شكري لا لغيره شكري
وحمدي اذ الحمد في الحقيقة كله له اذ ما من خير الا وهو موليه بوسط او غير وسط
كما قال تعالى وما بكم من نعمة فمن الله (قوله شكري) مصدر مضاف الى
فاعله مرفوع بضمة مقدرة على الراء على انه مبتدأ مؤخر ومثله يقال في قوله
وحمدي (قوله الشكر الخ) اشارة الى الشكر اللغوي مختصرا لانه فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما على الشاكر سواء كان ذلك الفعل قولا الخ
والشكر الاصطلاحي صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه فيما خلق لاجله
فبينهما عموم وخصوص مطلق اذ الاصطلاحي اخص باعتبار الانعام في معنى
(قوله مقابلة النعمة) بكسر الباء اسم فاعل اي خصلة تقابل النعمة بحيث
ينبئ عن تعظيم المنعم لا بحيث ان النعمة توازيها وهي توافيها كما هو اصل المفاعلة
ويصح الفتح اسم مفعول على الحذف والايصال اي خصلة يقابل بها النعمة والمراد
النعمة الواصلة الى الشاكر لا الثناء على غيرها فلا يكون شكرا بل ان كان باللسان
فحمد والا فواسطة (قوله قولا) تمييز للخصلة المقابلة نعم لعل المقصود
المطلوب الابتداء به في الحديث القول اللساني اذ الظاهر عدم كفاية فعل
الجنان والاركان غير اللسان فتامل وقوله قولا اي ثناء باللسان كان يقول
الشخص في حق من انعم عليه هو كريم جميل الشان وقوله وفعلا اي ثناء بركن من سائر الاركان
اي الجوارح غير القلب واللسان كان يصنع يداه على هيئة خضوع موجها اليه
الاحسان والواو فيه وفيما بعده بمعنى او وهي مانعة خلو فتجوز الجمع بين الثلاثة وقوله
واعتقادا اي ثناء بالجنان كان يعتقد او يظن او يتكلم في نفسه ان من انعم عليه كريم
الحمد وان يؤخذ مما ذكر ان الشكر لغة ثناء باللسان او بغيره على المنعم بسبب ما اوصل اليه من النعمة

قوله ولان المعنى الاصطلاحي الخ فيه ان هذا التوجيه لا يصح الا اذا كان الاصطلاح لطائفة مخصوصة مع ان المراد العرف العام [illegible] فالاولى ان يقال انما حمل على اللغوي لان الخبر ما كثرته بالوارد والوارد في الحديث على رواية الرفع على الحكاية يقتضي ان المراد اللفظ ولو كان المراد العرفي لم يكن للاقتصار على اللفظ وجه اهـ مؤلف

وان المراد بالاعتقاد ما يشمل الظن وحديث النفس وانه اعتقاد نحو العلم والكرم لا اعتقاد العظمة والّا لزم انباء الشيء عن نفسه لان المراد بالتعظيم في قولهم ينبئ عن تعظيم المنعم اعتقاد عظمته (قوله ابدا) ظرف زمان متعلق بشكر او حال من ضمير الخبر وحذف من الثاني له لدلالة الاول والاية في كل مقام بحسبه فلا يرد انه عبارة عن مدة الزمان التي لا حد لها وحمد الحادث وشكره مما له حد (قوله وحمدي) عطف على شكري هذا احد اقسام الحمد الاربعة وهو حمد حادث لقديم وهو حمد العباد لخالقهم بالكلام اللساني او النفساني ومنه تسبيح الجمادات والاقسام الاخر حمد حادث لحادث وهو حمد العباد بعضهم بعضا بما ذكر وهذان الحمدان حادثان وحمد قديم لقديم وهو حمد الله نفسه بنفسه في ازله وحمد قديم لحادث وهو حمد الله بعض عباده وهذان قديمان (قوله والحمد) اي اللغوي وانما اقتصر الشارح على الشكر والحمد اللغويين لان اللغوي هو المأمور بتحصيله في اوائل التآليف لان الالفاظ تحمل على معانيها اللغوية مهما امكن ولان المعنى الاصطلاحي حادث بعد النبي صلعم وقد امر بتحصيلهما في اوائل الامور ذوات البال فيحمل على ما كان في زمنه وهو المعنى اللغوي دسوقي والحمد الاصطلاحي هو الشكر لغة لكن بابدال الشاكر بالحامد فبينهما الترادف وبين الشكر الاصطلاحي وكل من الحمد اللغوي والاصطلاحي والشكر اللغوي عموم وخصوص مطلق باعتبار ما مر اينما وبين الحمد اللغوي وكل من الحمد الاصطلاحي والشكر اللغوي عموم وخصوص من وجه فهذه مع ما تقدم ستة نسب (قوله هو الثناء) يتضمن مثنيا وهو الحامد ومثنى وهو المحمود ومثنى به وهو المحمود به وقوله باللسان يعني الكلام كما يأتي هو الصيغة وقوله على الجميل الاختياري هو المحمود عليه فاشتمل التعريف على الاركان الخمسة ويؤخذ منه ان الثناء اسم مصدر لاثنيت اي اتيت بما يدل على التعظيم لا مصدر ثنيت الشيء اذا عطفت بعضه على بعض لئلا يصير التعريف قاصرا على الحمد المكرر فالثناء بمعنى الاتيان بما يدل على تعظيم المحمود خرج به ما اذا كان على جهة الاستهزاء كما في قوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم سواء كان ذلك الاتيان بالقلب او باللسان او بالجوارح

(ابدا) ظرف (و حمدي) عطف على شكري والحمد هو الثناء

كما تقدم وبالتقييد باللسان بعد خرج الشكر (**قوله** باللسان) الباء
للملابسة اي الثناء المتلبس باللسان من تلبس الشيء بالشيء او انها للآلة والمراد
باللسان الكلام نفسانيا كان او لسانيا على سبيل المجاز المرسل من اطلاق المحل
او السبب وارادة الحال او المسبب فلا يكون التعريف قاصرا على الحمد المتبادر في اللسان
بقسميه (**قوله** على الجميل) اي لاجل الوصف الجميل القائم بالمحمود
فعلى للتعليل متعلقة بالثناء والمراد الجميل عند الحامد والمحمود او احدهما
وان لم يكن جميلا في الواقع فيشمل الثناء على القتل والنهب اذا كان المقام مقام
تعظيم والا فمذموم (**قوله** الاختياري) اي ما كان عن اختيار وارادة
وخرج به المدح اللغوي فانه يعم الاختياري والاضطراري وهو الحادث
المطبوع كالحسن اما المدح الاصطلاحي فيخرج بقيد اللسان فانه ما يدل
على اختصاص المحمود بنوع من الفضائل او الفواضل وان لم يكن اختياريا ايضا
فمورده ومتعلقه عامان والمراد الاختياري حقيقة او حكما فيشمل ما كان منشأ
للافعال الاختيارية كذات الله تعالى وصفات التأثير وما كان ملازما لمنشئها
كالصفات الغير المؤثرة كسمعه وبصره تعالى والمراد ما ليس من نوع اعم فلا يخرج الحمد
على ذات الله تعالى وصفاته **تنبيه** ان الاختياري قيد في المحمود عليه وهو الوصف
الباعث على الحمد دون المحمود به وهو مدلول الصيغة لانه قد يكون غير اختياري
كزيد رشيق القد اذا كان الباعث كرمه وهما قد يختلفان ذاتا واعتبارا كهذا
المثال وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كزيد كريم وكان الباعث كرمه فالكرم من حيث
كونه مدلول الصيغة محمود به ومن حيث كونه باعثا على الاتيان بها محمود عليه (**قوله**
من نعمة) اي ما كان من باب الفواضل وهي المزايا المتعدية التي يتوقف تعقلها
على تعدي اثرها للغير كالكرم والانعام والتعليم والنعمة بالكسر كل ملائم
للنفس تحمد عاقبته وبالفتح التنعم وبالضم المسرة وقد علمت المراد بها هنا
(**قوله** وغيرها) بالجر عطف على نعمة اي ما كان من باب الفضائل وهي المزايا
القاصرة التي لا يتوقف تعقلها على تعدي اثرها للغير وان كانت قد تكون متعدية
كالعلم والقدرة والحسن (**قوله** تقول حمدت زيدا على علمه)

باللسان على الجميل
الاختياري من نعمة
وغيرها تقول
حمدت زيدا على
علمه

مثال لغير النعمة فإن العلم مزية لا يتوقف تحققه على تعدي أثره للغير وإن كان
يتعدى للغير بالتعليم الأثري أي تحقق أن القطب عالم وإن لم يعلم أحدا (قوله
وكرمه) يحتمل أن الواو بمعنى أو على تقدير وتقول حمده تنزيها على كرمه
فالعطف من عطف الجمل ويحتمل أنها على ظاهرها فالعطف على عامه وعلى كل
فهو مثال للنعمة كما علمت فيكون التمثيل على غير ترتيب اللف وجمعهما في واحد
على الثاني وإنما سلك ما في هذا تنشيطا للسامع أو يقطع النظر عن اللف بل نظر
إلى التمثيل بالجميل الاختياري بقسميه وعلى هذا أيد أن اللاحق وفي بعض النسخ
إسقاط قوله وتقول الخ (لأن العلم الخ) تعليل للقول لكن لكنه فاللام متعلقة
بنقول وقوله بالاختيار أي بالقصد والإرادة (قوله والقول حمده تنزيها
على حسنه) أي حسن وجهه أو بدنه بل يقال مدحته وقوله لأن الحسن
أي الطبيعي (اعلم) أنه ثنى بالشكر والحمد لله لكون البسملة متضمنة للاعتراف
بأن الفعل لا يتم إلا بمعونة اسمه تعالى فناسب تعقيبها بهما ثناء عليه حيث
أن كل الأمر به وإليه والجمع بين هذين البسملة والحمدلة مع جعل البسملة
في الابتداء الحقيقي لموافقة القرآن وقوة حديثها وجمع بين الشكر والحمد ليحوز
أجرهما وقدم الشكر على خلاف العرف للوزن والجملة إما خبرية لفظا ومعنى فهي
قضية شخصية لتعين موضوعها بالإضافة واستشكل جعلها صيغة حمد بأن
الإخبار بثبوت الشكر والحمد لله على وجه الاستحقاق أو الاختصاص أو الملك لا
يلزم منه أن يكون المصنف شاكرا وحامدا مع أن المطلوب أن يشكر ويحمد الله في
الابتداء وأجيب بأن ذلك الإخبار مفيد للحمد لأن الإخبار بأن الله مالك أو مختص
أو مستحق للحمد وصف له بالجميل فيكون حمدا وعليه فمحل كون المخبر بالشيء ليس آتيا به
ما لم يكن الإخبار فردا من أفراد المخبر عنه أو خبرية لفظا إنشائية معنى واستشكل بأنه
لا يمكن العبد أن ينشئ مضمون هذه الجملة وهو اختصاص الحمد بالله أو استحقاقه
أو ملكه له ولا أحكامها وهو ثبوت ما ذكر له تعالى لغيره مما أجيب بأن المراد أنها لإنشاء الثناء
بها لا الإنشاء فيهما وأن اللام الاسمية له لا أنها على الدالة وأن المناسب له وأن الكمالات الذاتية
التي هي علة في ثبوت الحمد والأنسب به وأن الذات الإلهية سر الذي هو المحمود حيث لم يأت

وكرمه لأن العلم والكرم حسنا بالاختيار والقول حمده تنزيها على حسنه لأن الحسن ليس من الأمور الاختيارية

في الكلام الأبتر وللاقتداء بالكتاب العزيز (**قوله** مصليا) اي طالبا من
الله صلوته بعد الشكر والحمد ولما كان الدعاء للوسائط في ايصال الخيرات
مأمورا به شرعا ثلث بالصلوة على اكبر الوسائط وهو الرسول صلى الله عليه وسلم
وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يذكر الله فيه فيبدأ به وبالصلوة علي
فهو اقطع ممحوق من كل بركة وبقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه واتى
بأن بجملة صريحة اشارة الى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله
عليه وسلم ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد من (**قوله** حال)
اي مقارنة والمقارنة في كل شيء بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة فلا يرد
ان مورد الصلوة وهو اللسان مشتغل بالحمد وكذا الشكر على ما مر فلا تتأتى
الحالية فان قلت ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلوة عليه
صلى الله عليه وسلم قلت لما قال سم انه في قوة جملة انشائية على تقدير القول لئلا يرد
امتناع وقوع الانشاء حالا اي شاكرا وحامدا حال كوني قائلا اللهم صل على
الرسول الخ (**قوله** من ضمير ياء المتكلم) اضافة ضمير الى ياء بيانية ان
اعتبر بينهما عموم وخصوص من وجه وللبيان بمعنى من ان اعتبر بينهما عموم وخصوص
مطلق واضافة ياء الى المتكلم من اضافة الدال الى المدلول (**قوله** التي
اضيف اليها الخ) صفة لياء المتكلم وانما جاز الحال من المضاف اليه لكون
المضاف مصدرا (**قوله** والصلوة الخ) الصلوة مبتدأ او الرحمة خبره
ومن الله حال من الصلوة وهي في الحقيقة مضاف اليه فلا يرد ان الحال لا تأتي من المبتدأ
على المعتمد والتقدير وتفسير الصلوة حال كونها من الله الرحمة اي زيادة الانعام
المقرون بالتعظيم ههنا بالنسبة لصلوة الله على انبيائه واما صلوته على غيرهم فمعناها
اصل الرحمة والانعام وقوله ومن الملئكة عطف على من الله وكذا يقال في قوله ومن
المؤمنين وقوله الاستغفار اي طلب المغفرة ولا يقال انها تستدعي سبق ذنب
لاحتمال ان ذلك من باب حسنات الابرار سيئات المقربين كما هو مشهور ثم يرد ان فيه
قصورا لان صلواتهم تكون بطلب الرحمة ايضا كما ورد مع ان المتبادر من التعبير في جانبهم
بالاستغفار وفي جانب غيرهم بالدعاء ان دعائهم بصيغة المغفرة فقط فان حمل الاستغفار

مصليا على الرسول العربي
والال والصحب واتباع النبي
(**مصليا**) حال
من ضمير ياء المتكلم
التي اضيف اليها الشكر
والحمد والصلوة من
الله الرحمة ومن الملئكة
الاستغفار ومن المؤمنين
التضرع والدعاء

على ما يمد في بطلب المغفرة والرحمة انه فعل القصر لكن فيه انه حينئذ عين الدعاء فلا يصح المقابلة ولهذا كان الاحسن والانصر ما ذهب اليه كثير من المحققين ان الصلوة بالنسبة الى من سواه تعالى من الملئكة وغيرهم الدعاء وان كان ما قاله الشارح هو الذي اشتهر (قوله ومن المؤمنين) اي من الانس والجن اي وغيرهم من سائر الحيوانات بل والجمادات لثبوت صلاتها على النبي صلى الله عليه وسلم كما رواه الحلبي في السيرة وان اشتهر انها سلمت عليه فقط وانما خص المؤمنين بالذكر لشرفهم (قوله التضرع والدعاء) وفي نسخة تضرع ودعاء بالدال فيهما والتضرع الدعاء بخشوع وذلة فعطف الدعاء عليه عطف عام على خاص لا عطف تفسير كما زعم **تنبيه** هذا الذي ذكره الشارح هو معنى الصلاة لغة وشرعا واما معناها لغة فقط فهو الدعاء مطلقا وقيل بخير واما شرعا فقط فاقوال وافعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة (**قوله** على الرسول) متعلق بمصليا والمراد هنا سيدنا نبينا محمد صلى الله عليه وسلم لان هذا اللفظ غلب استعماله عليه حتى صار لا يطلق على غيره الا مقرونا بذكر او قرينة فيكون علما بالغلبة فال زائدة او هي للعهد والمعهود هو صلى الله عليه وسلم وعليهما فوصفه بالعربي للمكاشفة او هي للجنس فالوصف مخصص وتوهم شموله لاسماعيل عليه السلام بعيد لان العربية فلا ينسب هو اليهم كما هو ظاهر وانما قال على الرسول ولم يقل على النبي اتباعا لقوله تعالى ان الله وملئكته يصلون على النبي للاشارة الى ان الرسالة اشرف من النبوة على الصحيح لتعلقها بالحق والخلق بخلاف النبوة فانها متعلقة بالحق فقط والكلام في رسالة الرسول ونبوته والا فالرسول افضل من النبي قطعا خفة واشار بعضهم الى ان في كلام المصنف حذفا اي على النبي والرسول كما في قوله الاتي وتابع النبي اي والرسول فيكون في كلامه احتباك وهو ان يحذف من كل ما اثبت في الاخر (**قوله** الرسول الخ) اي معنى الرسول اصطلاحا قال فيه للجنس وجها واحدا لان المراد تعريف مطلق الرسول واما معناه لغة فالمبعوث من مكان الى اخر (**قوله** من) اي انسان لان المراد الرسول من البشر لا ليشمل الملئكة فان الارسال منهم هو بالمعنى اللغوي الذي هو مطلق السفارة مرشيد في ذكر حر اكمل معاصريه غير الانبياء عقلا وفطنة وقوة رأي وخلقا بالفتح وعقدة موسى ازيلت بدعوته عنه

قوله هو معنى الصلاة لغة وشرعا) اي عند الجمهور وقال النووي في الدقائق ان المعنى المشترك هو الرحمة فقط واختار ابن هشام في المغني انه العطف وهو بالنسبة الى الله تعالى الرحمة ويترتب على هذا الخلاف انها من قبيل المشترك اللفظي على مذهب الجمهور وهو المتحد لفظا والمتعدد معنى كالعين لفظا عين وانها من قبيل المشترك المعنوي على المقابل وهو المتحد لفظا ومعنى لكن المعنى افراد مشتركة كما في لفظ اسد اه مؤلف

قوله متعلق بمصليا) ولا يلزم من كون الصلاة بمعنى الدعاء ان لا يتعدى بعلى فانها اذا عديت بها كانت للمضرة لانه لا يلزم في الترادف ان يصح حلول احدهما محل الاخر فان كانت على تنبيه المضرة مطلقا سواء تعلقت بفعل الدعاء او لا كما في قوله تعالى لها ما كسبت الاية فالصلاة مستثناة من ذلك باجوري اه مؤلف

(على الرسول) الرسول من

الارسال

قوله هذا هو المشهور) الحاصل ان في الرسول بعد الشروط المارة اربعة اقوال الاول يشترط ان يؤمر بتبليغ الشريعة والا فنبي والثاني ان يؤمر وان يكون له كتاب او نسخ فان امر ولم يكن له ذلك فنبي وعلى هذين فبينهما عموم وخصوص مطلق والثالث انهما بمعنى وهو المعنى الاول المشهور في الرسول فبينهما الترادف والرابع انه شرط في النبي ان يختص باحكام لا يشركه فيها قومه وفي الرسول ان يؤمر فبينهما عموم وخصوص من وجه كذا في نهاية الامر مؤلف

الارسال كما في الاية معصوم ولو عن صغيرة ولو سهوا ما لم يترتب عليه تشريع ولو قبل النبوة على الاصح في الثلثة سليم من دناءة اب وخنا ام اي فحشها وزناها وان علياهم ومنفر كعمي وبرص وجذام ومن قلة مروة ومن دناءة صنعة اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه وان لم يكن له كتاب ولا نسخ كيوشع فان لم يؤمر فنبي فحسب تحفة قوله اوحي اليه هذا هو المشهور وما اشار اليه الشارح خلافه (قوله بعثه الله) بعثه وابتعثه بمعنى ارسله من باب قطع مختار والمراد نسبه الله تخرج من بعثه غيره تعالى كالملوك فلا يسمى رسولا اصطلاحا (قوله بشريعة مجددة) الظاهر انه على القول بان الرسول من اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه وكان له كتاب او نسخ لان قوله مجددة ظاهر في النسخ سواء كان بكتاب اولا وان قوله يدعو الناس اليها ظاهر بل صريح في الامر بالتبليغ ويمكن حمله على المشهور بان يقال المعنى مجددة ولو بالنسبة الى الناس المدعوين اليها او بان يجعل التجديد مثالا لا قيد للاحتراز فيكون تعريفا بالاخص والشريعة في الاصل مشرعة الماء اي مورد الشاربة وهنا ما شرع الله لعباده من الاحكام ويساويها الدين والملة لان الاحكام من حيث انها تدان اي تعبد تسمى دينا ومن حيث انها يجتمع عليها وتملى ملة ومن حيث انها تقصد لانقاد النفوس من المهلكات او لاظهار الشارع اياها شريعة والباء للملابسة اي بعثه الله متلبسا بشريعة مجددة (قوله يدعو) الجملة صفة ثانية لشريعة او حال مقارنة من الهاء في بعثه لان المراد بعثه الرسالة المقارنة بالدعوة اذ الكلام في الرسالة لا بعثة النبوة في رأس الاربعين فلا يرد ان الدعوة بعد تقرر البعثة بكثير كما في حقه صلى الله عليه وسلم مع ان المقارنة في كل شيء بحسبه ويحتمل ان المراد بعثة النبوة وتكون حالا مقدرة اي بعثه الله مقدرا دعوته واتى بالجملة المضارعية لافادة التجدد وترك الواو عملا بقول الخلاصة

وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت

(قوله الناس) من الانس فيختص ببني ادم واصله الاناس حذفت همزته تخفيفا او من نوس اذا تحرك فيعم الجن وفي القاموس الناس يكون من الانس

بعثه الله بشريعة مجددة يدعو الناس

ومن الجن جمع نائس وفي نسخة جمع انس جمع عن يزاد خل عليه ال او اي الجنس الصادق بكل الناس كنبينا وبعضهم كغيره لا للاستغراق والا كان التعريف تامي علي فرعمن رسالته (**قوله** اليها) اي الي العبادة بمامنها توحيد الله والايمان به وبرسله وترك ماهم عليه من عبادة الاصنام (**قوله** العربي) منسوب الي العرب صفة للرسول اما مكاشفة او مخصصة علي ما تقدم (**قوله** والال) اما لم يعطف علي كما صنع غيره لضيق النظم لا لورود حديث عنه صلي الله عليه وسلم لا تفصلوا بيني وبين الي بعلي كما زعم الشيعة لانه ملكن ورد عليه وقدم الال علي الصحب مع ان فيهم من هو اشرف الانام بعده صلي الله عليه وسلم وهو ابو بكر لان الصلوة ثبتت علي الال نصا في قوله عليه الصلوة والسلام قولوا اللهم صل علي محمد وعلي ال محمد الحديث وعلي الصحب بالقياس علي الال واقتضي ذلك التقديم وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا يضاف قياسا الا لذي شرف معرف من كل بالمفي وال فيتعوض عن المضاف اليه وهو الضمير العائد علي الرسول او للعهد والمعهود ال الرسول صلي الله عليه وسلم واصله اول بفتح الواو من ال يؤل رجع لان الشخص يرجع اليهم ويرجعون اليه قلبت الواو الفا او اهل قلبت الهاء همزة ثم الهمزة الفا (**قوله** عطف علي الرسول) اي لا علي العربي لانه نعت والمعطوف علي النعت نعت فيلزم كون الال نعتا للرسول وهو غير صحيح ولهذا او لثبوت النص المتقدم والرد علي الشيعة وللاشارة الي ان العطية الواصلة له صلي الله عليه وسلم اعظم من العطية الواصلة للال اعاد واعلي في الال دون الصحب وانما ترك المصنف لما مر (**قوله** وهم) اي الال (**قوله** بنو هاشم) اي مؤمنو ابني هاشم وبني مطلب والمراد ما يشمل مؤمنات بنات هاشم وبنات مطلب ففيه تغليب المذكور علي الاناث لشرفهم واما اولاد البنات فلا يدخلون وتخصيص الال بهم دون غيرهم من العشيرة شرعي لا لغوي اي في مقام الزكاة والفيئ في الغنيمة عند الشافعية واما عند المالكية فبنو هاشم فقط علي المعتمد فلا يناسب هذا التفسير مقام الدعاء كما هنا وقيل هم هنا اولاده واولاد بناته ونسلهم وقيل اقاربه من قريش وقيل اتقياء امته وهذا مناسب مقام المدح وقيل جميع امة الاجابة وهم

اليها) العربي والال
عطف علي الرسول
وهم بنو هاشم
مطلب

الذين اجابوه صلى الله عليه وسلم في الايمان ولو بعماته رهم احق الانسب و
الاليق هنا لان مقام الدعاء يناسبه التعميم اي عند عدم القرينة والاشر
بما يناسبها كما قاله العلامة ص ويتعين رعن الشارح بانه تشترال بمعناه المشهور
اذ هو المتبادر لئلا يلزم التكرار في كلام المصنف حيث ذكر اتباع النبي بعد الال
والصحب اي اذا اريد بهم مطلق اتباعه ولو في مجرد الايمان وبوسائط الى يوم
الدين فان اريد بهم خصوص اتباعه بلا وسائط او بما في الاحسان الوارد في
حديث جبريل فيختص بالاتقياء فالتقسيم بما ذكر ليس بمراد بل المراد جميع امة
الاجابة وعلى هذا فافراد الصحب والاتباع بالذكر مع دخولهم في الال
اعتناء بشأنهم بالنص ايه عن غيرهم من الفضل ودفعا لتوهم ارادة المعنى المشهور
للال هنا افاده الكردي (قوله والصحب) بفتح الصاد وسكون الحاء المهملة
عطف على الرسول لا على الال لان العطف اذا تكرر بحرف غير مرتب يكون على
الاول على الراجح والا فيرجع من عطف على المضاف اليه اولا بعيدا كما تقدم في الال
(قوله جمع صاحب) اي عند الاخفش والاشهر عنه سيبويه ليس من صيغ الجمع
وهو الصحيح ويمكن حمله على هذا بان يقال اطلاق الجمع عليه مجازا اما بالحذف فاي
اسم جمع صاحب او بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقي في افادة كل
التعدد او بان يراد الجمع بمعناه اللغوي فلا تجوز (قوله والصاحب) اي بمعنى
الصحابي والا فهو من طالت عشرته وليس بمراد كما يشهد له كلام بعد (قوله كل
مسلم) اي كل شخص ولو ناريا او نوريا فيدخل نحو الانثى والجني والملك مسلم اي ولو
تبعا فيدخل نحو الصبي ولو غير مميز كالمجنون ويخرج نحو الكافر ولو حكما كالمغير ولو
اجتمع به وامن به بعد ذلك لكن لم يجتمع به بعد الايمان كرسول قيصر والمراد المسلم
به ملتهم فيخرج من اجتمع به مؤمنا بغيره كزيد بن عمرو بن نفيل فليس صحابيا كما
جزم به شيخ الاسلام في الاصابة وقيل هو صحابي (قوله رأى النبي صلى الله عليه وسلم)
اي ادركه فالمراد بالرؤية الادراك المستلزم للمعاشرة والاجتماع مجازا مرسلا
علاقته الاطلاق والتقييد اذ الرؤية ليست شرطا فيدخل نحو النائم والاعمى (قوله وصحب)
اي عاشره واجتمع به فعطفه على رأى من عطف اللازم على الملزوم والمراد الاجتماع به

(والصحب) جمع صاحب
كراكب وركب
والصاحب كل مسلم
رأى النبي صلى الله
عليه وسلم وصحبه

حال النبوة في حياته اجتماعا متعارفا أي معتادا بأن كان في الأرض وفي عالم
الشهادة فيه نحو الخضر وعيسى عليهما الصلاة والسلام لاجتماعهما به في
الأرض ليلة الاسراء ويخرج من اجتمع به قبل نبوته أو في السماء ليلة الاسراء أو رآه
في غير عالم الشهادة كالمنام ولادور في اخذ الصحبة في تعريف الصاحب لأنها
في التعريف لغوية كما عرفت وفي المعرف اصطلاحية كما هو ظاهر والاظهر أن يقال
والصاحب كالصحابي ليس بوصف بل اسم جنس مختص بمن صحبه صلى الله عليه
وسلم كما ذكرنا أو انتقل إلى معنى ذاتي ثبت لها الصحبة فحينئذ الصحبة في التعريف
لغوية وفي المعرف لا معنى لها اه (قوله ولو ساعة) أي ولو لحظة لطيفة فالمراد
بالساعة اللغوية لا الفلكية والغاية للرد على من شرط طول المدة والراجح عدم
اشتراطه بخلاف التابعي فانه من اجتمع بالصحابي بشرط طول الصحبة والفرق
عظم نور النبوة عن نور الصحبة فالاجتماع به صلى الله عليه وسلم يؤثر في
تنوير القلب بمجرد اللقاء أضعاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي واشتراط
الموت على الإيمان لدوام الصحبة لا لأصلها فمن ارتد انقطعت صحبته فهو غير صحابي
ومن عاد إلى الإسلام عادت الصحبة لكن مجردة عن الثواب عندنا يا جوري
(قوله وتباع النبي) عطف على الرسول أيضا لما مر أي في مطلق الاحسان
ولو بمجرد الايمان ولو بوسائط إلى انتهاء الزمان وتقدم غير ذلك والمراد بالنبي
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فال فيه للعهد أو هي زائدة على أنه صار علما
بالغلبة عليه صلى الله عليه وسلم فقد جمع المصنف بين الرسالة والنبوة في
وصفه صلى الله عليه وسلم وهذا هو النكتة في الاظهار في مقام الاضمار وتقدم
أن بعضهم جعل في كلامه استباكا (قوله جمع تابع) خبر لمحذوف أي
التباع جمع تابع والفصل بين المتضائفين بالتفسير جائز وان كان منقطعا عما
يتوصل به إلى المضاف اليه مما يمزج الشرح بالمتن والتابع لغة الماشي خلف شخص
وفي المختار تبعه من باب طرب وسلم إذا مشى خلفه أو مر به فمضى معه وعند المحدثين
من اجتمع الصحابي ولو يسيرا على الاصح وعلى مقابله يشترط طول المدة كما
تقدم وعليه فاضافة التباع إلى النبي لأدنى ملابسة وما تقدم من الأوجه الثلاثة

ولو ساعة (وتباع
جمع تابع (النبي)

هوجلي

فدل على ظاهر الاضافة فتأمل (قوله النبي) ال فيه للجنس لان المراد تعريف
مطلق النبي كما مر في الرسول **احلم** ان اشتهر ان المهموز من النبأ وهو الخبر
والمشدد من النبوة وهي الرفعة وعلى كل فهو فعيل بمعنى فاعل او مفعول
والمشدد على الثاني نبيو اجتمعت الواو والياء الخ ولا يتعين ذلك بل يجوز كون الاول
من النبأ بسكون الموحدة وهو الارتفاع فيكون كالمشدد وكون الثاني مخفف
الاول فيكون بمعناه ص (**قوله** من بعثه الله) تقدم مثله قليل الجمع (
قوله لتقرير شرع سابق) اي كسليمان وداود وغيرهما من انبياء بني
اسرائيل الذين بين موسى وعيسى على نبينا وعليهم الصلاة والسلام فانهم بعثوا لتقرير
التوراة **فان قلت** ظاهر ما مر في تعريف الرسول من حمله على ثاني المشهور
يقتضي ان النبي من بعثه الله بشريعة ولو سابقة يدعو الناس اليها وعلى حمله
على المشهور انه من بعثه الله بشريعة ولو سابقة وان لم يدع الناس اليها
وكلاهما يشمله فهو رسول ايضا وما ذكره ليس كذلك **قلت** قيد الحيثية
ملحوظ في التعريفين مع حذف ما يفهم من تعريف الرسول السابق على احتماليه
لانه من التعريفات المختلفة بالاعتبارات فالمعنى على الاول من بعثه الله لتقرير
شرع سابق من حيث انه شرع سابق وان لم يكن شرعا له ولم يدع الناس
اليه وعلى الثاني من بعثه الله لتقرير شرع سابق من حيث انه شرع سابق
وان لم يكن شرعا له ولم يدع الناس اليه فتأمل والظاهر ان تعريف الشارح
للرسول والنبي من التعريف بالاخص كما مرت الاشارة اليه والله اعلم (**قوله**
وبعد) قد اشتهر ان الواو نائبة عن اما وهي نائبة عن مهما والاصل الاصيل
مهما يكن من شيء فاقول بعد الخ فحذفت مهما ويكن ومن شيء واقيمت اما مقام
ذلك فصار اما بعد وبعض العلماء يعبر به لكنه فيقول اما بعد وهو السنة
لانه صلى الله عليه وسلم خطب فقال اما بعد وبعضهم يرى الاقتداء بنفس بعد
فيحذف اما اختصارا ويعوض عنها الواو فيقول وبعد كما هنا فالواو نائبة عن
نائبة ويصح ان تكون للاستئناف او لعطف قصة على قصة الاولى في التمهيد للتصنيف
والثانية في بيان سببه لانه يمهد لبيان الغرض الداعي الى هذا النظم وهو الحث على علم

والنبي من بعثه الله
لتقرير شرع سابق
وبعد فالجاهل بالنحو
احتقر اذ كل علم فاليه
يفتقر (وبعد

النحو وعليهما فاما نحن وغيرنا لدلالة الفاء عليهما ولا يرد منع عطف الاخبار على الانشاء لانه في غير عطف القصة واجاب بعضهم بانه من العطف على الخبر لان جملة الحمد خبرية (قوله ظرف زمان) اي باعتبار النطق فان زمن النطق بما بعدها بعد زمن النطق بما قبلها واما باعتبار الرقم فظرف مكان اي ان مكان ما بعدها بعد مكان ما قبلها وهذا قليل والمتبادر هنا الاول وان صح الثاني ايضا لكنه بعيد ولهذا قيده بالزمان (قوله قطع عن الاضافة) اي حذف المضاف اليه لفظا ونوى معناه دون لفظه اما اذا نوى لفظه او لم ينو شيء فيعرب قال العلامة الامير والكل لا دليل عليه والاسهل انه ليس ثم الا نية اللفظ بمعناه ويجوز معها الاعراب والبناء على حد يومئذ اذا اضيف الى الجملة اهـ لكن الاشهر الاول والرواية الضم والا فلا مانع من النصب مع نية اللفظ وجملة قطع بالبناء للمفعول او الفاعل وهو ضمير المصنف صفة لظرف زمان وعن الاضافة اي عن المضاف اليه او ذي الاضافة (قوله فبني) الظاهر ان الفاء لمجرد العطف لا للسببية ايضا لئلا يلزم كون القطع سببا للبناء وليس كذلك وقد يقال يحتمل ان المراد بالقطع لفظا تضمن الظرف معنى الاضافة فيكون سببا نعم الاصح ان البناء لشبهه باحرف الجواب في الاكتفاء بها عما بعدها (قوله على الضم) وانما بني على حركة ليعلم ان له اصالة في الاعراب وللتخلص من التقاء الساكنين وانما كانت الحركة ضمة لتكمل له جميع الحركات ولتخالف حركة بنائه حركة اعرابه ولجبر ما فاته في الاعراب فانه ينصب على الظرفية او يجر بمن فقط (قوله تقديره) اي تقدير لفظ المضاف اليه مع متعلقه وتقدم ما في مثله فليراجع (قوله اقول بعد الشكر) اشار به الى ان الظرف متعلق بالجزاء وهو اقول المحذوف والمعنى مهما يكن من شيء في الدنيا فاقول بعد ما تقدم من الشكر الخ وهو اولى من جعله من متعلقات الشرط لان تقييد القول المجعول جزاء بهذه البعدية ادل على امتثال طلب البدء بالبسملة وما بعدها من تقييد الشرط بها لان دلالة الاول عليه مطابقية والثاني التزامية فان الكلام على الاول صريح في تأخير القول عن البسملة وما بعدها وعلى الثاني يكون صريحا في تأخيره عن الشيء الواقع بعد البسملة وما بعدها ويلزم من ذلك تأخيره عن البسملة وما بعدها فهو دال على الامتثال ايضا لكن دلالة المطابقة على شيء مقصود اقوى

ظرف زمان قطع عن الاضافة فبني على الضم تقديره اقول بعد الشكر والحمد والصلاة

قوله وانما قدر اقول) مفاد التركيب حينئذ ان يخبر الآن بانه يقع منه قول في المستقبل بعد وجود الشيء في المستقبل وهذا ليس مرادا قطعا فالمتجه ما قال بعضهم من ان اما لمجرد الاستلزام والارتباط في مضمونها لتدل على ان بين جوابها وشرطها ارتباطا وتشاركا في التحقق فمعنى ما هنا الدلالة على تحقق كون الجاهل بالنحو احتقر كان وجود شيء ما تحقق يعني انها دالة على اشتراكهما في التحقق وهذا المعنى موجود وان كان الجواب ماضيا والشرط مستقبلا وعلى هذا فلا حاجة الى تقدير اقول افاده الاجهوري رحمه مؤلف

من دلالتها الالتزام عليه نعم كان عليه ان يقول فاقول الخ لان الجواب بعد الفاء كما مر وان قول الجاهل الخ مقول القول وانما قدر الظرف على الفاء لانهم التزموا تقديم اسم ما بعد الفاء عليها ليكون كالعوض عن فعل الشرط المحذوف وانما قدر اقول لوجوب استقبال الجواب عن فعل الشرط ولاشتراط كون مضمون الجواب متسببا عن مضمون الشرط وما هنا ليس كذلك فان احتقار الجاهل بالنحو ماض عن وجود شيء في الدنيا حال التعليق او بعده وايضا هو امر متحقق في نفسه وان لم يوجد شيء كذلك وايضا لا معنى لتقييده لا يكون بعد ما صدر منه في هذا الكتاب من التسمية وما بعدها بناء على ما ذكرنا بقي انه يعكر على تقدير القول تصريح الاشموني بوجوب حذف الفاء مع حذف القول ويجاب بانه غير متفق عليه ففي المغني والهمع حكاية قول بوجوب ذكر الفاء مع حذف القول (**قوله** بعد التشكر الخ) كان عليه ان يقول بعد البسملة والشكر الخ والجواب بان قوله ويحمد الخ منه رجح تحت قوله قال الفقير الخ والتسمية منفية متعلقه فلذلك تركها مردود (**قوله** فالجاهل الخ) الجاهل مبتدا او بالنحو متعلق به وجملة احتقر خبره (**قوله** الفاء) اي الفاء الموجودة بذكرها في فالجاهل وتقدم ما في مثله فلا يرجع (**قوله** رابطة الكلام) اي الجواب وهو اقول المحذوف المذكور المقول وهو الجاهل الخ وقوله بما قبله اي الكلام والمراد بما قبله الشرط المحذوف وايضا وهو يكن من شيء وانما كانت رابطة دون غيرها لما فيها من معنى السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط ولزمت هنا مع صلاحية الجواب لمباشرة الاداة على تقدير اقول لانه لما كانت شرطية اما خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة على شرطيتها هذا مع ذكرهما فاولى مع حذفهما ولهذا لما كانت الفاء هي الرابطة مع ان الربط مع مزيد التاكيد حصل باما هذا كله على ان الفاء واقعة في جواب اما النائبة عنها الواو او في جواب الواو النائبة عن اما او في جواب اما المحذوفة او المتوهمة على ان الواو للاستئناف او للعطف او على تنزيل الظرف منزلة الشرط كقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون الخ قيل وهو الوجه الوجيه وكلام الشارح عليها واضح وعلى كل فلا يرد ان الفاء انما تربط في جواب الشرط ولا شرط

(فالجاهل) الفاء رابطة الكلام بما قبله

هنا أما على القول بأن الفاء زائدة لستر بين اللفظ فلا تكون رابطة أصلا (**قوله** مانعة الخ) أي لأن الفاء لا تدخل على المضاف إليه وهو خبر ثان لقوله الفاء والأول قوله رابطة الكلام (**قوله** من توهم إضافة بعد) أي لأنه مما يجب إضافته ولو تقديرا (**قوله** وقيل الخ) عطف على قوله الفاء رابطة الخ وأتى بصيغة التمريض إشارة إلى أن الأول هو المشهور والقائل الدماميني كما في الزرقاني (**قوله** سببية) اعلم أن فاء السببية تارة تدخل على المسبب نحو زيد قام فأكرمه وربما قيل فيها فاء التفريع ومنها المتقبلة الفاء الداخلة على جواب الشرط وقد تدخل على السبب فتكون بمنزلة لام التعليل نحو اخرج منها فإنك رجيم دسوقي الظاهر أن المراد بها هنا الثانية المعنى وأقول بعد ذلك تنبه لعلم النحو فإن الجاهل به محتقر فإن أريد أنها من الأولى وأنها أفصحت عن شرط مقدر كان التقدير وأقول بعد ذلك تنبه لعلم النحو فإن تنبهت له فالجاهل الخ وهو لا يصح لعدم ترتب الجواب عن الشرط لأن كون الجاهل به محتقر المرتبات وإن لم يتنبه له أحد إلا أن يقال إنه دليل على الجواب قائم مقامه للنفس أي فإن تنبهت له فتعلمه فأنت محترم وإلا فمحتقر لأن الجاهل الخ وقوله تقديره أي المسبب المفهوم من السببية على المراد الأول أو السبب لكنه على الثاني ويصح رجوعه على الكلام المفهوم من المقام أي تقدير الكلام عليهما (**قوله** بالنحو) له لغة سبع معان جمعها الإمام الداودي في قوله

للنحو سبع معان قد أتت لغة ... جمعتها ضمن بيت مفرد كملا

قصد ومثل ومقدار وناحية ... نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

وفي الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى مقابله أخرى ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف والإبدال وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط النحو النواسخ وحذف العائد وكسر إن وفتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص بأحوال التركيب والمراد هنا الثاني **اعلم** أن تعريف الفن أحد المبادي التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها وهي العشرة المنظومة في قول بعضهم

إن مبادي كل فن عشرة ... الحد والموضوع ثم الثمرة

ما أنه من توهم إضافة بعد إلى ما بعده
وقيل الفاء سببية
تقديره فأقول بعد ذلك تنبه (بالنحو)

وتحفظ

وفضله ونسبة والواضع والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفي ومن دري الجميع حاز الشرفا

فحد هذا الفن ما عرفته وموضوعه الكلمات العربية من حيث يبحث عن احوالها
السابقة وقد تكلم المصنف علي هذا الموضوع في باب مسائله وثمرته التحرز عن الخطأ
في اللسان والاستعانة علي فهم الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب
بعضهم لبعض وفضله بفضل ثمرته وما اشار اليه المصنف من فوقانه علي غيره من العلوم
من حيث كونه عام النفع لان كل علم يفتقر اليه ولذا احتقر جاهله ومن الاينافي ان بعض
سائر العلوم يفوقه من حيثية اخري ونسبته للعلوم مباينته لها وواضعه ابو الأسود الدؤلي
واستمد الاسم من الامام علي كرم الله وجهه وذلك لان العرب لفرطهم
علي الفصاحة كانت النطق بالاعراب سجية فيهم كما قال

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي أقول فأعرب

فلما كثر الاسلام وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناكحة فتولد
اللحن والامالة في غير محلها حتي كادت العربية ان تتلاشي فرسم الامام لابي
الاسود منه ابوابا منها باب ان والاضافة والامالة وقال له انح هذا النحو ثم وضع
ابو الاسود باب العطف والنعت والتعجب والاستفهام وكان يراجع الامام في ذلك
الي ان حصل له ما فيه الكفاية ثم اخذ عن ابي الاسود نفر منهم ميمون الاقرن وغيره ثم
خلفهم جماعة منهم ابو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس
فريقين بصريا وكوفيا وما زالوا يتداولونه ويحكمون قواعده الي الان فجزاهم الله
الجنة واسمه النحو كما ذكر المصنف واستمداده من كلام العرب كما مر في التعريف وحكمه
الانبغاء والفرض علي الكفاية كما علم من الثمرة ومسائله القضايا الباحثة عن الاحوال
السابقة كما علم من التعريف ايضا (**قوله** احتقر) اي عند ذوي الالباب اذا
اشتغل بعلم من العلوم شرعيا كان او غيره نقليا كان او عقليا (**قوله** اذ)
تعليلية اي انما احتقر الجاهل به لان كل علم يفتقر اليه (**قوله** كل علم) مبتدأ والخبر
جملة قوله يفتقر واليه متعلق به (**قوله** فاليه) اي النحو دخلت الفاء في الجزء
المتقدم من الخبر لشبه المبتدأ باسم الشرط في العموم لكن هذا قليل لان المبتدأ اليسر موصوف

(احتقر اذ) حرف
تعليل (كل علم
فاليه)

المبتدأ الذي تدخل الفاء في خبره بكثرة لتشبهه باسم الشرط في العموم واستقبال
معنى ما بعده وهي خمس عشرة صورة موصول بفعل صالح للشرطية موصول بظرف
موصول بجار ومجرور موصوف باحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى
الموصول او الموصوف المذكور فهذه ست صور موصوف بالموصوف المذكور
تتمة الاثني عشر صورة واما دخولها في خبر كل مضاف الى غير الموصول والموصوف
المذكورين فقليل نحو كل نعمة فمن الله من (**قوله** يفتقر) اي اذا اشتغل
بالقول لهم النحو في الكلام كالملح في الطعام فان الكلام لا تحصل منه الثمرة للتحلي
المقامة الا بمراعاة القواعد النحوية كما ان الطعام لا تحصل المنفعة المقصودة منه
وهي التغذية على وجه الكمال ما لم يصلح بالملح قال الشاعر

النحو قنطرة الآداب هل احد ... يجاوز البحر الا بالقناطير

وقال غيره

ومن يكن في معاني الكتب والصحف ... من غير نحو الحجا نحو التراكيب

كمن غدا ناصبا حبولة الظبي ... من المناسج فرخيه العناكيب

(**قوله** فاعتن) اي اهتم وصية منه رحمه الله بالاعتناء بكتابه بالالتفات اليه وتمرن
الفاظه لان فهم المعاني متوقف على ذلك (**قوله** او فعني يعني) هو من الافعال
اللازم بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فمرفوعها فاعل لا نائب على
الراجح كما سيأتي وانما لزم ذلك في عني اذا كان بمعنى اهتم كما هنا وبناؤه حينئذ للفاعل لغة
قليلة فيقال عني يعني كرضي يرضى عناية اما عنا يعنو عنوا فمعناه خضع وذل وعنى يعنو عنوة اخذ
الشيء قهرا او صلحا وعنى يعني كرمى يرمي قصد ومعناه كذا كرضي شغله وعني كتعب اما مشقة
فالبناء للفاعل مصباح ملخصا (**قوله** والفاء جواب شرط) اي داخلة او رابطة
في جواب شرط محذوف فهي كلام مستقل وهو ترك التحرير في التعبير وقوله تقديره اي
الشرط المحذوف وقوله هذه الحكم اي كون الجاهل بعلم النحو يفتقر الافتقار كل عالم اليه
(**قوله** التحفة) بضم التاء وسكون الحاء اي المنظومة المسماة بالتحفة صفة لاسم
الاشارة او بدل منه (**قوله** الشيء الجديد هدية) وفي المختار التحفة ما اتحفت
به الرجل من البر واللطف وكذا التحفة بفتح الحاء والجمع تحف اهـ وسماها تحفة لانه
اتحف بها المبتدئين في زمانه ومن بعدهم فمن بعده من المشايخ وهكذا (**قوله**

(يفتقر) اي يحتاج
(فاعتن بهذي التحفة
الوردية في مائة
ونصفها نحوية)
(فاعتن) امر من عني
يعني والفاء جواب
لمحذوف تقديره
اذا عرفت هذا الحكم
فاعتن (بهذي)
اسم اشارة (التحفة)
اي الشيء الجديد هدية

الوردية) أي المنسوبة الى ابن الوردي صفة للتحفة وإنما نسبت الى المضاف اليه لأن
المركب الاضافي المصدر بأب أو ابن اذا كان علما بالغلبة كابن عمر وابن الزبير حذف
صدره وألحق عجزه ياء النسب فيقول عمري وزبيري قال في الخلاصة

وانسب لصدر جملة وصدر ما ... ركب مزجا ولثان تمما

اضافة مبدوءة بابن أو اب ... أو ماله التعريف بالثاني وجب

ثم ان كان آخر الاسم ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وجب حذفها كراهة توالي
أربع ياءات ويجعل ياء النسب موضعها فيقال في الشافعي شافعي قال في الخلاصة أيضا

ومثله مما حواه احذف وتا ... تأنيث أو مدته لا تثبتا

اذا علمت ذلك فحذف المضاف وهو ابن والياء المشددة في الوردي وألحق ياء
النسب الى الورد وأتى بتاء التأنيث بعدها لتأنيث المنسوب وهو التحفة (قوله
في مائة الخ) أي في مائة وخمسين بيتا من بحر الرجز ووزنه مستفعلن ست مرات
(قوله متعلق بمحوية) وإنما قدم للحصر أي محوية في هذا العدد لا في غيره مما
نقص عنه أو زيد عليه وذلك العدد مناسب للنيف في العدة والا فجملة الابيات مائة
وثلاثة وخمسون فان في الأول بيتين للحمد والصلاة وفي الآخر بيتا لحمد الله كله أيضا
هذا كله على جعلها من كامل الرجز وان جعلت من مشطوره فكل شطر بيت والشطر حذف
النصف بان يكون البيت على مستفعلن ثلث مرات فعلى الأول يكون مثلا قال الفقير
عمر بن الوردي ثم شكري أبدا وحمدي بيتا مصرعا أعني مجعولة عروضه موافقة لضربه
ويكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى الثاني يكون مثلا قال الفقير عمر بن الوردي بيتا ويكون
كل بيتين شعرا مستقلا وعلى الثاني يكون مثلا قال الفقير عمر بن الوردي بيتا ويكون كل
بيتين شعرا مزدوجا مستقلا (قوله ونصفها) أي بالجر عطف على مائة أي ونصف
مثلها وهو مائة أخرى والأبان يرجع الضمير الى قوله مائة ولم يقدر المضاف لتوهم أنه
النصف الداخل في المائة فيلزم أن التحفة محوية في المائة فقط وليس كذلك (قوله
محوية) أي مجموعة ومحرزة اسم مفعول من حوى يحوي وأصله محووية اجتمعت الواو
الثانية والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء و
كسرت الواو للمناسبة (قوله حاز التحفة الخ) أي فاعل بهذه التحفة حال كونها

(الوردية) صفة (في مائة) متعلق بمحوية (ونصفها محوية) حال من التحفة والعامل نيـر

قوله اي عامل اسم الاشارة الخ) وانما احتجنا الي هذا التنبيه في تصحيح كلام الشارح ولم نجزم علي ما سمعنا من بعض مشائخنا من انه علي ظاهره من ان العامل هو اسم الاشارة لما فيه من معني الفعل اي اشير الي الحجة حال كونها محوية لانه غير مسلم اذ المضمن معني الفعل دون حروفه لا يعمل في الحال الا اذا كان متاملا فيهما خبرا كما علم من امثلتهم وبهذا يعلم ان استشهاد البعض له بقوله تعالي هذه ناقة الله لكم آية في غير محله اه مؤلف

محوية في مائة ونصفها انتقاقوله والعامل فيه اي في الحال (قوله الاشارة) اي اسم الاشارة فيه ان العامل في الحال هو العامل في صاحبه وهو هنا الحجة وهي انما وصفت لاسم الاشارة فعاملها اعني المذكورة او به لمنه فعاملها اعني المقدرة بناء علي الاصح فان العامل في كل تابع هو العامل في متبوعه الا البدل فان عامله هو المقدر المماثل لعامل المبدل منه وعلي كل فلا وجه لكون العامل في الحال اسم الاشارة كما لا يخفي وقد يقال في الكلام حذف اي عامل اسم الاشارة او مثله المقدر والله اعلم

الكلمات

اي الكلمات المعهودة عند النحاة وهي الكلمات العربية الثلاث التي يتالف منها الكلام فال فيها للعهد الخارجي وانما بدأ في مسائل النحو بالكلمات ولم يبدأ بالكلام مع انه المقصود بالذات اذ به التعبير عن المقاصد غالبا وانه المراد اذ به يقع التفاهم والتخاطب وان اقتصر الكلام قلنا لتالفه منها ولهذا ابتدأ ابن مالك في الخلاصة الاثر اعني لكون الكلمات اجزاء الكلام والجزء مقدم علي الكل طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع والنكات لا تتزاحم وبتقدير المعارضة لنكتة تقديمها فقدمت بها لانها موضوع هذا العلم كما مر وانما عبر بالكلمات دون الكلمة كما عبر بها في الكافية والقطر وغيرهما لان الموضوع الكلمات لا الكلمة التي هي قول مفرد لان البحث في النحو عن الكلمة في حالتي الاجتماع والانفراد (قوله اي هذا باب الكلمات) اشار به الي ان هذه ترجمة كسائر التراجم خبر لمحذوف وقد يحذف فيضاف بل مضافين اي هذا باب شرح الكلمات وقد شرحها بذكر اسمائها وعلاماتها اختصر الوضع الاول انه علي التدريج لانه انسب بالقواعد واوقع في النفس بان يحذف المبتدأ ثم خبره وهو باب وانيب عنه شرح ثم شرح وانيب عنه الكلمات وقيل ذلك لان ارتفاع الكلمات علي هذه انما نشأ عن الخبر وحده او عنه مع المضاف اليه ورجح في الشيء الرفع علي الجر لكونه حكم العمدة ولان اعراب المضاف المقصود بالذات او انه المبتدأ فمقدر علي كل حال لم يبق عند شيء **فائدة** انما قدر قبل الباب هذا المعدوم ملاحظة غيره ولانهم رأيتموت التراجم يصرحون به فان قيل كيف يشار الي غير مشار اليه اجيب بانهم يقدرون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه واجيب بغير ذلك فانظر حاشية التصريح **فائدة اخري** انما فضل العلماء تصانيفهم بالتراجم

الاشارة **بالكلمات** اي هذا باب الكلمات

(الكلمات ليس فيها خلف)

(الاسم ثم الفعل ثم الحرف)

ليغتنم الشيء

ليضموا الشيء الى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب بسبب على
التصريح (**قوله** الكلمات) اي الكلمات المذكورة في الترجمة لان المعرفة اذا اعيدت
معرفة كانت نفس الاولى وانما اظهر في مقام الاضمار لان ما بعد التراجم احكام
مقصودة في انفسها فلا يناسب جعلها متوقفة على غيرها افاده الباجوري (
قوله جمع كلمة) بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها وكسرها مع اسكان اللام
فيهما اي جمعها الاصطلاحي والا فالكلم ايضا جمع لها ولكنه جمع لغوي لانه
اسم جنس جمعي اي اسم جنس ومعنا جمعي استعمالا اي لا يستعمل الا في ثلث كلمات
فاكثر فلا يرد ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي وذلك ينافي كونه
جمعيا **اعلم** ان الجمع ما دل على احاده دلالة تكرار الواحد بالعطف
واسم الجمع ما دل على احاده دلالة الكل على اجزائه والغالب انه لا واحد له
من لفظه واسم الجنس الافرادي ما دل على الماهية لا بقيد قلة ولا كثرة كماء وتراب
والجمعي ما دل على الكثرة من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كالكلم
وكلمة وقد يفرق بالياء كروم ورومي واسم الجنس الاحادي ما دل على واحد لا
بعينه كاسد وكون الكلم اسم جنس جمعيا انما هو على المختار وفيه اقوال
بكل ما عداه (**قوله** وهي) اي الكلمة باعتبار معناها في الاصطلاح حقيقة
قول الخ واما في اللغة فلفظة مفردة حقيقة وفيما اوكدا في الاصطلاح مجاز الجملة مفيدة
واعلم ان الضمير اذا كان مرجعه مؤنثا وخبره مذكرا او على العكس كان رعاية الخبر
احسن فكان الاولى ان يقول وهو ويمكن ان راعينا تاويل القول بمقولة (**قوله** قول) هو لفظ
دال على معنى فخرج به المهمل كديز فلا يسمى كلمة ولم يؤنث الخبر مع ان شرط
التطابق موجودة لكونه مصدرا لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وان اريد به هنا المقول
لان اعتبار الاصل جائز في مثله على ان الرضي صرح بان التاء لا تلحق المصادر
الا ما وضع وصفا والتاء في الكلمة للوحدة المراجعة لوحدة الافراد بحيث
لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا ولمجرد تانيث اللفظ فلا تنافي
كلمة الجنس المراد بالحدود (**قوله** مفرد) هو عند النحاة اللفظة الواحدة
واما تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح للمناطقة فذكره في العربية

(الكلمات) جمع كلمة
وهي قول مفرد

من خلط اصطلاح باصطلاح فخرج به الكلام فانه قول مركب مفيد والكلم فانه قول مركب من ثلاث كلمات فاكثر والمركب الاضافي فانه ليس بكلمة كما انه ليس كلاما ولا كلما بل هو قول مركب من كلمتين اما العلم الاضافي كامرء القيس فاطلاق الكلمة على احد جزئيه حقيقة عند النحاة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون في اخر الكلمة نعم واطلاق القول عليه بحسب حاله قبل العلمية حتى يدخل في تعريف الكلمة بما ذكر مجاز مرسل علاقته الكلية عند المناطقة وعلى مجموع الجزئين حقيقة عندهم فقد بان لك بما ذكرنا ان القول عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه فكل كلام او كلم او كلمة قول ولا عكس لانفراده في نحو غلام زيد وان بين الكلام والكلم عموما وجهيا لان الكلام اعم من جهة التركيب من ثلثة او اثنين واخص من جهة الافادة والكلم بالعكس فيجتمعان في نحو ابو زيد قائم وينفرد الكلام في نحو قام زيد والكلم في نحو ان قام زيد وان بين الكلمة وبين كل من الكلام والكلم تباينا وان اللفظ اعم من القول (**قوله** فيها) متعلق بمحذوف خبر ليس واسمها خلف اي ليس خلف موجودا فيها (**قوله** جملة معترضة) خبر لمحذوف اي قوله ليس فيها خلف جملة معترضة بكسر الراء وبفتحها على الحذف والايصال والاصل معترض بها فلا محل لها من الاعراب وفائدة الاعتراض الرد على ابي جعفر ابن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا ويسماه خالفة وهو مخالف للاجماع فلا يعتد بخلافه والحق انه من افراد الاسم وقول الفراء في كلا ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا انما هو تردد من انها هي لتعارض الادلة عنده لا انها خارجة عنها والاصح انها حرف مخ (**قوله** بين المبتدأ) وهو الكلمات وقوله والخبر وهو قوله الاسم وما بعده والعطف ملاحظ قبل الاخبار ويكون الاخبار بالمجموع عن المجموع والى ذلك اشار بعضهم بتقدير لفظ ثلاث قبل قوله الاسم وانما اعرب كل جزء بالاعراب الذي استحقه المجموع لتعذر اعرابه وكون اعرابه جزءا دون جزء تحكما وتقسيم الكلمات الى هذه الثلاثة من تقسيم الكل الى اجزائه نعم فيه انه لا

كرجل وفرس (ليس فيها خلف) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر

جزئي

يوافق المألوف فإنهم يقسمون الكلمة لا أنهم يخبرون بمجموع عن مجموع اهـ
شيخنا الانبابي (قوله اي لا الخلاف في انها) اشار به الي ان قوله فيها على حذف
مضاف اخذا مما يأتي اي في انحصارها على ثلثة انواع والا فلا معنى لعدم الخلف
في نفس الكلمات وتقديرات مع معموليها حل معنى لا حل اعراب (قوله ثلثة
انواع فقط) اخذ الانحصار من تعريف الجزئين المبتدأ والخبر فان ذلك
يفيد انحصار المبتدأ في الخبر فيكون المعنى الكلمات التي يتألف منها الكلام
هذه الثلثة لا غيرها ودليل انحصار انواع الكلمة في هذه الثلثة مع معو
الاستقراء فان علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا الا ثلثة انواع
فلو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه وايضا الكلمة اما ان دلت على معنى في نفسها
غير مقترن بزمان فهي الاسم وان اقترنت بزمان فهي الفعل وان لم تدل على
معنى في نفسها بل في غيرها فهي الحرف وايضا انها اما ان تصلح ركنا للاسناد اولا
الثاني الحرف والاول اما ان يقبل الاسناد بطرفيه او بطرف الاول الاسم والثاني
الفعل (قوله الاسم) قدم الاسم للاخبار به وعنه واتبعه بالفعل للاخبار
به لا عنه واخر الحرف لعدم ما فيه وال في الثلاثة للجنس اي الكلمات منحصرة
في هذه الاجناس الثلاثة (قوله وهو) اي الاسم باعتبار معناه الاصطلاحي
ما دل اما معناه في اللغة فهو ما دل على مسمى فيصدق بانواع الكلمة الثلثة
كزيد وقام وهل (قوله ما دل) اي كلمة دلت بقرينة التقسيم فهو جنس
يخرج عنه المهمل والمركب اذ هما ليسا من الاسم والمراد بالكلمة ما يشمل
المنطوق به حقيقة والمنطوق به حكما فيدخل الضمير في نحو استقم وزيد قام
والفعل الواقع في التعاريف لم يقصد منه الزمان المعين مجاز مشهور فالمعنى كلمة
ذات دلالة التيسير (قوله على معنى في نفسه) خرج به الحرف لانه لا يدل
على معنى في نفسه لا باعتبار الوضع ولا بالاستعمال عند من يجعل الحرف
موضوعا للنسبة جزئية وباعتبار الاستعمال فقط عند من يجعله موضوعا
لكلي مشروطا استعماله في نسبة جزئية بل يدل على معنى في غيره وفي في
المواضع الثلاثة اما ظرفية متعلقة بمحذوف صفة لمعنى وضمير نفسه عائد

اي لا الخلاف في انها
ثلثة انواع فقط
(الاسم) وهو
ما دل على معنى
في نفسه

عليه والمراد بكينونة المعني في نفسه استقلاله بالمفهومية اي عدم احتياجه
في انفهامه من الدال الي انضمام لفظ اخر او علي ما والمراد بكينونة المعني في الكلمة
انفهامه منها من غير احتياج الي انضمام لفظ اخر ايضا او سببية متعلقة بدلّ اي
كلمة دلّت علي معني بسبب نفسها الاستقلالها ومؤدّي الاحتمالات واحد من
انّ دلالة الحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معني لكن لا يستقل
وهو مذهب البيانيين ولذا اجروا فيه الاستعارة التبعية والمشهور عند النحاة
انه لا معني له اصلا وانّما يدلّ علي معني غيره من خ (قوله غير مقترن الخ)
بالجر صفة ثانية لمعني او بالنصب حال منه لتخصصه بالاولي او من فاعل دلّت
اي حال كونه ذلك الدال غير مقترن معناه مطلقا والمراد السلب الكلّي والاوّل
اولي من جهة القرب وعدم التقدير والاخير اولي من جهة انه قاطع ما يرد علي
الاوّلين من انّ معني الفعل غير مقترن لانّ الزمان جزؤه فلو اقترن الكلّ بالزمان
لزم اقتران الزمان بالزمان فلا يخرج الفعل وان قيل في دفعه انّ معني الاقتران
عدم الانفكاك وتمام معني الفعل لا ينفك عن جزئيه والمراد ايضا غير مقترن
وضعا ليخرج به الفعل العارض تجرده من الزمان كنعم وبئس ويدخل به الوصف فانّ
كونه حقيقة في الحال ليس بوضعه بل بطريق اللزوم والعلم المنقول من فعل كاحمد لانّه
لم يقترن بالزمان في وضع العلمية وامّا وضعه الاصلي فقد انسلخ عنه (قوله
باحد الازمنة الثلاثة الخ) اي علي التعيين لا بمطلق زمن لئلّا يخرج نحو الصبوح
وهو الشراب اوّل النهار والغبوق وهو الشراب اخره والقيل وهو الشراب وسطه
فانّ معناه مقترن بمطلق كالاصطباح ولا يعلم اهو ماض ام غيره ولو حذف احد
لصحّ لانّ ال في الازمنة تبطل معني الجمعية الا انه ذكره في مقابلة الفعل وكون
المضارع للحال والاستقبال لا يضرّ لانه لم يوضع الا لاحدهما ووضع للاخر بوضع
ثان فلهذا لا يحصل في اللبس (قوله ثمّ الفعل الخ) اي بثمّ اشارة الي انحطاط
رتبة الفعل عن رتبة الاسم ورتبة الحرف عن رتبة الفعل ولم يكتف في بيان
رتبها في الشرف بترتيبها في الذكر لانّ المؤخر قد يكون اشرف نحو لا يستوي اصحاب
النار واصحاب الجنة نعم هذا باعتبار ذوات الاقسام فانّ بين الاقسام التراخي الرتبي

غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة التي
هي الماضي والاستقبال
والحال كزيد وشجر
(ثمّ الفعل)

من حيث ذواتها فثم للتراخي في الرتبة بهذا الاعتبار وانما باعتبار الانقسام الذي هو المراد في هذا المقام فلا معنى للتراخي بين الاقسام فتكون ثم بمعنى الواو التي هي الاولى في هذا الكلام اذ ليس فيها ايهام (**قوله** وهو الخ) اي الفعل باعتبار معناه في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه اي كلمة دلت على معنى بالتضمن وهو الحدث وذلك جزء معنى الفعل وتمامه الحدث والزمان وقوله مقترنا بالنصب حال كما مر والمراد مقترنا وضعا لا عامة ولو توهما فلا ينتقض بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كذا او خلق الله الزمان اذ لا زمان مع الارادة والخلق وقوله باحد الازمنة الثلاثة اي على التعيين كما تقدم (**قوله** التي هي الحال الخ) قدم في تعريف الاسم الماضي ثم الاستقبال ثم الحال وعكس هنا اشارة الى ان للماضي تقدما او تأخرا في الوجود اي باعتبارين فانه باعتبار تعدد الزمن المتصف بالماضوية والحالية والاستقبالية كامس والآن وغد متقدم وسابق وباعتبار وجدانه متأخر فان الغد المستقبل يصير حالا ثم ماضيا ووسط الاستقبال في الموضعين لان وجوده منتظر دائما بخلاف الحال ولانه متقدم على الماضي والحال باعتبار الوجدانية المذكورة وانما انحصر الزمان في الثلاثة لان الفعل الذي هو الحدث اما متقدم على زمان الاخبار او مقارن له او متأخر عنه فالاول الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال قال ابن الخباز الدليل على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك وقول زهير

واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي

(**قوله** يقوم) محتمل للحال والاستقبال والقصد الاول بقرينة تمثيله للاستقبال بالثالث مع ان بعض المحققين اختار انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا تجرد عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولم يصرف الى الاستقبال الا بالقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما للآخرين والنظير يستظهر بالزيادة (**قوله** قم) مثال للاستقبال لانه امر وهو مستقبل زمنه ابدا اذ المقصود به في الاصل حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل هنا باعتبار الحدث المأمور بايقاعه المطلوب به وانما باعتبار كون الامر

وهو ما دل على معنى في نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة التي هي الحال والاستقبال والماضي نحو قام ويقوم وقم

انشاء فظاهر قول ابن مالك الانشاء هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود
ان كل انشاء في زمن حالي من حيث كونه انشاء لكن تعلقه الامر بالاعتبار الاول
لا بالثاني فصح القول بان الامر للاستقبال نصا (قوله ثم الحرف وهو
الخ) اي الحرف باعتبار معناه في الاصطلاح ما دل الخ واما في اللغة فهو طرف الشيء
وشفيره وحده ومن الجبل اعلاه المحدد وواحد حروف التهجي وغير ذلك (قوله
ما دل على معنى في غيره) تقدم ما يعلم منه معنى الدلالة على معنى في غيره
فلا نطيل بالاعادة وحاصله انه تحتاج دلالته على معناه الى ذكر المتعلق المخصوص
بانه يتوقف فهم معناه عليه (قوله لا في ذاته) زاده تبعا للجزولي وغيره من
المحققين لاخراج الفعل لانه يدل على معنى في غيره ايضا وهو النسبة على
ما علم من تعريفه ولاخراج ما دل من الاسماء على معنى في نفسه ومعنى في غيره
كأسماء الشرط والاستفهام وفي مغ توجيه آخر لاخراج ما ذكر فليراجع (قوله
فاذا قلت الخ) استدلال على انحصار دلالة الحرف على معنى في غيره من الاسم و
الفعل والفاء للفصاحة لانها افصحت عن شرط مقدر اي اذا اردت معرفة ذلك فنقول
اذا قلت الخ (قوله فالاستفهام الخ) اي طلب فهم الثابت له القيام من هو المدلول
عليه بلفظ هل فالاستفهام مبتدأ وعن زيد اي عن مسمى زيد خبره وكذا يقال
فيما بعد (قوله واذا قلت هل قام زيد فالاستفهام الخ) اي طلب فهم الثابت
لزيد ما هو كائن عن الفعل اي عن مسماه الذي هو القيام المنتفي (تنبيه)
اشار بالمثالين الى ان هل من حروف الاستفهام وانها تدخل على الاسم والفعل وذلك
حيث لم يكن في حيزها فعل فان كان فلا تدخل الا عليه فلا يقال هل زيد قام الا في الشعر
او في الشذوذ لانها في الاصل بمعنى قد كما في هل اتى على الانسان وهي تختص بالفعل
وكذا هي لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن قد في اختصاصها
بالفعل فاختصت به فيما اذا كان في حيزها الا انها اذا رأته في حيزها تذكرت عهودا
بالحمى وحنت الى معانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما واذا لم تره في حيزها تسلت
عنه ذاهلة (قوله ولا يدل لا تنفرد لفظة هل الخ) اي لا تستقل بدلالتها على معنى
كائن في ذاته او بسبب ذاته بلا حاجة الى الغير (قوله بل يدل الخ) اي بل يتوقف

(ثم الحرف) وهو ما دل
على معنى في غيره لا في
ذاته فاذا قلت هل زيد
قائم فالاستفهام عن
زيد الذي هو الاسم
واذا قلت هل قام زيد
فالاستفهام عن الفعل
الذي هو قام ولا
يدل لا تنفرد لفظة
هل على معنى في
ذاته بل يدل على
معنى في الاسم او
الفعل [illegible]

دلالتها

دلالتها على معنى على انضمام الاسم او الفعل اليها وان احتاجت هي مثلا تُشبه الدالة على الاستفهام الى كلمة اخرى لانها لم توضع لمفهوم الاستفهام المطلق او المخصوص كلفظ ما بل الكلمة واحد من الاستفهامات المخصوصة كالكائن بين زيد والقيام وتخصيص الاستفهام بخصوصية الطرفين فما لم يعقل طرفاه الخصوصان لم يفهم المعنى فاحتاجت في الدلالة على المعنى الى كلمة اخرى فظهر انه تعقل معنى الحرف يتوقف على تعقل كلمتين احداهما الفعل او شبهه والاخرى ما يناسب معنى لا على ذكرهما انتهى ملخص ما في يس (**قوله** فالاسم الخ) شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الثلاثة عن اخويه فالفاء للفصاحة في جواب شرط مقدر اي اذا اردت معرفة كل من الاقسام فنقول الاسم الخ اي واحد منه في الجملة فال للعهد الذهني والاقرب انها للعهد الخارجي اي الاسم المتقدم في التقسيم ويرجع ذلك الى الاحتمال الحقيقة لان المراد بالاسم الواقع في التقسيم الحقيقة كما علم مما مر واظهر في مقام الاضمار لئلا يتوهم عود الضمير على الحرف لقربه وآثر التمييز بالعلامة على الحد الذي اشار اليه الشارح فيما مر مع انه اضبط لاطراده وانعكاسه بخلافها لانها لا تنعكس تسهيلا على المبتدى وبدأ بالاسم لشرفه كما مر وقوله فالاسم بكسر اللام لالتقائها ساكنة مع السين بعد سقوط همزة الوصل لا لنقل كسرة الهمزة اليها لان همزة الوصل لا تنقل كسرتها لافادة المعنى وبعد (**قوله** يعرف) اي يتميز عن قسيميه الفعل والحرف والظاهر تقديره بعد الاسم خبرا عنه ومتعلقا للباء بدليل الفاء وتقدير الخاص لقرينة المقام لا يخرج عن الاستقرار وما وجد في اكثر النسخ من تقديره قبل الاسم تقدير معنى لا تقدير اعراب (**قوله** بالتنوين) اي بمطلق النون الآتية لا خصوص الاقسام الاربعة المشار اليها بتعداد الامثلة بعد فلا اشكال بان معرفة اقسامها فرع عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونها للتمكين مثلا الا اذا عرف ان مدخولها اسم معرب منصرف فكيف تكون علامة له وهو لغة مصدر نونت اي صوت اواد خلت نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة الآتية من اطلاق المصدر على الاثر او على المفعول (**قوله** وهو الخ) اي التنوين اصطلاحا نون الخ فنون جنس يشمل

(فالاسم بالتنوين
والاخبار عنه
والجر والاضمار)
(فالاسم يعرف
(بالتنوين) وهو
نون زائدة ساكنة
تلحق الآخر

قوله وهي اربعة اي المشهور منها الكثير الوقوع اربعة فلا يرد انه بقي من انواع التنوين الحقيقي المختص بالاسم تنوين الحكاية وتنوين الضرورة والتنوين الشاذ وذاه مؤلف

كان نونا وخرج بقوله زائدة النون الاصلية في اذن ومن ولدن ولم اكن وبقوله ساكنة النون الاولى من ضيفن واما الثانية فتنوين والمراد ساكنة اصالة لئلا يخرج تنوين نحو محضور انظر ثم اخرك لالتقاء الساكنين وبقوله تلحق الاخير اي تتبع حركة الآخر كما في الكافية وقد استفيد منه ان التنوين بعد حركة رفي نون انكسر ومنكسر ونحو نحو اذن ايضا لانها نفس الآخر لا لاحقة له ويرد على التعريف انه غير مانع لصدقه على نون التأكيد الخفيفة وعلى تنويني الترنم والغالي مع انهما ليسا من انواع التنوين حقيقة وانما يطلق عليهما مجازا للمشابهة الصورية وهو احد احتمالين لابن مالك واما على انهما منها حقيقة كما في المغني وغيره فلا بد من دخولهما فيه على ان التعريف لمطلق التنوين واما على مقتضى السياق من انه للمختص به الاسم فلا بد من خروجهما مطلقا لدخولهما في الفعل والحرف الا ان يقال ان هذا التعريف بالاعم واجازه المتقدمون او يقال المراد بالاخير اخر الاسم فقط وفي بعض نسخ الخط المصححة بعد قوله تلحق الاخير لغير توكيد وهو نص في اخراج النون المذكورة اولا وفي بعضها لفظا لاخطا لغير تاكيد وهو صريح في ان المراد هو مقتضى السياق اه شيخنا (**قوله** كزيد الخ) اي التنوين المعروف به الاسم كتنوين زيد الخ او الاسم المعروف بالتنوين كزيد الخ اشار بتعداد الامثلة الى اقسام التنوين المختص بالاسم وهي اربعة فقوله كزيد ورجل اشارة الى القسم الاول وهو تنوين التمكين اي التمكن او الامكنية سمي بذلك لدلالته على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف والفعل ويسمى تنوين الصرف لصرفه عن تلك المشابهة وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة معرفة كانت او نكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعل تنوينه للتنكير لبقائه مع زوال التنكير اذا سمي به ورد عوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف ويستثنى جمع المؤنث السالم ونحو جوار لما سيأتي من حكمهما وبقوله وصه ومه الى القسم الثاني وهو تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفته ونكرته وهو العلم المختوم بويه واسم الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الاخيرين سماعي فمعنى صه منونا اسكت سكوتا ما او غير منون اسكت السكوت المعين عن هذا الكلام الخاص ومعنى مه انكفف الخ وبقوله وحينئذ الى القسم الثالث وهو تنوين العوض فانه بانية

كزيد ورجل وصه ومه وحينئذ ومسلمات

وهو على ثلثة اقسام عوض عن جملة وهو الذي يلحق باذ عوضا عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ بلغت الروح الحلقوم فحذف بلغت الخ واتي بالتنوين عوضا عنه وكسرت اذ على اصل التخلص من الساكنين لا الكسرة اعراب بالاضافة خلافا للاخفش لبقاء افتقارها الى الجملة معنى وعوض عن اسم وهو اللاحق لكل وبعض عوضا عن مضاف اليه نحو كل قائم اي كل انسان قائم فحذف انسان واتي بالتنوين عوضا عنه وعوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جوار رفعا وجرا عوضا عن الياء المحذوفة فالاصل جواري بتنوين الصرف فحذفت ضمة الرفع او كسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع تقديرا فخيف رجوع الياء فعوض عنها التنوين لينقطع طمع رجوعها وبقوله ومسلمات الى القسم الرابع وهو تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم سمي بذلك لانه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم نحو مسلمين اي ان كلا من هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم ففي (قوله فهذه الخ) اي اذا كانت النون اللاحقة لهذه الكلمات الست تنوينا يميز الاسم عن قسيميه فهذه الكلمات كلها اسماء اه وانما اختص التنوين بالاسم لان معانيه الاربعة لا تتأتي الا فيه (قوله والاخبار عنه) اي الكون لفظا اخبر عنه فالضمير عائد على اللفظ لا على الاسم للزوم الدور لان معرفة الاخبار عن الاسم يتوقف على معرفة الاسم فيدور وقد يقال اصل العبارة الاسم يعرف ايضا بالاخبار وانما اتي بالضمير لبيان ان الاخبار خاص بالاسماء لا لانه محتاج اليه في التعريف افاده العدوي او يقال مثل هذه العبارة كالمفعول به لغلبة الاستعمال صار كالعلم فلا يقتضي الضمير دورا والمعنى بالحالة التي يعبر عنها بهذه العبارة افاده يس وانما اختص الاسم بالاسناد اليه حتى صح جعله مثالا متلالان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختصت التثنية والجمع والتأنيث والتصغير

فهذه الكلمات كلها اسماء بدليل وجود التنوين في اواخرها (والاخبار عنه)

والمنسبة والنداء بالاسم واما قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فعلي تقدير ان وزعموا مطية الكذب ومن حرف جر فمن الاسناد الي اللفظ (قوله اي بالحديث عنه) اشارة الي ان قوله والاخبار عنه عطف علي التنوين والي ان المراد بالاخبار ليس خصوص الاتيان بالخبر عنه كما قد يتوهم والمراد اي بصحة الاسناد الي اللفظ كما في السجاعي (قوله كزيد) اي الاخبار المعروف به الاسم كالاخبار عن زيد الخ او الاسم المعروف بالاخبار عنه كزيد في قام زيد وقوله فزيد الخ بيان انطباق التعريف علي المثال (قوله وكالتاء) تمثيل بما لا يعرف الا بهذه العلامة بعد التمثيل بما يعرف بغيرها ايضا ولذلك اعاد الكاف (قوله في ضربت) بتثليث التاء (قوله وان لم يقبل الخ) ولهذا قال ابن هشام هو انفع العلامات لانه دل علي اسمية نحو الضمائر وما الاستفهامية والموصولة (قوله وال) اي بدخولها عطف علي التنوين ايضا المراد لفظ ال فهو اسم همزتها همزة قطع كما في شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق علي القول بان حرف التعريف ثنائي الوضع واما علي القول بان اللام وحدها فاللائق التعبير بالالف واللام مرادي ص نعم قال يس ويتجه العدوي ان التعبير بال علي كل قول لانه لم يصنف التعريف بمجموعهما ولا الجزئية او الهمزة لا تفارقهما فلا يقال التعبير باداة التعريف احسن لجريانه علي كل قول لكن هو الاحسن فرجهة شموله ام علي لغة حمير فقد يقال العلامة في الحقيقة صحة دخول ال لا دخولها بالفعل وكلما تدخله ام تدخله ال (قوله اي المعرفة) اذ هي المتبادرة عند الاطلاق حتي اذا اريد غيرها قيدت فيقال ال الموصولة او الزائدة والا فيجوز ان يراد بال ما هو اعم من المعرفة لتدخل الموصولة والزائدة لانهما من خواص الاسم ايضا ولا يرد دخول الموصولة علي المضارع لشذوذه في النثر وضرورته في الشعر والمراد دخول لا شذوذ فيه ولا ضرورة فيه كما هو المتبادر من اطلاقه هذا عند الجمهور وعند ابن مالك يجوز دخولها علي المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم وانما اختص ال بالاسم لان اصل معناها التعريف وهو لا يكون الا للاسم لانه وضع الفعل علي التنكير والابهام ولحرف غير مستقل وقد علم من كون العلة اختصاص التعريف بالاسم

اي بالحديث عنه كزيد في قام زيد فزيد اسم لانك حدثت عنه بالقيام وكالتاء في ضربت فانه اسم لانك حدثت عنها بالضرب وان لم تقبل غير ذلك من علامات الاسم (وال) اي المعرفة

ذاتهم

ولام التعريف مطلقا ولو بالاضافة او نيتها او الاشارة او الاضمار او النداء فيستدل
على الاسمية ففي ذكر المتن تنبيه على جميع ذلك (قوله كالرجل الخ) اي ال
المعرف به الاسم كال في الرجل الخ او الاسم المعرف بال كالرجل الخ كما ان الرجل هو
العاقل البالغ والغلام هو غير البالغ والفرس بفتح الراء هو الغير العاقل فلذلك
مثل بثلثة امثلة (قوله والجر) عطف على التنوين ايضا وهو في اللغة
الاعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها او على اثر معنوي تغيير مخصوص علامته
ذلك (قوله سواء كان الخ) سواء خبر مقدم وكان الخ في تاويل مصدر مبتدأ
مؤخر اي كونه عاملا حرفا الخ مستو وقيل الهمزة للحذف وفيه شرطية وكان
فعلها وسواء خبر لمحذوف اي ان كان ذلك فالامور سواء اي مستو فيه وعدى
اي عبر بالجر اشمل من تعبير غيره بحرف الجر لانه هنا لا يتناول الجر بالاضافة
والتبعية ويراد بالجر الظاهر والمقدر والمحلي فلا يرد ان الحرف يدخل ول
المبنيات وعد على والكاف الاسميات اذ يستدل على اسميتها به لا بالجر
لعدم ظهوره (قوله اضافة) اي ذا اضافة او مضافا المجرى على الصحيح من
ان الجار هو المضاف (قوله او تبعية) الاولى حذفه لان الصحيح ان العامل
في التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف او مضاف اذ لا عامل
للجر غيرهما حتى في المجاورة والتوهم ولم يذكرهما لندرتهما وانما اختص
الجر بالاسم قيل لان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم وانما لم
يكتفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجر في المجرور بخلاف
كونه مخبرا عنه (قوله والاضمار) عطف على التنوين ايضا اي يعرف
الاسم بكون الكلمة مضمرا او يعود الضمير اليها ففي اقتصار الشارح على
الثاني قصور وانما اختص الاضمار بالاسم لانه لا ينافي ال (قوله كزيد)
اي الاسم المعروف بالاضمار كزيد في قولك زيد اضربه او المعنى الاضمار المعرف
به الاسم كعود الهاء على زيد من قولك زيدا اضربه كما مر ايضا (قوله ونحو
ما احسن زيدا) عطف على الجار والمجرور قبله اي لا فرق في الضمير بين المنصوب
والمرفوع والبارز والمستتر فلهذا مثل بمثالين (قوله فما) بيانه

كالرجل والغلام والفرس (والجر) سواء كان عامله حرفا او اضافة او تبعية وقد اجتمع الكل في بسم الله الرحمن الرحيم (و الاضمار) اي يعود الضمير اليه كزيد اضربه ونحو ما احسن زيدا فما مبتدأ واحسن خبره وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى ما هو الذي يدل لنا على اسميتها لان الضمير لا يعود الا على الاسماء

الانطباق علي المثال الثاني لخفائه وقوله خبره اي المبتدأ فالضمير عائد علي مبتدأ الا علي ما لعدم مطابقته ما يأتي في ضميره من تأنيثه وقوله فيه اي في احسن خبر مقدم وضمير مبتدأ مؤخر وقوله وهو الذي اي وذلك الضمير هو الذي دلنا علي اسميتها اي ما وقوله لان الضمير الخ ولا يرد قوله ثم فاعل لما هو اقرب للتقوي لانه هو عائد علي المصدر المفهوم من الفعل وهو العدل

اعلم ان للاسم احدي وثلثين علامة بعضها في اوله وبعضها في آخره وبعضها في جملته وبعضها في معناه فالاولي سبع حروف الجر والقسم وحروف النداء وال ولولا الامتناعية وان واخواتها ولام التفصيلية وواو الحال والثانية عشر ياء النسبة وتاء التانيث المبدلة هاء في الوقف والف التأنيث وتنوين التمكين والتنكير وحروف التثنية وجمع المذكر السالم والالف والتاء في نحو زينبات والخفض والثالثة خمس التكسير والتصغير والاضمار والابهام والموصول والرابعة تسع كونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ او منعوتا او علما او منكرا او منونا او مخبرا او الاسناد فان قلت حيث كان للاسم علامات كثيرة فلم اختار هذه العلامات التي ذكرها قلت لانها اشهر من غيرها والمشهور اسهل فيناسب المبتدي المقصود في هذا الكتاب عندي **تنبيه** لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفي ان يكون صلاحيته لقبولها اه (**قوله** والفعل الخ) ولما فرغ من بيان علامات الاسم اخذ في بيان علامات الفعل مقدما له علي الحرف لشرفه كما مر الاقرب ان ال للعهد الخارجي اي الفعل المتقدم في التقسيم ويرجح ذلك الاحتمال الحقيقة لان المراد بالفعل الواقع في التقسيم الحقيقة كما علم مما مر والمراد الحقيقة في ضمن افراد بعض انواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة فسقط بقولنا في ضمن افراد ما قيل ان الحقيقة لا تلحقها العلامات لعدم حصولها في الخارج وبقولنا بعض انواعه الخ ما قيل ان الحقيقة توجد في جميع افراده وحقيقة الفعل في ضمن جميع افراده لا يعرف بواحدة من العلامات اذ لا يلحق شيء منها الانواع الثلاثة جميعها افاده من

(والفعل بالتا الساكنة يلم)
(كلم اقرا وكان امر كاعلم)
(والفعل) يعرف

(قوله بالتا) اي بصحة دخول مسمى التاء وبتعيين القصر للوزن وان
جاز في نحو الياء والتاء والثاء المد والقصر اجماعا كما في الهمع ولا يكون القصر
هنا لجواز حذف احدى الهمزتين اجتمعتا من كلمتين لان شرطه اتفاقهما
حركة وهو منتف هنا (قوله اسكنت) اي اصالة وان تحركت لعارض
نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء في قراءة ورش وقالت امرأة العزيز
بكسرها للساكنين وقالتا اتينا طائعين بفتحها للالف وانما سكنت تاء الفعل
للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس ليعادل ثقله بخفة السكون فخرجت
المتحركة اصالة فلا تختص بالفعل بل ان كانت حركتها اعرابا اختصت بالاسم
كفاطمة وقائمة والا بان كانت حركة بناء او بنية فلا بل تكون في الاسم نحو
لا قوة والحرف نحو ربت وثمت على لغة المحركين والفعل نحو هند تقوم (قوله
اي بتاء التانيث) تفسير مراد من قوله بالتا اي بالتاء المخصوصة للدلالة على
تأنيث المسند اليه فخرجت تاء المضارع وتاء ربت وثمت على لغتيهما ولذلك
صرح غير واحد بان المتحركة مختصة بالاسم فالاحتراز بقوله اسكنت عن
المتحركة بحركة الاعراب فقط والدليل على كون المراد ما ذكر قوله الآتي فالاول
الماضي الخ واقتصر على تاء التانيث ولم يقل وتاء الفاعل كما في الخلاصة مع انها
مختصة بالماضي ايضا لانها انفع العلامات اذ بها تعرف فعلية نعم وبئس فانهما
لا يقبلان الا الساكنة (قوله كقامت وقعدت) اي كالتاء من قامت وقعدت
او الفعل المعروف بالتاء كقامت وقعدت واتى بمثالين اشارة الى عدم الفرق
في الفعل بين معتل العين وغيره وفي نسخة كضربت وقعدت فتكون الاشارة
الى عدم الفرق بين المتعدي واللازم (قوله ويعرف) اي الفعل وقوله
ايضا اي كما يعرف بالتاء الساكنة (قوله بلم) اعاد الجار مع صحة
العطف على المجرور بدون اعادة الجار اشارة الى ان هذه العلامة لنوع
آخر من الفعل وهو المضارع كما سيصرح به واثر لم على حرف التنفيس
واللام ولا الطلبيتين ولا النافية مختصة به ايضا لانها اشهر عوامله و
لامتزاجها به بتغيير معناه الى المضي حتى صارت كجزئه اشد امتزاج من لما

(بالتا الساكنة) اي بتاء
التأنيث الساكنة
كقامت وقعدت
(و) يعرف أيضا
(بلم)

بدليل حذف الفعل بعد لمّا ونحوها مع انه لما مركبة من لم وما عند الاكثرين
ولنا على القول بالبساطة فهي اقل حروفا وكانت كلمة لم وحرف التنفيس د
ان يخصص المضارع بالاستقبال وينزل منزلة الجزء ولذا لم يعمل لانه غير بالتخصيص
كتغيرها بالبقاء المعنى (قوله اي بدخولها) اي بصحة دخولها والمراد بها
استقامة المعنى وعدم الامتناع بحسب اللغة ولا خفاء في امكان معرفة ذلك
بدون معرفة انه ما دخلت عليه مضارع فلا دور في تعريف المضارع بها بان معرفته
تتوقف على قبولها وصحة دخولها ما تتوقف على معرفته (قوله كلم اقم) مثال
لامر اي كلم من قولك لم اقم ولفعل دخلت عليه لم مع ارشاد المبتدي الى كيفية
الادخال وما ياتي في قوله نحو اذكر مثالا للمضارع الذي يقبل لم فلا تكرار وكان
الانسب ان يمثل بنحو قامت بعد قوله والفعل بالتا الساكنة كما مثل الشارح
وان يمثل فيما ياتي بالماضي المجرد من التاء (قوله ونحو لم يلد الخ) تمثيل لما ذكر
ايضا اشارة الى انه لا فرق بين معتل العين والفاء وبين التام والناقص وبين
المعروف والمجهول واصل لم يلد لم يولد حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة و
كسرة لازمة والمراد منه نفي الاولاد عنه تعالى ومن لم يولد نفي الوالدين عنه تعالى
وقوله ولم يكن له كفوا اي مماثلا ومكافئا له متعلق بكفوا وقدم عليه لانه محط
القصد بالنفي واحد وهو اسم يكن اخر عن خبرها رعاية للفاصلة سجاعي
(قوله او كان) او بمعنى الواو عطف على قوله بالتا على تقدير ان اي ويعرف
الفعل ايضا بان كان الخ كما يشير اليه الشارح (قوله امرا) المراد الامر اللغوي
وهو الطلب لا الاصطلاحي وهو فعل الامر لئلا يلغو التعليق بالشرط بعده وفيه
حذف مضاف اي ذا الامر اشار اليه الشارح بقوله اي يعرف الفعل ايضا بدلالته اي
بنفسه بحسب الوضع الاول ليخرج نحو لتضرب ولا تضرب فان دلالتهما على الطلب
بواسطة اللام ولا ونحو تؤمنون بالله ورسوله فانه وان دل على الطلب بدليل
جزم المضارع في جوابه لا بنفسه بل بالام المقدرة ونحو والمطلقات يتربصن
فان دلالته على الطلب عارضة ليست بحسب الوضع الاول وليدخل ما يستعمل
من صيغته في نحو الاباحة بقرينة او بيت وقوله على الطلب اي لحدثه (قوله

اي بدخولها عليه (كلم اقم) في اقوم بنحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد (او كان امرا) اي يعرف الفعل ايضا بدلالته على الطلب

كما علم

كاعلم) مثال لما دلت على الطلب مع قطع النظر عن كونه قابلا للنون لما علمت
واليه اشار الشارح بقوله فانه دال على طلب العلم (قوله ان كان) اي دالة
امر وجواب ان محذوف دل عليه ما قبله اي ان كان دال الامر قابلا للنون يعرف
انه فعل (قوله لنون) اللام زائدة للتقوية (قوله الآت) اي دلت على
التأكيد صفة لنون (قوله يعني انه الخ) تفسير لقوله او كان امرا الخ وقوله
قابلا خبر ثان لكونه ولنون التوكيد باضافة الدال على المدلول الثقيلة منه
الخفيفة الواو بمعنى او وفي نسخة او الخفيفة والحاصل ان علامة فعل الامر
مجموع امرين الدلالة على الطلب وقبول نون التوكيد ودخول نون التوكيد في
اسم الفاعل شاذ فلا يرد على كونها علامة لمطلق الفعل (قوله فان دلت
الكلمة) شروع في بيان محترز قوله قابلا للنون وسكت عن محترز كونه
امرا وهو ما لو قبلت الكلمة النون ولم تدل على الامر فهي فعل مضارع نحو
ليسجنن وليكونا لعدم خروجهما عن قبيل الفعل بخلاف الاول فيكون الاحتراز
عنه احوج بل لا يحسن الا هو حيث شرع في الاحتراز فيما تميز المعنى بين انواع الفعل
(قوله ولم تقبل نون التوكيد) اي ولا ياء المخاطبة (قوله اسم) اي اسم
فعل امر كما مثله او مصدر كضربا زيدا كما شمله الاطلاق او حرف نحو كلا بمعنى انته
كما في الفاكهي وفي نسخة فهي اسم فعل امر (اعلم) انه كما ينتفي كون الكلمة الدالة
على الطلب فعل امر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة
على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم كاوه بمعنى اتوجع وكون
الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى
بعد فهذه كلها اسماء افعال ولعله انما اقتصر في ذلك على فعل الامر لكثرة
مجيء اسم الفعل بمعنى الامر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع قال في
الخلاصة   وما بمعنى افعل كآمين كثر   وغيره كوي وهيهات نزر
(قوله نحو صه ومه) فانهما اسمان وان دلا على الطلب لعدم قبولهما النون
فلا يقال صهن ولا مهن (قوله بمعنى اسكت) اي مدلولهما لفظ اسكت بناء
على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجح لكن من حيث دلالته

(كاعلم) فانه دال على طلب العلم
ان كان قابلا للنون الآت
فالاول الماضي كفضلت
واحسنت
ان كان قابلا للنون
(الآت) يعني انه يعرف ايضا بكونه امرا قابلا لنون التوكيد الثقيلة والخفيفة كاعلمن واعلمن في اعلم فان دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم نحو صه بمعنى اسكت

على معناه فقد لوحظ لفظ اسكت باعتبار دلالته على طلب السكوت بخلاف ما اذا قصد لفظه فانه يكون من لوحظ لفظ اسكت الواقع في التركيب من حيث كونه لفظا مركبا من س ك ت لا باعتبار معناه ولما كان اسم الفعل كلاما تاما بخلاف هيهات ومثله يقال في قوله ومه بمعنى الكف (قوله ومه بمعنى الكف) اشار به الى انه يجوز تفسير القاصر بالمتعدي وعكسه فانه من لا يتعدى كما في آمين واستجب خلافا لمن منعه وفي بعض نسخ الخط بمعنى انكفف وهو ظاهر (قوله فالاول الخ) ولما كانت انواع الفعل ثلثة وكان كل نوع متميزا بعلامة مما ذكر وباسم يختص به اخذ في بيان ذلك بعد ذكر العلامات مجملة وبدأ بالماضي لسبقه باعتبار تعدد الزمن المتصف بالمضي والاستقبال كالامر وللاتفاق على بنائه الذي هو الاصل في الفعل وثنى بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم وللاتفاق على اعرابه وختم بالامر للاختلاف في وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم برأسه وقوله فالاول الخ جواب شرط مقدر اي اذا اردت معرفة كل نوع من انواع الفعل الثلاثة التي يتميز كل منها بعلامة مما ذكر بالاسم المختص به فالاول الخ اي النوع المذكور اولا من انواع الفعل وهو الفعل الذي يحسن فيه التاء كما اشار اليه الشارح هو الماضي اي اسمه الماضي فالاول مبتدأ والماضي خبره فهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء الساكنة ففي تقدير الشارح الخبر بقوله يسمى تغيير لاعراب المتن لاقتضائه نصب الماضي بفتحة ظاهرة على الياء على انه مفعول ثان ليسمى الا ان يجاب بان قوله يسمى ليس فيه ضمير وان قوله الماضي هو النائب عن الفاعل والعائد محذوف هو المفعول الاول اي يسماه الماضي وغاية ما فيه انابة المفعول الثاني وهي جائزة بالاتفاق عند امن اللبس كما هنا بمقتضى المقام قال في الخلاصة

وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسى فيما التباسه امن

ومثله قوله في الامر يسمى فعل الامر فلو ما هنا ازيد فذلك في التغيير للاخلال بالوزن ايضا بخلاف قوله في المضارع فانه يحتمل الامرين لانه لا يخل بالوزن (قوله الماضي) اقتصر على علامته ولم يذكر معناه تسهيلا على المبتدي ومعناه فعل دل بحسب الوضع على حدث مقترن بزمن اي حين منقطع فلا يقال اخذ المعرفة في

ومه بمعنى الكف

(فالاول) اي الفعل الذي يحسن فيه التاء الساكنة يسمى (الماضي)

التعريف

التّعريف دوروايرد لم يضرب ولما يضرب لان دلالته علي الزمان الماضي عارض نشأ من لم ولمّا ولا لفظ الماضي لانّه ليس بفعل ويسمّي ماضيا باعتبار زمانه المستفاد منه (قوله كملت) اي وذلك كضلت ولو قال كضلت واهتدي مع قوله لنون اكّد او نحو لكان اولي لانه الذي يحسن فيه التاء لا كضلت لان القبول يزول بحصول المقبول وقد يقال انه مثال لما قبل الفعل لما يصلح للقبول مع ارشاد المبتدي الي كيفية الادخال كما قلناه في قوله لم يقم نعم فيه ما ذكرناه هناك فليراجع (قوله ونعمت) اي وعست وبذلك ردّ علي من زعم من الكوفيين كالفرّاء اسمية نعم وبئس وعلي من زعم منهم حرفية عسي قياسا علي لعلّ وعلي من زعم من البصريين كالفارسي حرفيّة ليس قياسا علي ما النّافية انتهى (قوله والثان) بحذف الياء للضرورة اي النّوع المذكور ثانيا من انواع الفعل وهو الفعل الذي يحسن فيه لم كما اشار اليه الشارح (قوله اي شابه) تفسير لضارع وقوله الاسم المتمكّن اشارة الي انّ مفعول ضارع محذوف بدليل ما سيأتي في قوله المعرب اسم متمكّن وما ضارع والمراد بالاسم المتمكّن الاسم المصوغ للفاعل فالمشابهة لفظا الموافقته له في السكنات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كلّ منهما علي الحال والاستقبال ومطلق الاسم فالمشابهة في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء كما سيأتي بيانه (قوله يعني) اي المصنّف بقوله ما ضارع وقوله المضارع مفعول يعني وطريقه كرهه لما مرّ ايضا وهو ما دلّ بحسب الوضع علي حدث وزمن حالي او استقبالي وخرج بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في المستقبل كهو ضارب غدا لان الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه ولذا لفظ المستقبل المنتقل من والي لم يضرب لان دلالته علي الماضي عارضة وفي الوضع به آ علي المستقبل انه مدّ ابغي عنه ردي (قوله اي يسمّي) اشارة الي تقدير الخبر كما تقدّم (قوله وثالث الافعال) اي النوع المذكور ثالثا من انواع الفعل وهو الفعل الدّال علي الامر مع قبول النّون كما اشار اليه الشارح ايضا (قوله يسمّي فعل الامر) اشارة الي تقدير الخبر ايضا علي ما مرّ والمراد بالامر هنا الامر الاصطلاحي فالاضافة من اضافة العام الي الخاص او بيانية (قوله كافتح واضرب) تورّك علي الناظم

(كضلت واهتدي) اي ونعمت وبئست وليست

والثان ما ضارع نحو ادري

وثالث الافعال فعل الامر

(والثان) اي الفعل الذي يحسن فيه لم (ما ضارع) اي شابه الاسم المتمكّن يعني المضارع اي يسمّي ذلك الفعل المضارع (نحو ادري) تقول فيه لم ادر ونحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد (وثالث الافعال) اي الفعل الذي يدلّ علي الامر ويحسن فيه نون التأكيد يسمّي (فعل الامر) كافتح واضرب فلو دلّت الكلمة علي الامر ولم تقبل نون التوكيد فليست بامر

حيث ترك التمثيل لهذا القسم واذا تأملت النظر في كلامه فلا تو ترك والله اعلم

النكرة والمعرفة

اي باب تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة قدمه على المعرب والمبني عكس ما صنعه غيره لانه لما كان مختصا بالاسم الذي هو اشرف انواع الكلمة كان اولى بالتقديم بخلاف المعرب والمبني لانهما كما يكونان من الاسم يكونان من الفعل بل المبني يكون من الحرف ايضا كما سيأتي في كلامه واعترض بانه كان عليه ان يزيد الحرف لتوافق الترجمة المترجم عليه لانه ذكر فيه تعريفه بعلامة عدم قبوله شيئا من علامات الاسم والفعل واجيب بان الذي عليه ذكر علامته قبل الترجمة ليلتحق بذكر علامات اخويه ولكن لما كان الكلام عليه قليلا جدا اذ لم يستقل بذكره بيت ولا شطر بيت ذكره هنا استطرادا والتراجم مقصورة على المقاصد ثم اعلم ان النكرة والمعرفة اسما مصدر لنكّر وعرّف بالتشديد ومصدران للمخففين يقال نكرت بالكسر نكرة وعرفته عرفة ثم نقلا الى اسمي الجنس للاسم المنكر والاسم المعرّف فال فيهما للعهد الخارجي اي المعهود تأدية عند النحاة كما تقول جاء الامير اذ المركب في البلد الا امير واحد (قوله سواهما) خبر مقدم والمبتدأ الا ان الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير ورفعها مقدر على الالف بناء على الارجح من خروجها عن الظرفية والمبتدأ قوله الحرف (قوله يعني) وفي نسخة اي الحرف اشار به الى ان في كلام المصنف حذف مضافين اي سوى قابلي علاماتهما والى ان المقصود من هذا التعريف ان علامة الحرف عدم القبول وبهذا المراد يعلم ما تقدم فاندفع ما قيل فرارا لا فائدة لهذه الجملة لانه علم من قوله الاسم ثم الفعل ان كلا منهما غير الاخرين وان الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل للقطع بان مقابل الشيء ليقبل علاماته لا يقال هذا اشامل للجملة لانها لا تقبل شيئا من علامات الاسم والفعل لانا نقول جنس التعريف كلمة مقدرة بقرينة ان الحرف من اقسام الكلمة اي الحرف كلمة سواهما اه ملخص ما افاده مد و م خ (قوله بانه لا تقبل شيئا) اي علامته عدم القبول ولا يرد ان العدم لا يصلح علامة للوجودي لانه في العدم المطلق وهذا مقيد م خ (قوله اذ ليس لنا الا الثلاثة انواع) اي لما علم من انحصار انواع الكلمة في الثلاثة اشت (قوله ثم الاسم) دخول غطية

النكرة والمعرفة

سواهما الحرف واما النكرة

فهو الذي يقبل ال مؤثرة

(سواهما) اي الاسم والفعل (الحرف) اي الحرف يعرف بانه لا يقبل شيئا من علامات الاسم والفعل نحو هل وبل فانهما لا يقبلان شيئا من علامات الاسم والفعل فانتفي ان يكونا اسمين وفعلين تعين ان يكونا حرفين اذ ليس لنا الا ثلاثة انواع ثم الاسم

الي المتن فلما فرغ مرة في تقسيم انواع الكلمات وذكر علامات كل نوع ناسب ان
يقدم تقسيم المختص به (**قوله** ضربان) اي الاسم بحسب تنكيره وتعريفه ضربان
اي ذو ضربين فلا يرد ان المفرد لا يخبر عنه بالمثني (**قوله** نكرة) خبر لمحذوف
او بدل من ضربان (قوله وهو) ذكره لتذكير الخبر لان الضمير اذا عاد لمؤنث وخبره مذكر
كان مراعاة الخبر احسن كما مر عن يس وكذا يقال في قوله وهو الفرع وهو ما شاع
وفي قول المتن فهو الذي الخ (وقوله الاصل) اي الراجح في نظر الواضع لا ما بني عليه
غيره عد وي وفي ص اي الغالب والسابق اما الاول فلان النكرات اكثر من المعارف
لما علمه وغريب دون عكسه والثاني لسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء
من حيث هو والمعرفة لا بد لها من تعيين ما في القصد بنحو صلة او عهد (**قوله**
وهو الاصل) اي ولهذا قدمه ولا يرد ان المعرفة اشرف لان النكات لا تتزاحم
قوله ومعرفة) عطف على قوله نكرة (**قوله** وهو الفرع) اي عكس ما مر
ولهذا اخره (**قوله** واما النكرة) الكلام في اما تقدم في اول الكتاب
(**قوله** فهو) تعريف النكرة بالحد وما ذكره المصنف تعريفها بالخاصة (**قوله**
ما شاع في جنس) ظاهره ان النكرة لفظ شائع في الجنس نفسه وان الموصوف
بالوجود تعدد الجنس والحق ان الشياع في افراد الجنس اي المفهوم الكلي
الصادق بالنوع والصنف وغيرهما الاخص من الجنس المنطقي لا في الجنس نفسه
لانه شيء واحد ومعني الشياع في الافراد ان لفظ النكرة موضوع للمفهوم
الصادق علي كل من تلك الافراد لا يختص ببعض دون بعض بل يستعمل في كل منها
استعمالا حقيقيا فلفظ رجل شائع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الافراد لمفهوم
الذي الموضوع له هذا اللفظ فانه يطلق علي كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث
كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه وحينئذ ففي كلامه مضاف مقدر
اي ما شاع في افراد جنس والحق ايضا ان الموصوف بالوجود في الخارج
هو افراد الجنس لا هو وانما يحصل في الخارج في ضمن افراده واما الحصول له فهي
ثبوت ثابت لسائر الاجناس فالمراد بالجنس الموجود افراد المفهوم الحاصلة في
نفس الامر سواء كانت مما له تحقق في الاعيان او لا وبالمقدر افراد المفهوم الحاصلة

ضربان نكرة وهو
الاصل ومعرفة وهو
الفرع (واما النكرة)
فهو ما شاع في جنس
موجود كرجل او مقدر
كشمس فانها موضوعة
لما كان كوكبا نهاريا
ينسخ ظهوره وجود
الليل فحقها ان تصدق
على متعدد كما ان رجل
موضوع لما كان
حيوانا ناطقا ذكرا
بالغا فكلما وجد من
هذا الجنس واحد
فهذا الاسم صادق
عليه وانما تخلف ذلك
من جهة عدم افراد لها
موجودة افراد له في
الخارج ولو وجدت
لكان اللفظ صالحا
لها فانه لم يوضع على
ان يكون خاصا كزيد
وعمرو وانما وضع
موضع اسماء الاجناس

في نفس الامر لكنها بحيث لو وجد ما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم يتب فقوله موجود اي تعدد افراده في الخارج صفة لجنس وقوله او مقدر اي وجود تعدد افراده في الخارج عطف علي موجود وقوله فانها اي الشمس تصدق بتعدد لانها موضوعة لما اي لمفهوم كلي كان كوكبا الخ وقوله كما ان الرجل الخ اي كما ان الرجل صادق بتعدد لانه موضوع لما اي لمفهوم كلي كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا اي من بني ادم لما مر وقوله نحكاما وجد من هذا الجنس اي من افراد هذا الجنس واحد فهذا الاسم اي اسم الرجل صادق عليه اي علي ذلك الواحد وقوله فانما يختلف الخ اي لا يختلف لفظ الشمس ذلك اي الرجل الا من جهة عدم افراد لها اي للشمس ووجود افراد له اي للرجل هكذا النسخة الصحيحة علي ما قاله غير واحد من مشايخنا والذي في الشرح وانما يختلف ذلك من جهة عدم وجود افراد له في الخارج كما في اكثر النسخ هنا وقوله في الخارج متعلق بكل من عدم ووجود علي ما مر وقوله ولو وجدت اي افراد لمفهوم الشمس لكان اللفظ اي لفظ الشمس صالحا لها اي لتلك الافراد وان لم يوجد في الخارج الا هذا الفرد الواحد فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد لا وجوده واما جمعها في نحو قول الشاعر فكادت لمعان برق او شعاع شموس فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم وقوله فانه اي لفظ الشمس تعليل للصلاحية وقوله موضوع اسماء الاجناس عبارة الشرح وانما وضع وضع اسماء الاجناس فالموضع هنا مصدر ميمي منصوب علي انه مفعول مطلق اي وضع وضعا كوضع سائر اسماء الاجناس (قوله فهو الذي الخ) اي فخاصتها انه الذي يقبل ال المؤثرة للتعريف اي او يقع موقع ما يقبلها ولا بد من هذا القيد ليدخل نحو ذي بمعني صاحب واسماء الشرط والاستفهام ومن وما ومه وقتين واسماء الفاعلين والمفعولين والاسماء المتوغلة في الابهام كاحد وعريب واسماء الافعال النكرات فانها لا تقبل ال لكنها تقع موقع قابلها كصاحب وذات وزمان ومكان وانسان وشيء وذات وقع منها او عليها الضرب مثلا وسكوتا مثلا ويحتمل ان المراد يقبل ال ولو بمرادفه فتامل عدوي والمراد القبول ولو في حال الافراد ليدخل نحو الحال والتمييز واسم لا ومجرور رب والمنعل من لانها تقبلها في الافراد ولا يضر عدم قبولها في تراكيبها الخاصة لعروضه (قوله مؤثرة)

(فهو الذي يقبل ال مؤثرة) اي مؤثرة التعريف نحو الرجل والفرس وقوله مؤثرة احتراز عن العلم الذي يدخل عليه ال للمح الصفة كحسن وعباس

سؤال

(قوله بدل من سبعة) اي بدل البعض من الكل ولم يحتج الى الضمير لاستيفاء الاجزاء بتمامها والتقدير المضاف الى المعرفة منها او بدل مفصل من مجمل افاده الكفراوي اهـ مؤلف

حال من ال وقوله اي مؤثرة التعريف اي مؤثرة فيه التعريف لانه المراد من تأثير ال عند الاطلاق اهـ مخ نحو الرجل والشمس الاولى نحو رجل وشمس كامر وقوله للمح الصفة لو قال للمح الاصل لكان اولى ليدخل نحو النعمان فانه في الاصل اسم عين ونحو الفضل لانه في الاصل مصدر وقد يقال المراد بالصفة الاصل فاطلاق الجزئي وارادة الكلي كحسن وعباس فانك تقول الحسن والعباس فتدخل عليهما ال لكنها لا للتعريف لانهما معرفتان قبل دخولها عليهما بل للمح اصلهما من الوصفية بالحسن وبشاشة العبوس (قوله وغيره معرفة) اي اذلا واسطة في الاصح فلا تالمن انها في المجرد من ال والتنوين كمن وما ومتى واين وكيف وفي الاخبار تقدم وتأخر لان المعرفة هي المحدث عنها بيان خاصتها كالنكرة ولم يذكر الشارح حد المعرفة لعله لما قال في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون اعتراض عليه وحدها غيره والحد بما وضع لشيء بعينه فلا اعتراض (قوله اي غير الذي يقبل ال) اي المذكورة (قوله وهي سبعة) اي المعرفة سبعة اقسام اي على ما قاله المصنف تبعا لابن مالك في الكافية وابن هشام في الاوضح من زيادة المنادي المقصود بناء على الاصح من ان تعريفه بالقصد لا بال الحضورية محذوفة وناب حرف النداء منابها والا لم يحتج الى زيادته بسبب وقوله المضاف الى المعرفة بدل من سبعة او خبر لمحذوف اي احدها لا اولها لانه لم تفت الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في التعرف لضيق النظم سرد الشارح مسردة والانفع رتبها ابن مالك في الكافية بقوله

فمضمر اعرفها ثم العلم ... فذو اشارة فموصول متم

فذو اداة فمنادي عينا ... فذو اضافة بها تبينا

(قوله المضاف) اي اضافة محضة وليس المضاف متوغلا في الابهام كغير ومثل وهذا ان الشرطان يؤخذان من كلامه لان الشيء اذا اطلق ينصرف للفرد الكامل منه اولانه اكتفى بالمثال عن التصريح بهما (قوله الى المعرفة) اي من بقية المعارف ولو بواسطة فيدخل المضاف الى المضاف الى المعرفة (قوله والمعرف بالنداء) اي المنكر المقصود نداؤه بعينه اما المنكر الغير المقصود فهو باق على تنكيره والمعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وانما زاده النداء وضوحا وقيل

(وغيره معرفة كابني الذي سف هم بنو الفاضل ذا يا صحبه)

(وغيره) اي غير الذي يقبل ال (معرفة) وهي سبعة اقسام المضاف الى المعرفة والموصول والضمير والعلم وذو الالف واللام واسم الاشارة والمعرف بالنداء

تعرف بالنداء بعد زوال تعريفه (قوله فالمضاف) مبتدأ وخبره قوله كابني
اشار به الى ان كابني خبر لمحذوف وكذا يقال فيما بعده والعطف من عطف الجمل بحذف
العاطف والمضاف ايضا هذا بالنسبة للشرح والا فاعراب المتن ان كابني خبر لمحذوف
وما بعده عطف عليه بحذف العاطف فقط من عطف المفردات اي هي كابني والذي الخ (
قوله كابني) تمثيل للمضاف الى الضمير وقوله وغلام زيد تمثيل للمضاف الى العلم
وقوله وغلام الذي في الدار تمثيل للمضاف الى الموصول وقوله وغلام القاضي تمثيل
للمضاف الى ذي الالف واللام وبقي عليه تمثيل المضاف الى المضاف الى المعرفة
كغلام ابيك ولعله لم يذكره لما فيه من الخفاء تأمل اعلم ان المضاف في رتبة ما
اضيف اليه الا المضاف الى الضمير فكالعلم على الصحيح (قوله والموصول) فيه
اعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ونظير انه اعرف كل منهما ما كان معهودا
معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجيء الموصول للثلثة كال والاضافة (قوله
نحو الذي) تمثيل للمختص بالمفرد وقوله والتي تمثيل للمختص بالمفردة وقوله ومن وما
تمثيل للمشترك ومقتضي قوله نحو الذي الخ انه يسمي معرفة حال افراده عن الصلة
وهو كذلك للزومها له وعدم استعماله بدونها بخلاف المضاف دون المضاف اليه
الخ (قوله والضمير) واعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب
(قوله نحوهم) تمثيل لضمير جمع المذكر الغائب وقوله وهو تمثيل لضمير المفرد
الغائب وقوله وانت تمثيل لضمير المخاطب المفرد المذكر وقوله واياي تمثيل لضمير
النصب للمتكلم وما تقدم مثال لمرفوع وكل ذلك من المنفصل (قوله والعلم)
واعرفه علم المكان ثم علم الادمي ثم علم غيره من الحيوانات (قوله نحو يوسف)
بتثليث السين وبالهمز ايضا مجرور بالفتحة لانه غير منصرف للعجمة والعلمية
وقوله وزيد تمثيل للمنصرف (قوله وذو الالف واللام) واعرفه ما للعهد
ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس (قوله نحو الفاضل) فيه ان ال في اسم
الفاعل اسم موصول فيكون من قبيل الموصول لا من قبيل ذي الالف و
اللام الا ان يقال الفاضل مما اريد به الثبوت فال فيه حرف تعريف على
الراجح وقوله والرجل والفرس لا يخفي على النبيه حكمة تعدد الامثلة

فالمضاف (كابني)
وغلام زيد وغلام
القاضي وغلام الذي
في الدار والموصول
نحو (الذي) والتي
ومن وما والضمير
نحو (هم) وهو وانت
واياي وايانا
والعلم نحو (يوسف)
وزيد وعمرو وذو
الالف واللام نحو
(الفاضل) والرجل
والفرس والغلام

(قوله واسم الاشارة) واعرفه ما للقريب ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد وقوله نحو ذا للمفرد وذي للمفردة (قوله والمعرف بالنداء) واعرفه ما للقريب ثم ما للبعيد وقوله نحو يا معتدي اسم فاعل من اعتدي اي انتعل او اقتدي بمثاله كما في المختار وقوله اي يا منتعل اي او يا مقتدي بمثاله والله اعلم

المعرب والمبني

اي من الاسم والفعل والحرف لذكره المعرب من الاولين بقوله المعرب اسم الخ والمبني من الثلثة بقوله وقد يتنا غيرهما كما يشير اليه الشارح افاده الانبابي وال فيهما اسم موصول لظهور اعرابها على الوصف صلتها عارية لكونها بصورة الحرف ونفس الوصف لا محل لها لكونها صلة في معني الجملة وهذا اقبل محلهما ترجمة اما بعده فهي معرفة للانسلاخ مدلولها عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد ولكن ايقال في مثله كالموصول والمفعول مرخ واخرهذا التقسيم عن التقسيم الذي قبله للمرولانه هنا ابعد التركيب ولما قبله فالاسماء موقوفة فلا يجيء منها هذا التقسيم كما في الزرقاني وقيل معربة لمجرد الصلاحية وقيل مبنية للشبه الاهمالي وهو الاصح بخلاف تقسيم الاسم الي النكرة والمعرفة فانه ثابت له قبل التركيب وقدمه عليه نظر الي ان غرض الواضع من الاسماء استعمالها مركبة مفيدة وقدم المعرب علي الاعراب الاتي مع ان المشتق فرع المصدر قيل لتقدم المحل علي الحال وقيل لانه لم يبين المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل بل من حيث قبولهما وذلك لا يتوقف علي بيان المشتق منه لان من عرف القابل وغيره يتنبه الي معرفة المقبول فبين اولا القابل ثم المقبول افاده مرخ عن سم (قوله المعرب) المعرب مبتدأ واسم خبره ومتمكن صفة الاسم وما عطف علي اسم ومضارع صلتها وجملة قد يتواخ عطف علي جملة المعرب اسم الخ او مستأنفة (قوله وهو) اي المعرب الذي اي الشيء الصادق بالاسم والفعل يتغير اخره اي ذاتا وصفة لفظا او تقديرا فيدخل المعرب بالحروف والتغير الذاتي ان يبدل حرف باخر حقيقة او حكما كما في المثني في النصب والجر والتغير والصفة ان تبدل حركة باخري حقيقة او حكما كما في جمع المؤنث السالم في النصب والجر

واسم الاشارة نحو (ذا) وذي والمعرف بالنداء نحو (يا معتدي) ويا رجل

❁ المعرب والمبني ❁

(المعرب اسم متمكن وما ضارع وقد يتواخ غيرهما)

(المعرب) وهو الذي يتغير اخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل

وما يظهر اعرابه كزيد يضرب وما يقدّر كفتي يرضي وقوله آخره اي حقيقة كدال زيد او حكما كدال يد والف يفعلان فان الآخر لام الفعل ولكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل نزّل منزلة آخره عدّ بري وخرج به متغيّر الاول والاوسط وقوله بسبب ما يدخل عليه اي لفظا او تقديرا فيه نحو بكم درهم اشتريت اي من درهم والمراد بالدخول التسلّط فيه دخل العامل المتأخّر والمعنوي وخرج الدال الداخل غير المتسلّط كالمؤكّد في نحو انك انك اللاحقون ولم يقل لغيره بسبب اختلاف ما يدخل عليه ليدخل المعرب ابتداء افاده يس وقوله من العوامل بيان لما جمع عامل وهو ما اثّر في آخر الكلمة او محلها من اسم او فعل او حرف او جرّد ايجار ومجرور وجمع فاعل على فواعل مقيس اذا كان لغير عاقل من كرسي تجاهي وال فيه للجنس فتبطل معني الجمعية وخرج بقوله بسبب ما يدخل عليه من العوامل ما تغيّر آخره لا بسببها كحيث والمحرك اتباعا او نقلا او حكاية او تخلصا من ساكنين (**قوله** كزيد) خبر لمحذوف اي وذلك كزيد اي من نحو قولك جاء في زيد بان كان مركبا مع غيره على الاصح من اشتراط التركيب في الاعراب كما اشار اليه بقوله تقول الخ فانه اما حال والرابط محذوف وفي اي حال كونه تقول فيه اي في حال تركيبه جاء في زيد الخ والمعني كزيد في قولك جاء في زيد واما مستأنف جاء به لبيان ما ذكر (**قوله** الا تري الخ) في قوة بيان انطباق التعريف على المثال اذ هو استدلال على كون زيد معربا بتغيّر آخره للعوامل الداخلة عليه وتري من رأي البصرية تنزيلا للمعقول منزلة المحسوس اشعارا بان ذلك المعقول امر محقق لا شبهة فيه او العلمية تجاهي والاستفهام للتقرير بالرؤية وقيل للانكار نفي الرؤية صن وقوله رأيت نسب محل النسب الي رأيت مع ان العامل رأي فقط اشارة الي انه لا يطلب الا المنصوب لتضمنه الفاعل افاده التجاهي (**قوله** احدهما اسم) المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف فيدخل الوصف بسائر انواعه والمصدر وغير المنصرف (**قوله** متمكن) اي في باب الاسمية تصريح وفي يس اي في الاسمية او فيها وفي الاعراب ثم ان كان منصرفا سمي امكن والا سمي غير امكن (**قوله** وهو الخ) اي الاسم المتمكن ما اي اسم فلا يرد ان التعريف صادق على الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه ص من شبه الحرف بفتح

كزيد تقول جائني زيد ورأيت زيدا او مررت بزيد الا تري ان آخر زيد يتغير بالضمة والفتحة والكسرة بسبب ما يدخل عليه من جاء ورأيت والباء والمعرب نوعان احدهما (اسم متمكن) وهو ما سلم من شبه الحرف كزيد وعمرو ورجل

(و) ثانيهما (ما) اي الفعل الذي (ضارع) اي شابه الاسم المتمكن في الاشتراك والتعيين

الشبه والاضافة للعهد الخارجي اي الشبه المعهود عند النحاة في بناء الاسم وهو الشبه القوي الذي لم يعارضه شيء من خواص الاسم والسلامة منه بان لا يشبه الحرف اصلا او يشبهه شبها غير قوي بسر بزيادة والمراد الشبه المشار اليه بقول صاحب الخلاصة

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا   والمعنوي في متى وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا   تأثر وكافتقار أصلا

وقوله ما سلم من شبه الحرف يتضمن تعليل اعراب الاسم بسلامته من شبه الحرف لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية ولكن هي علة ناقصة اذ العلة التامة توارد المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة افاده ص (قوله وما ضارعه) قيد الاسم بالمتمكن وطريقه المضارع بالعاري عن النونين كما قيده في الخلاصة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا لانه لما كان الاصل في الاسماء الاعراب فلو اطلق توهم العموم وطريقه المضارع اتكالا على العلم به على ان التوقيف لا يستغني عند المبتدي (قوله اي شابه الاسم المتمكن) وانما قيل مضارع يشابه لان المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا رضي (قوله في الاشتراك والتعيين) هذا بيان وجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة ففي الموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال ايضا فان لكل عمل محله وطريق كدخول لام الابتداء في وجه الشبه كما ذكره غيره لانه كما سيأتي جري على مذهب الكوفيين انها مخصصة للمضارع بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها اخر لمشابهة واما غيره فجري على مذهب البصريين انها لام تأكيد على افادة التأكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدأ افاده الرضي . وتضمن قوله ما ضارعه ايضا ان هذه المشابهة هي العلة لاعراب المضارع دون التوبيخ لما مر وهو كذلك لكن رده ابن مالك وجعل علة الاعراب توارد المعاني التركيبية التي لا يميزها الا الاعراب ووجه الرد ان الاول والثالث يأتيان في الماضي فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثاني ليس بمطرد ولو سلم فالماضي يجري على الاسم كفرح فهو فرح

واشرف واشرو غلب غلبا وجلب جلبا فهذه الاوجه ليست تامة في نفسها ان يتقدبر تمامها لا تفيد لانها ليست علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب علي ثبوتها في الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع ان شرط القياس ذلك واجيب بان وجود علة حكم الاصل في الفرع انما يشترط في قياس العلة وهو الجمع بين الاصل والفرع بما هو علة الحكم ويمكن ان ما ههنا من قياس الشبه وهو الجمع بما ليس بعلة الحكم لكن فيه ان قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة ودعوى ان قياس العلة متعذر ههنا لان علة اعراب الاسم توارد المعاني التركيبية التي لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لما ياتي لا يسلمها ابن مالك من بتصرف وتلك المعاني علي الاسم كالفاعلية والمفعولية والاضافة في نحو ما احسن زيد او علي الفعل كالنهي عن كلا الفعلين او عن اولهما فقط او عن مصاحبتهما في نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمرا ولما كان الاسم لا يغني عنه في افادة معانيه غيره كان الاعراب اصلا فيه بخلاف المضارع يغني عنه وضع اسم مكانه كان يقال في النهي عن كليهما ومدح عمرو بالجزم وعن الاول فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة ما دحا عمرا فكان اعرابه فرعا بطريق الحمل علي الاسم وعورض بما قاله ابن مالك بان الماضي يقبل المعاني التركيبية ايضا نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل ما صام وما اعتكف وما صام وقد اعتكف اي معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت العلة توارد المعاني لاعرب هذا ايضا واجيب بانه نادر ولك ان تقول هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي علي الاعراب لامكان تمييزها معه بالادوات الدالة عليها كما سمعته ولا كذلك المضارع لانها لا تميز مع وجود بعض الاعراب كما هو جلي فتدبر وبعد فالعمدة في هذه الاحكام السماع وهذه حكم نلتمس بعد الوقوع وذهب الكوفيون الي ان الاعراب اصل في المضارع كالاسم لتوارد المعاني فليس احدهما اولي بالاصالة ورد بانه يغني عن اعرابه وضع الاسم مكانه كما مر اه مخ (قوله فالاشتراك) جواب شرط محذوف اي اذا اردت معرفة بيان الاشتراك والتعيين في الاسم والفعل فالاشتراك في الاسم نحو اشتراك رجل من قولك جاءني رجل وقوله فانه يصلح تعليله

فالاشتراك نحو جاءني رجل فانه يصلح لزيد وعمرو وغيرهما لا علي التعيين اما التعيين فكقولك جاءني هذا الرجل فانه يصير معينا بالالف واللام للشخص الواحد وكذلك الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه السين او سوف تمحض للاستقبال واذا دخلت عليه اللام او قرنته بالآن خلص للحال

لمحذوف اي وانما كان رجل مشتركا فانه يصلح الخ وقوله لا على التعيين عطف على
محذوف اي على الاشتراك لا على التعيين وقوله وانما التعيين اي التخصيص
في الاسم فلقولك اي فكتعيين الرجل في قولك جاءني هذا الرجل وقوله فانه
اي الرجل يصير معينا اي مخصصا بالالف واللام اي بسبب تعريفه بالالف
واللام للشخص الواحد اي لان ال فيه للعهد الحضوري بقرينة هذا وقوله وكذلك
الخ اي وكما يصلح الاسم لكل ما يصدق عليه بالاشتراك عند التنكير يصلح المضارع للحال
والاستقبال بالاشتراك عند التجرد عن علامة تعين احدهما وقوله فاذا ادخلت
عليه السين اي مسماه نصار الاولى حذف الفاء معينا للاستقبال اي مخصصا
به ولا ينافي هذا قولهم في باب الاضافة ان المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد
من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا وكلاهما لا يكون الا في الاسم لان ما هناك
حكم على المجموع اي مجموع الامرين لا يكون الا في الاسم ولا يكون اصالة الا في
الاسم على انه فرق بين التخصيص في الاسم والتخصيص في المضارع
بناء على انه مشترك كما هو احد الاقوال واما على انه حقيقة في احدهما فلا
اشكال اصلا وقوله واذا ادخلت عليه اللام اي لام الابتداء خلصته للحال اي
خصصته به وقد علمت ان هذا مذهب الكوفيين وان مذهب البصريين انها للتوكيد
فقط (قوله وقد بنوا الخ) اشار به الى الاصح من انه لا واسطة وقيل المضاف
الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني والصحيح انه معرب وقول ابن عصفور ان
الاسماء قبل التركيب موقوفة ليس قولا بالواسطة لامكان حمله على ان
المراد غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشري في الاعداد المسرودة انها
معربة حكما اي قابلة له اذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتأثرها بالعوامل اذا
دخلت عليها وذهب ابن مالك الى بنائها لشبهها الا ما بالحروف المهملة في كونها لا عاملة
ولا معمولة وكذا الخلاف في فواتح السور على انها من المتشابهات مرخ وقوله اي
العرب تنطقوا به مبنيا اي او النحاة اي حكموا ببنائه (قوله اي المبني الخ)
المبني منه او غير الاسم من غيره اشار به الى ان المبني ما لا يتغير اخره بسبب ما
يدخل عليه من العوامل اي على الوجه المتقدم في تعريف المعرب (قوله وهو) اي

(وقد بنوا) اي العرب
(غيرهما) اي المبني غير الاسم المتمكن والفعل المضارع وهو

المبني (قوله الامر بغير اللام) اي على مذهب البصريين وهو الراجح فهو عندهم مبني على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح الاخر لفظا كاضرب او تقديرا كرد واضرب الرجل او حذف نون في الافعال الخمسة او حرف علة في المعتل فبناؤه على الاصل في الافعال فلا يسئل عنه وذهب الكوفيون الى انه مجزوم بلام الامر مقدرة لانه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف اللبس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها (قوله والفعل الماضي) هو مجمع على بنائه على الفتح لفظا كضرب او تقديرا كرمي واما نحو ضربت فالسكون عارض وكذا الضمة في ضربوا لمناسبة الواو فبناؤه على الاصل فلا يسئل عنه بل عن كونه لم يسكن على اصل المبني وذلك لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا او شرطا اي صورة والا فالواقع كذلك الجملة وعن كون الحركة فتحا وذلك لتعادل خفته ثقل الفعل (قوله والحروف) اي كلها اذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه الى اعراب نحو اخذت من الدراهم فالتبعيض مستفاد من لفظ من وقد اعرب ابن عقيل ولذلك كانت اصولا في البناء اتفاقا (قوله والمضمرات) اي كلها باتفاق النحاة للشبه المعنوي لتضمنها معنى التكلم مثلا وهي من معاني الحروف الجزئية كاحرف المضارعة او الوضعي لان اكثرها على حرف او حرفين وحمل الباقي عليه او الافتقاري لافتقار دلالتها الى مشاهدة او غيرها او الجمودي اي عدم التصرف بوجه من الوجوه ولذلك لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع واما نحو هما وهم ونحن فوضعت كذلك ابتداء وهذه اربعة اقوال في سبب بنائها وقيل غير ذلك (قوله والموصولات) اي الاسمية كلها لافتقارها في سائر احوالها الى الصلة واما الحرفية فدخلت في قوله والحروف (قوله واسماء الاشارة) اي كلها لتضمنها معنى حرف كان حقه ان يوضع فما فعلوا لان الاشارة معنى حقه ان يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه وقيل لتضمنها معنى ال كامس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود وعلى الاول معنى حرف مقدر (قوله

الامر بغير اللام و

الفعل الماضي والحروف

والمضمرات والموصولات

واسماء الاشارة

والكنايات

والكنايات) الكناية لغة واصطلاحا ضد التصريح وهي ان تعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين نحو جاء في فلان تريد زيدا او قال فلان كيت وكيت تريد الحديث او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج او للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى والمكنى ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقولك مررت برجل افعل اي احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالالغاز نحو الفقفا الفقفا في مهمه فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام وكذا اسماء الشرط لان كلمات الشرط والاستفهام يكنى بها عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد افي الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من المعينات واعلم ان جميع الكنايات ليست مبنية فان فلان وفلانة منها اتفاقا وهما معربان والمبني منها كم وكذا او كاين وكيت وذيت واسماء الاستفهام والشرط انتهى رضي وفيه ايضا ما ينبغي المراجعة اليه هنا فليراجع (قوله واسماء الافعال) اي كلها لشبهها بالحرف في كونها تعمل ولا يعمل فيها غيرها اصلا اذا كانت مستعملة في معناها هذا هو الشبه الاستعمالي وهذا الذي ذكرناه على ان اسماء الافعال لا محل لها من الاعراب وهو قول الاخفش وهو الصحيح وعند سيبويه والجمهور في محل نصب بافعال مضمرة وعند اخرين مرفوعة بالابتداء اغنى مرفوعها عن الخبر وعلى هذين فعلة بنائها تضمن اكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه كما في النكت عن ابن جني مع تصرف (قوله والاصوات) اي اسماء الاصوات فهو بالجر عطف على الافعال او بالرفع لقيامه مقام المضاف بعد حذفه والاضافة بيانية وقيل بالرفع عطفا على الامر بلا حذف لانها ليست اسماء بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير عاقل واجيب بان الدلالة

والكنايات واسماء الافعال والاصوات

كون اللفظ بحيث اذا اطلق يفهم منه العالم بوضعه معناه وهذه كذلك
ولم يقل احد ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل وهي كل لفظ
حكي به صوت او صوت به للبهائم قال في الخلاصة

وما به خوطب ما لا يعقل   من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل
كذا الذي اجدى حكاية كقب   والزم بنا النوعين فهو قد وجب

وقال الرضي ان الالفاظ التي يسميها النحويون اصواتا على ثلثة اقسام
احدها حكاية صوت صادر عن الحيوانات العجم كغاق بكسر القاف وقد ينون
لصوت الغراب وشيب لصوت مشافر الابل عند الشرب وماء بميم ممالة وهمزة
مكسورة بعد الالف لصوت الظبية اذا دعت ولدها وعن الجماد اتى كطاق
بكسر القاف وتق لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب لصوت وقع السيف
على الضريبة وثانيها اصوات متخارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة
طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتا
شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شيء مستكره لعيبه يخرج صوتا شبيها بتف واه للمتوجع
او للمتعجب واح لذي السعال وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب
شيء منها اما المجيء كعاي وعاء بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة
وعاء وجاه كذلك وقد يقصران لدعاء الابل للشرب تقول اذا بنيت الفعل منهما
عايت وعاعيت كما تقول لاليت لمن اكثر من قول لا لا واما الذهاب كهلا لزجر الخيل
اي توسعي في الجري وعدس لزجر البغل ويسمى به بغل كقوله عدس ما لعباد
فر وهيد بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح
الدال بمعنى زجر للابل اهـ وانما بنيت اسماء الاصوات لشبهها بالحروف المهملة
في انها لا عاملة ولا معمولة كلام الابتداء او حرف التنفيس وقيل لشبهها
باسماء الافعال في عدم احتياجها في افادة المراد الى شيء اخر فهي مشبهة
بالحرف بالواسطة اهـ منح

وبعض الظروف

(**قوله** وبعض الظروف) من ذلك ما قطع عن
الاضافة كقبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل
ودون واول ومن عل وبنيت لتضمنها معنى الاضافة او شبهها باحرف الجواب

نحو

في الاستغناء بها عما بعدها فني ترتيبه وها بالغايات لانها صارت غايات اي الخر
في النطق بعد الحذف وقال الرضي وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن
المضاف اليه لمشابهتها الحرف في احتياجها الي معني المحذوف فان قلت هذا الاحتياج
حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم لم تبن معه كالاسماء الموصولة تبني مع
صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيما يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء
واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة الي الجملة الموجودة بعدها الا ان
اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الي مصادر تلك الجمل فكانت
المضاف اليه محذوف اه ومن ذلك حيث ولا يضاف الا الي الجملة في الاكثر واذا
للمستقبل واذ للماضي ويقع بعدها الجملتان واين وانى للمكان استفهاما
وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما وكيف للحال استفهاما ومذ
ومنذ بمعني اول المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعني الجميع فيليهما المقصود بالعدد
وقط الماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي والظروف المضافة الي الجملة قد
يكون بناؤها علي الفتح اه كافية (قوله واشتركا) شروع في بيان الاعراب
وتقسيمه الي مختص ومشترك والي اصول وفروع وقوله واشتركا مستانف
او عطف علي قوله المعرب لا علي قوله وقد بنوا لان العطف اذا تعدد بحرف
غير مفيد الترتيب يكون علي الاول علي الراجح وقوله رفعا ونصبا منصوبان
بنزع الخافض في وقوله وكما جر الاسماء صفة لمصدر محذوف لقوله جزما اي
الكاف اسم او حرف وما مصدرية اي تفعل جزما مثل جر الاسماء او كجر
الاسماء في اختصاص كل بقبيلة وقوله فتفعل الفاء زائدة او واقعة في جواب
اما النائبة عنها الواو وكلمة قد مسلط في اول الكتاب وفعل مبني للوقوعه
في معرض التقسيم او لقصد الجنس والخبر قوله جزما بالبناء للمفعول والالف
للاطلاق (قوله والاعراب) بكسر الهمزة احترازا من فتحها اذ هو حينئذ
ساكن البادية وله في اللغة اثنا عشر معني يجمعها ما قلته شعرا

إِبِنْ أَجِلْ حَسِّنْ أَزِلْ فَسَادَهْ	غَيِّرْ تَحَبَّبْ لِأُولِي السَّادَهْ
لِنْ عَرِّ عِيَّ اللَّوْنَ لَا تَهْزِلْ لَكَا	فَنِلْ عَوَابَ اعْطِ عَرَبُونًا بَكَا

(واشتركا رفعا ونصبا وكما
تجر الاسماء تفعل جزما)
(و) الاعراب

تَكَلَّمَنْ بالمحشي والعَرَبِيَّة مَعَانِيَ الاعرابِ ح اللُّغَوِيَّة

ونقله في الاصطلاح عن سائرها صحيح والحكم بنقله عن واحد معينًا ترجيح
بلا مرجح لكن الانسب نقله عن الابانة لان الكلمة اذا اعربت ظهر معناها وبان
وعن التغيير لانها تتغير عن حال الوقف وعن التحسين لانها تحسن بالاعراب
لظهور معناها ووضوح دلالتها وعن ازالة الفساد لانها تتحول بالاعراب من
حال الجهل الي حال العلم وفي ذلك ازالة للفساد عدوي وفي الاصطلاح
ما اشار اليه بقوله اثر ظاهر الخ اي علي القول بان الاعراب لفظي وهو الاصح
لان الاحتياج الي الاعراب انما هو لتمييز المعاني وهو انما يكون بالاثر ولو مقدرًا
اذ هو في حكم الملفوظ لا بتغيير اواخر الكلم قال بعضهم ارباب الوجه ايدك الله علي
انه الحق لما ذكر وقال الاشموني وهو اقرب الي الصواب وعلي القول بانه معنوي
فهو تغير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرًا
وذلك الاثر علامة له وعليه كثير من المتأخرين ونسب لظاهر كلام سيبويه
الاول مذهب ابي مالك وهشام وقد علمت تصحيحه (قوله اثر) اي حركة
او حرف او سكون او حذف قال المرودي اني كون الاخيرين لفظيين انما هو
من حيث اشعار اللفظ بهما لان من سمعه بنقص حركة او حرف علم بهما (قوله
ظاهر) صفة لاثر اي موجود لان السكون والحذف غير ملفوظ بهما
وان تعلقا بملفوظ ولو عبر بموجود كان اولي لان المتبادر من الظاهر
معني الملفوظ بقرينة مقابلته بمقدر يس (قوله او مقدر) اي
معدوم مفروض الوجود يس واو للتنويع لا للشك فلا يرد ذكرها
في الحد عدوي (قوله يجلبه) بضم اللام وكسرها لانه من باب ضرب
وقتل كما في المصباح سجاعي والجملة صفة ثانية للاعراب لان الحال
قيد خارج والجلب جزء من الحد عدوي اي يطلبه ويقتضيه لا
يحدثه بعد ان لم يكن فلا يرد اعراب الاسماء الستة والمثني وجمع المذكر
السالم رفعا واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص فلا يكون
اعرابا لان العامل لم يجلبه يس (قوله العوامل) فيه انهم عرفوا

أثر ظاهر او مقدر
يجلبه العوامل

العامل

في اواخر الكلم
وانواعه اربعة
الرفع والنصب
والجر والجزم

العامل بما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب ففي اخذ العامل في تعريف الاعراب دور والجواب انه تعريف لفظي عند من يري ان ال فيه للجنس فتبطل الجمعية يس (قوله في اخر الكلمة) وفي نسخة في اواخر الكلم وفيهما ظرفية الشيء في نفسه بالنظر للاسماء الستة والتثنية والجمع الصحيح لان اخرها هو الاعراب فقد اتحد الظرف والمظروف والجواب بتغايرهما وان تلك الحروف جهتين كونها اعرابا لهذه الاسماء وكونها اخرا وجزءا فمن حيث كونها اعرابا مظروف ومن حيث الجهة الاخرى ظرف عند من يري والمراد الاخر ولو حكما كالف اليد لان ما بعدها ترك نسيا منسيا وكالف اثنا عشر لان عشر حال محل النون وهي بمنزلة التنوين والمراد بكونه الاخر فيه ان يكون معه فيصلح لكل قول من الاقوال الثلاثة من ان الاعراب مع الاخر او قبله او بعده وبالكلمة المعرب من الاسماء والافعال ولم يقل في اخر المعرب فرارا من الدور وان اجيب عنه والغرض من هذا القيد بيان محل الاعراب من الكلمة وليس للاحتراز اذ ليس لنا اثار تجلبها العوامل في غير اخر الكلمة فيحترز عنها قال ابن هشام وحركة ما قبل الاخر نحو امرء وامرأ اعراب عند الكوفيين فلا يحترز عنها لوجود دخولها او اتباع عند البصريين فلا نقل وانما جعل الاعراب في الاخر لان المعاني المحتاجة له من احوال الذات وهي متأخرة عن الذات والدال على المتأخر متأخر يس (قوله وانواعه) عطف على محله وفي كما يؤخذ من التصريح اي الاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة اي انواع الاعراب لا بقيد كونه في اسم او فعل اما لو نظر الى انواع اعراب الاسم ففي ثلاثة وكذا الفعل والتعبير بالانواع اولى من التعبير بالالقاب لان هذه الالقاب ليست للاعراب الذي هو جنس كلي لان حق القاب الشيء اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك من (قوله اربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على فوائد الاجمال والتفصيل ولانه يحتمل الزيادة والنقص ويذكر العدد يضعف او يندفع ذلك الاحتمال وللاشارة الى ان الخبر مجموع الرفع وما عطف عليه يس (قوله الرفع) الظاهر انه بدل مفصل من مجمل ويحتمل

انه خبر لمحذوف وعلي كلٍّ يحتاج لمحل العطف سابقا علي المبتدأ او الاخبار
يسن وقوله الرفع اي النوع المخصوص من الاثر يسمي رفعا وهو نفس الضمة وما ناب
عنها وسمي رفعا لارتفاع الشفة السفلي بسبب الضمة والواو ومن الالف والنون
وقيل لارتفاعه علي الخويه لكونه اعراب العمد وفي نسخة مرقوله والنصب اي النوع المخصوص
من الاثر يسمي نصبا وهو نفس الفتحة وما ناب عنها وسمي نصبا لانتصاب الشفتين عند التلفظ
التلفظ به في الفتحة والالف دون الكسرة والياء وحذف النون وقدمه علي ما بعده
لان عامله فيه يكون فعلا وهو الاصل في العمل فكان معموله اصلا بالنسبة للمجرور
قوله والجر رادفه الخفض والخفض عبارة كوفية والجر عبارة بصرية اي النوع المخصوص
من الاثر يسمي جرا وهو نفس الكسرة وما ناب عنها وسمي جرا لانجرار الشفة السفلي
عند التلفظ به في الكسرة والياء دون الفتحة وقدمه علي الجزم لاختصاصه
بالشرف وهو الاسم وقوله والجزم اي النوع المخصوص من الاثر يسمي جزما وهو
السكون او نائبه وسمي جزما لانجزام اي انقطاع الحركة او الحرف المشبه لها (**قوله**
فهذه الانواع الخ) الظاهر انه من تقسيم الكل الي اجزائه لعدم صحة حمل المقسم علي
الاقسام ويراد بالاربعة الهيئة المجتمعة من الامور الاربعة ليصير كلا ولا يراد به الاحاد
تأمل وقوله الي ثلثة اقسام اي باعتبار المحال الواقعة فيها فيشتي عن [illegible] (**قوله**
قسم يشترك فيه الاسماء والافعال) فيه كالمتن ان القاعدة ان الاشياء اذا
تواردت علي محل يقال للمحل مشترك فيه والاشياء مشتركة بالكسر هكذا
يستفاد من حاشية الفيشي علي شرح القطر فقوله في حاشية شرح الشذور
قوله رفع ونصب في اسم وفعل اي كائنان في اسم وفعل هكذا اقره
شيخ الاسلام وهو اولي من قوله يشتركان لان نسبة الاشتراك الي المحال اولي
من نسبته الي الصفة وان كان لا نزاع [illegible] لما افاده في حاشية القطر
لانه مفاده في حاشية القطر ان الاولي ان يقال الرفع والنصب يشتركان
في الاسماء والافعال ومفاده في حاشية المتن وان الاولي ان يقال
الاسماء والافعال يشتركان في الرفع والنصب وقال العبد وهي ولعل
المتوابها في حاشية القطر [illegible] والحاصل ان كل شيء ورد علي شيء كان

فهذه الانواع الاربعة تنقسم الي ثلثة اقسام قسم يشترك فيه الاسماء والافعال وهو الرفع والنصب

الآخر وارداً عليه فيجوز نسبة الاشتراك للاسم والفعل وللرفع والنصب
وللأولى نسبته للاسم والفعل تأمل اهـ ففي كلامه ايضا التنافي وقال يس
على الفاكهي ان الرفع والنصب لا يشتركان في الاسم والفعل بل الامر
بالعكس اهـ (قوله واليه) اي والى هذا القسم بنوعيه (قوله
اشارة) عبّر بذلك مع انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو رتبته عرفا
لانهم يقولون للعظماء قد اشير اليك اهـ مع انه صرح به على ان استعمال
الاشارة في الصريح اذا لم يقع في مقابلة كثير ولفظ اشار ان استعمل
بعلى يكون المراد الاشارة بالرأي وان استعمل بالى يكون المراد الاشارة باليد ففي استعماله
هنا بالى تنزيل المعقول منزلة المحسوس تنبيها على قوة ظهوره وكمال كشافته اهـ حاشية التحفة
(قوله اي في الرفع والنصب) اشار به الى ان قوله رفعا ونصبا منصوب
بنزع الخافض في كلامه مناه وقوله نحو زيد يقوم مثال لشمول الرفع
في الاسم والفعل اي نحو الرفع في ذلك وقس عليه ما بعده فيس
فزيد مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة ويقوم مرفوع لانه فعل مضارع
خال عن ناصب وجازم وعلامة رفعه ايضا الضمة وقوله وان زيدا لن يقوم مثال
لشمول النصب فيهما فزيدا اسم منصوب بان وعلامة نصبه الفتحة ويقوم
فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه ايضا الفتحة (قوله والقسم الثاني
ما يختص به الاسماء) اي ينفرد به الاسماء ولا يشاركها فيه الافعال ولكن
يقال في قوله وما يختص به الافعال فالباء داخلة على المقصور كما هو
الاكثر في استعمال الباء بعد مادة الاختصاص ونحوها باتفاق السعد
والسيد لان معنى اختصاص شيء بآخر تميزه وانفراده من بين امثاله
بالآخر وقصر الآخر عليه وان دخلت على المقصور عليه فلعله يقصد المعنى في
نحو خصصت الجود بزيد قصرت الجود على زيد اهـ ص اي فلا حاجة الى ما ادعاه
السيوطي من القلب للاختلاف في قوله وان تضمن معنى لطيفا كما هنا وهو المبالغة في
دعوى اختصاص الجر بالاسم حتى كأن الاسم مقصور عليه اهـ حفني ابن ابي زيد وما ذكر من
الاتفاق هو ما نقله الشيخ يس في حاشية المختصر واما قاله سم من اتفاقهما على جواز الامرين

والبه اشار بقوله
(اشتركا) اي
الاسم المتمكن
والفعل المضارع
(رفعا ونصبا) اي
في الرفع والنصب
نحو زيد يقوم وان
زيدا لن يقوم (
و) القسم الثاني
ما يختص به الاسماء

والمثلا فيما في الغالب استعمالا لانفال المستحق الغالب دخول الباء على المقصور على المثنى
الغالب دخولها على المقصور عليه وبين لك تعلم ما في الضابط المشهور من قول بعضهم

الباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصرا
وعكسه مستعمل وجيد ذكره الحبر الهمام السيد

ولا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا فالاسم بالتنوين الخ لانا نقول ذكر الجر هناك
لبيان علامة الاسم وهنا انه نوع من انواع الاعراب خاص بالاسم **قوله** (
وهو الجر) وانما اختص الجر بالاسم والجزم بالفعل لقصد التعادل لان الاسم
اخف من الفعل لكون مدلوله بسيط بخلاف الفعل لدلالته على الحدث والزمان
والسكون اخف من التحريك فاعطي الثقيل للخفيف ولان الجر بالاضافة والحرف وهي
تفيد الملك والاستحقاق والفعل معنى لا يوصف بذلك والجزم قد يكون بلم وهي
للنفي والاسم قد يكون ذاتا وهي لا تنفي عن وجود ولان عامل الجر اصالة وهو الحرف
لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به فيحمل الجزم في الفعل لو كان على الجر في الاسم
بخلاف الرفع والنصب في الاسم فانهما القوة عاملهما اصالة بالاستقلال يقبلان
ان يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه وخص الجزم بالفعل ليكون كالعوض من الجر
ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة اوجه من الاعراب اثنان مشتركان وواحد
مختص به ولان المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص
الجزم بالفعل ليكون كالعوض من الجر مع **قوله** (كما تجر الاسماء) الكاف لمجرد
التنظير من غير اعتبار كون المشبه به اقوى افاده مس **قوله** (نحو بزيد)
اي من قولك مررت بزيد ومعنى ذلك التصق مروري بمكان يقرب من
زيد والا فالمرور وهو الفعل كالمشي لا يلتصق بزيد حسا وري (**قوله**
نحو لم يضرب) مثال لجزم الفعل فيضرب فعل مضارع مجزوم بلم وجزمه
حذف الحركة (**قوله** فارفع بضم الخ) اي بهذا البيت اللذ شرع في الكلام على ما يعرب
بالحروف والاصل في كل معرب ان يكون اعرابه بالحركات او السكون لخفتها
والاصل في كل معرب بالحركات انما يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره
بالكسرة لما سيأتي والى هذا اشار بقوله فارفع بضم الخ اي ان لم ترد زيادة والفاء

نوعين الجر واليه اشار
بقوله (كما تجر الاسماء)
نحو مررت بزيد (ف)
القسم الثالث ما
يختص بالافعال
وهو الجزم واليه
اشار بقوله (فعل
جزما) نحو لم يضرب
فارفع بضمة وانصبن فتحا وجر
بكسرة واجزم بسكون نائبا كما تجر
(فارفع) الاسم
المتمكن والفعل المضارع

للفصاحة فانها في بواب شرط مقدر اي اذا اردت ان تعرب بالاصول فارفع بضمة والباء للتصوير فرتصوير النوع بصنفه لان الضم يعني الضمة يشمل كل ضمة وليس المراد بالضم الضمة وما ناب عنها حتي يكون من تصوير الشيء بتمامه لان الكلام الان في الاصل وسيأتي الكلام علي النائب بقوله وغير ذا ينوب الخ افاده اللنبابي وانما جعلنا الباء للتصوير ليوافق الراجح من ان الاعراب لفظي كما جري عليه فيما مر فالمعني ارفع الاسم والمضارع مصورا رفعهما بضم ويحتمل ايضا ان يكون المعني ارفع معلما بضم ولا ينافيه كون الحركات علي ما مر هي نفس الاعراب لا علامته اذ الشيء لا يكون علامة علي نفسه لان العلامة يجب ان تغاير ما جعلت له لان كونها اعرابا من حيث عموم كونها اثرا يجلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص قال الشنواني ولا يخفي ما فيه من التكلف والمختار والاحسن في الجواب ما قاله بعض المحققين من ان هذه عبارة من يقول ان الاعراب معنوي وصارت تجري علي لسان من يقول انه لفظي من غير قصد الي معناها وقيل في الجواب ان قوله بضم اي بلفظ ضم وهذا اللفظ دال علي الرفع فلا ينافي ان الرفع ومدلول الضمة واحد فالمعني ارفع دالا عليه بلفظ الضم اه عدوي (قوله بضم) فيه ان الضم واخواته والسكون انواع البناء وان الرفع واخواته والجزم انواع الاعراب وان الضمة واخواتها والوقف مشتركة بينهما فكيف جعلت انواع البناء اعرابا ويمكن ان يقال ان المصنف تسمح بحذف التاء من الضمة للضرورة او ان الضم بمعني الضمة بقرينة قوله بكسرة مع ان الرضي نص علي ان الضم واخواته يطلق عند البصريين الفارقين بما ذكر علي حركات الاعراب مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة واما عند الاطلاق فلا تنصرف الا لحركات غير اعرابية عندهم وعلي هذه الوجوه تفسير الشارح الضم بالضمة وكذا يقال في قوله فتحا وسكونا واما الكوفيون فلا يفرقون اصلا وعلي هذا فلا كلام في عبارته (قوله فتحا وسكونا) الاقرب نصبهما بنزع الخافض ليوافق قوله بضم وبكسرة ولان المعني عليه وكونه سماعيا علي الراجح لا يبعد اختصاصه بما اذا لم يتكرر الحرف في نظيره مع ان المصنفين اجروه كالقياسي لكثرة سماعه افاده الصبان (قوله وجر)

(بضم) اي بضمة نحو قولك زيد يقوم (وانصبن فتحا) اي بفتحة نحو قولك ان زيدا لن يقوم (وجر) الاسم المتمكن (بكسرة) نحو مررت بزيد (واجزم) الفعل المضارع (ساكنا) اي بسكون

يتعين كونه فعل امر بقرينة السياق وهو كغيره من الالفاظ المثناة المرقوف عليها في الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن (قوله كليزر) مثال الجزم المضارع بالسكون لانه مضارع مجزوم بلام الامر من زار يزور وبرز الكاف داخلة على قول محذوف والجار والمجرور خبر لمحذوف ايضا اي وذلك كقولك ليزر اي بعد الواو او الفاء او ثم فلا يرد ان حركة لام الامر الكسر وسليم تفتحها واسكانها اي التخفيف بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها وقد تسكن بعد ثم مغني وحاصل الله نعم ان سكونها لحكاية لفظه الواقع بعد الواو والفاء او ثم وبهذا لك تعلم ما في كلام من كتب هنا (قوله فان الامر باللام من المعربات) اي باتفاق البصريين والكوفيين بخلاف الامر بالصيغة لما علمته من الخلاف فيه (قوله وهذه العلامات) اي التي هي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر والسكون للجزم وقد علمت ما في قوله العلامات من الايراد والجواب (قوله اصول) اي رواجح في نظر الواضع عدوي وهو خبر عن هذه العلامات وفي بعض النسخ علامات اصول فعلامات خبر عن هذه واصول بدل منه وانما كان الاصل في الرفع الضمة دون الواو مثلا لان الواو بمنزلة ضمتين فهي مزيدة والمزيد فرع المزيد عليه ولكن في الباقي افادة العدوي قوله لان الواو وذلك لان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة الاتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشيء من الالف والا فالحركة كالسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تأتي عقب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حروف المد وبهذه ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف المد تاما اه وانما قيل لعامل الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا ولكن لك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك

(كليزر) فان الامر باللام من المعربات وهذه علامات اصول

اياه فهي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما الجر فهو الكف الاسفل الي اسفل هو كسر الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي الي اسفل فهي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسر الماتة الاوليين او فتح واظهر في معني المقصود من سوق الضم من الثالث ثم الجزم بمعني القطع والوقف والسكون بمعني واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف سمي الاعراب جزما والبناء وقفا وسكونا اه رضي وبهذا ايبين وجه كون الاصل في كل معرب بالحركات ان يكون رفعه بالضمة ع

الاسماء الستة

اي هذه ترجمة معقودة لها من بين ابواب النيابة كما عقد لكل مما سواها لما ستراها وان كان قوله وغير ذا ينوب طيا يشمل جميع ذلك لانه ذكر للتنزيل علي ابواب النيابة من ذكر المجمل قبل المفصل ولم يترجم لابواب النيابة في الخلاصة وغيرها وياتي انفا وجه ترتيب الابواب هكذا (قوله وغير ذا الخ) وغير مبتدأ وذا اسم اشارة مضاف اليه وجملة ينوب خبره والفاء في فانصب تفصيلية لا تفريعية لان ما بعدها تفصيل لما قبلها اذ ما هو منه وبالالف متعلق بانصب وارفع عطف عليه وبواو متعلق بارفع وبيا بالقصر متعلق باجرر وهو عطف علي انصب ايضا وقوله اصف بكسر الهمزة وضم التاء وكسر الصاد شرطه فيجوز ابداله لا لة ما قبله اي ان تصف فانصب الخ او هو ما قبله علي الخلاف في مثل ذلك (قوله اي غير هذا الذي ذكرناه) وهو العلامات الاصول التي هي الضمة للرفع وهكذا الا الرفع والنصب والجر والجزم لان هذه الاصول ثابتة في ابواب النيابة ايضا وذكر الاشارة باعتبار المذكور لما اشار اليه بقوله الذي ذكرناه (قوله من علامات الفروع) بالاضافة البيانية بيان للغير (قوله عن علامات الاصول) متعلق بقوله ينوب اي غير ما ذكر فرع ينوب عما ذكر اي علي التوزيع فالواو والالف والنون فرع الضمة فهي تنوب عنها والالف والياء والكسرة وحذف النون فرع الفتحة فهي تنوب عنها والفتحة والياء فرعا الكسرة فهما تنوبان عنها وحذف الحرف فرع السكون فهو ينوب عنه

* الاسماء الستة *

(وغير ذا ينوب فانصبا بالالف وارفع بواو وبيا اجرر ان تصف)

(وغير ذا) اي غير هذا الذي ذكرناه من العلامات الفروع (ينوب) عن العلامات الاصول

وليس المعنى ان كل واحد من فروع ماذكر فرع عن كل واحد مما ذكر فتحصل ان للرفع اربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه اربع عشرة علامة منها اربعة اصول وعشرة فروع لها تنوب عنها افاده الاشموني مع ص (قوله ولما كانت العلامات الخ) دخول على ذكر الاسماء الستة وقوله الفروع بدل من العلامات وهي العشرة المذكورة وقوله وانحصرت اي وقوع انحصار وتفرق خبر كانت وقوله في سبعة ابواب اراد بها الانواع من الكلمات وهي المواضع التي تقع فيها النيابة وليس المراد بالابواب حقيقتها وهي الالفاظ المخصوصة الدالة على معان مخصوصة التي هي التراجم ووجه انحصارها في سبعة ان النائب اما حرف عن حركة وهو باب الاسماء الستة وباب المثنى وباب جمع المذكر السالم او حركة عن حركة وهو باب الجمع بالف وتاء وباب ما لا ينصرف او حرف عن حركة وحذف عن حركة او سكون وهو باب الامثلة الخمسة او حذف حرف عن سكون وهو باب الفعل المعتل (قوله ومنها) التعبير بها اولى من التعبير باولها لما فيه من التحكم بلا مرجح عنه ويا (قوله الاسماء الستة) اي في احدى لغاتها كما ستأتي (قوله فانها الخ) علة لكون باب الاسماء الستة من ابواب الفروع (قوله ترفع) بالبناء للمفعول وكذا ما بعده (قوله فانصب بالالف) قدم النصب لكثرة ما ينوب فيه لانه اربعة واخر الجر لقلة ذلك لانه شيان وتوسط بينهما الرفع لان ما ينوب فيه بينهما لانه ثلاثة وفقه مر صاحب الخلاصة وتبعه الشارح الرفع فالنصب فالجر كما مر نظرا الى عادتهم في التمثيل ولان الرفع اشرف لانه عمدة نعم الحركات لا تتزاحم وقوله الاسماء الستة الاتي ذكرها الخ بعد قول المتن فانصب وقوله تلك الاسماء الستة بعد قوله ان تضف ظاهرها ان مفعولي انصب وتضف محذوف وفيما بينهما يعلم ذلك بالمقايسة وليس كذلك بل المراد بذلك الاشارة الى ان هذه الافعال طالبة لقوله ابا وما ذكر بعده فهو حل معنى لا حل اعراب فيوافق بما سيذكره من ان الافعال تنازعت في ابا وما بعده اذ مقتضاه ان ابا وما بعده مفعول لاحد الافعال ومفعول الاخر فقط محذوف (قوله ان تضف) اي يشترط الاعراب بهذه الاسماء بالحروف المذكورة ان تكون مضافة واورد عليه

ولما كانت العلامات الفروع وانحصرت في سبعة ابواب ومنها الاسماء الستة فانها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء اشار اليها بقوله (فانصب) الاسماء الستة الاتي ذكرها في البيت الثاني (بالالف) نيابة عن الفتحة نحو ان ابانا لفي ضلال مبين (وارفع بواو) نيابة عن الضمة نحو ابونا شيخ كبير (وبيا اجرر) نيابة عن الكسرة نحو ارجعوا الى ابيكم (ان تضف) تلك الاسماء الستة

هذا الاشتراط في ذو وفوه تحصيل الحاصل لانهما ملازمان للاضافة واجيب بان
الشرط انما ينصرف الي ما هو محتاج اليه لا لما دل عليه العقل والمحتاج اليه هنا هو
ما عداهما او يقال ان الشرط امر اضافي نسبه المجموع لا الجميع تنزيلا للكلام على
الواقع كما هو دأب المحصلين فقول الشارح تلك الاسماء الستة اي نظرا الى مجموع
الشرطين فان ذو والفو باقي فيهما الشرط الثاني وهو ان تكون الاضافة الى غير
ياء المتكلم وذلك لانه لا تضاف عند المبرد للضمائر فاشار الى اعتبار هذا الشرط
على هذا القول ليفيد ان المبرد عليه فاذا منا فيهما لغير الياء والفو يضاف للضمائر
فلا بد فيهما من اضافة لغير الياء افاده سم او يقال المراد مجموع الكلمات الستة
لا جميعها اه انبابي فان كان القابل منها للاضافة غير مضافة يعرب بالحركات
الظاهرة نحو هذا اب ورأيت ابا ومررت باب (قوله الى غير ياء المتكلم)
متعلق بمضاف اي يشترط ايضا ان تكون الاضافة الى غير ياء المتكلم سواء
كان اسما ظاهرا او ضميرا معرفة او نكرة وذكر المتكلم لبيان الواقع لانه
ليس لنا ياء تضاف اليها الا ياء المتكلم ط بلاوي (قوله فاذا كانت
الاضافة الى الياء) اي المذكورة أعربت اي هذه الاسماء بالحركات اي في
الاحوال الثلاث على الاصح المقدرة اي على ما قبل الياء منع من ظهورها الكسرة
المناسبة في ابي واخي وحمي وهني بالمرة للاماتها المحذوفة كما هو الشائع
او سكون ما قبل الياء للادغام في الاربعة برد لاماتها وقلبها ياء وادغامها في ياء
المتكلم وفي فيّ ايضا فيجب قلب عينه ياء وادغامها في ياء المتكلم معربا بالحركات
المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للادغام كما صرح به المرتضي
(قوله نحو اخي هارون) مثال للرفع فاخي مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه
ضمة مقدرة على الخاء وهارون بدل منه او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني
لسانا خبره (قوله ولا املك الا نفسي واخي) فيه ان نظم الاية رب اني لا املك
الا نفسي واخي ولعله غيره وهو مثال لما يحتمل الاوجه الثلاثة الاعرابية لكن
مثال الجر اشارة الى ان الاية صالحة له كما قال اللقاني فاخي يحتمل ان يكون
مرفوعا عطفا على الضمير المستتر في املك والذي حسن العطف عليه الفصل بالمرفوع

الى غير ياء المتكلم
فاذا كانت الاضافة
الى الياء اعربت
بالحركات المقدرة
كمثال الاسماء
المضافة الى ياء
المتكلم نحو اخي
هارون هو افصح
مني ولا املك
الا نفسي واخي

المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى او ميتة أحد فاخبرا اي
وانتي لا يملك الا النفس فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاول من عطف المفردات
وان يكون منصوبا عطفا على اسم انّ او على نفس وان يكون مجرورا عطفا على
الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا لا يجوّزه جمهور البصريين لعدم
اعادة الجار ويستغني عن اشتراط التكبير وعن الافراد المقابل للتثنية والجمع
لكون المصنف ذكرها كذلك افاده المصرح فان قلت لم لم يستغن عن الاضافة
لغير الياء بذكرها كذلك ايضا قلت ان المفهوم من النطق بها مضافة انما هو من
ما اضيفت اليه فيلزم ان يختص اعرابها بالحروف بما اذا كان المضاف اليه ذلك الخاص
لان المنطوق به انما هو هو فيشمل ما اذا اضيفت الى الياء وقد تقرر عدم اعرابها
بالحروف في تلك الحالة افاده يس (قوله ابا) منصوب بفتحة ظاهرة على الباء
لا بالالف لان شرط اعرابه بالحروف قصد معناه مع اضافته والمقصود هنا
لفظه والالف بدل عن التنوين وكذا يقال في اخواته او هنا وبه أي بابا لشرط
ويليه الاخ ولزم تأخير الحم بسبب واخر الهن عن الثلاثة لانحطاط رتبته
عنها لان هذا الاعراب فيه قليل بخلافها فانه فيها اشهر ولحسن والتامة
الاربعة مع ان الذي يتحتم فيه هذا الاعراب ذو الجا فذكر ولعله ابتدأ
بها في الكلام لانها مشابهة للاربعة جبر للمضعفها بانحطاطها عن رتبتها بذلك
ولعله اقتصر في المثال على ذي الحجا خلافا للبا ايضا فان ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو
تضاف اليها فانحط عن درجة ذو وهكذا يستفاد من التصريح وينظر الى وجه آخر وهو
انتقله بها البتة للمحتاج وهو هذه الاربعة بالمحتاج اليه وهو شرط الاضافة
بتمامه واخر ذلك عنها لنقصه لاحتياجه الى الشرط اذ لا حاجة له الى اصله بل الى
تمامه فقط لما علمت مما مر واخر ذو الحجا عن الكل لعدم احتياجه اليه اصلا لانه لا
يضاف للضمير مطلقا بل لاسم جنس غير صفة عند الجمهور وما جاء من اضافته للمضمر
فشاذ هذه هي وجوه ترتيب هذه الاربعة عند البصريين كسيبويه بدليل تصرفها في جمعها
على فعال ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو ولا تحذف اللام قطعها عن الاضافة
فاصل اب ابوٌ تحركت الباء بحركة الواو اتباعا لها ثم في حال الرفع حذفت ضمة

دابا اخا حما هنا وفاكا
في المجاورة غير ذاكا
(ابا)

الواو للثقل وفي حال النصب قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي
حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت
ياء وكلت الباقي مخ (قوله تنازع فيه) اي اقتضي كل منها ان يكون معمولا
له فاعمل فيه الاخير وحذف مما قبله ضميره لكونه فضلة ولا يجوز اعمال غير الاخير
لوجوب ابراز الضمير فيما بعده حينئذ وان كان فضلة عند الجمهور ولانه في
ان حذف للضرورة لكونه شاذا ايضا فلا يليق حمل كلامه علي مثله ولا
ينافي هذا قوله فهو مفعول للاول عند الكوفيين لان المراد اي علي المختار
عندهم في مطلق التنازع حيث لا مرجح لاعمال احد العوامل اذ الخلاف بين
الفريقين في اصل الجواز بل في الاختيار اذا لم يكن لاحدها مرجح فان كان له كالاخير في
هنا مرجح وجب اعماله كما في البسيط لانه علي حمل النظم علي من ذهب بعضهم كالسيرافي
من اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب وان رده الجمهور افاده المصرح
(قوله او مفعول للاخير عند البصريين) اي علي المختار عندهم ولم يتعرض سكت عن
المتوسطين فهل يلحقان بالاول لسبقهما علي الرابع او بالاخير لقربهما من المعمول
بالنسبة الي الاول او يستوي الامران قال المصرح لم ار في ذلك نقلا وقال الدنوشري
يقال علي طريقة البصريين الاخير اولي بالعمل من غيره ثم ما قبله اولي مما قبله وهكذا
وعلي طريقة الكوفيين الاول اولي بالعمل مما بعده والثاني اولي مما بعده وهكذا
اهـ (قوله عطف علي ابا) اي فيكون متنازعا فيه ايضا واكتفي به فيما بعده وقوله
بحذف العاطف اي مع حذفه وقوله اي ولذا اشار به الي ان العاطف هو الواو وهو
متعين (قوله والحم) اي واحد الاحماء فيقال حموها وفيه جري علي
اختصاص الحم باقارب الزوج مخ وقيل انه يقال لاقارب الزوجة فيقال حموه وقيل
مشترك بينهما عدوي (قوله كابيه) اي كاب الزوج وعمه وابن عمه
اشار بالكاف الي عدم الحصر فيطلق علي غيرهم كاخيه وابنائه وغيرهما ويقال في
المؤنث حماة معربا بالحركات الظاهرة علي التاء (قوله والهن كناية) اي
اسم يكني به عما اي عن مسمي يستقبح التصريح به اي باسمه او عن مسمي
ما يستقبح التصريح به ففي الكلام حذف مضاف فراجع الموضح اوفي استعماله لما

تنازع فيه الافعال
الاربعة المتقدمة منه
فهو مفعول للاول
عند الكوفيين ف
مفعول للاخير عنه
البصريين (ابا)
عطف علي ابا بحذف
حرف العاطف اي ف
ابا (حما) والحم
اقارب زوج المرأة
كابيه وعمه وابن عمه
(هنا) والهن كناية
عما يستقبح التصريح به

في الصحاح انها كناية عن نفس الشئ لا عن لفظه وظاهر كلام بعضهم كالشارح انها كناية عن الالفاظ ليس وقوله عما يستقبح التصريح به من العورة الائعاه القبيحة فيشمل المرأة والزنا ونحوهما (**قوله** وقيل عن الفرج خاصة) اي قبلا ودبرا او نحوه وقيل اسم يكنى به عن اسماء الاجناس اي الاشياء يقال هذا هن زيد اي شيئه وفي المصباح انه يكنى به عن اسم الانسان ايضا تقول جاء هن وفي الانثى هنة اه (**قوله** وقال وذا الحجا) اضافهما دون باقيها اشارة الى انهما لا يقطعان عن الاضافة اصلا بخلاف غيرها وهما منصوبان بفتحة مقدرة على الالف لانها لا تشترط اعرابهما بالحروف في قصة معناهما والقصد هنا لفظهما واصل فال عند سيبويه والخليل فوه كضرب والفراء بضم فائه واصل ذا عند سيبويه ذوي كجبل وعند الخليل ذو بشدة الواو وعلى كل حذفت لامهما اعتباطا وبقيت العين حرف اعراب وفعل بالكلمتين ما تقدم ثم قلبت في غير الاول ميما عند عدم الاضافة لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجراء لها مجرى عدمها اهـ (**قوله** اي صاحب العقل) تفسير للمضاف والمضاف اليه اشار به الى ان ذو هذه بمعنى صاحب واحترز به عن ذو الطائية فانها بمعنى الذي وهي مبنية على سكون الواو رفعا ونصبا وجرا عند بعض طيء وبعضهم يعربها بالحروف حملا على ذي بمعنى صاحب وانما اكتفى المصنف عن هذا الاحتراز باضافة ذا لان الموصولة لا تضاف وبان الكلام في المعرب وانما اشار الشارح اليه دفعا للتوهم المبتدي الذي لا يعرف ان الموصولة مبنية وانها لا تضاف دخولها في قوله الحجا افاده ص (**قوله** اي تنصبها) تفسير لحاصل قوله فانصب بالالف وان افتى الامر بالمضارع اشارة الى ان قوله وشذ غير ذلك عطف على مجموع قوله فانصب بالالف وارفع بواو وبيا اجرر وان هذا العطف صحيح بهذا التاويل و الا لا يظهر لهذا التفسير فائدة ولكنه غير متعين لصحة عطفه على ما ذكر و في اي شاع هذا الاعراب قياسا وشذ غير ذلك وللاستعمال الاستئناف معناه عجبا على ما اشار اليه تاويل شذ بيشذ لاشتراط اتحاد الفعلين في الزمان هذا على التحقيق من منع عطف الاخبار على الانشاء كعكسه وعلى

وقيل عن الفرج خاصة
(وفا وذا الحجا)
اي صاحب العقل اي
تنصب هذه الاسماء
الستة ما عدا الالف
نيابة عن الفتحة و
ترفعها بالواو نيابة
عن الضمة وتجرها
بالياء نيابة عن
الكسرة نحو جاء
ابوه ورأيت اباه
ومررت بابيه
وكذا البواقي

جوازه لا يحتاج الى شيء مما ذكر اشار له بعضهم بقوله

وعطفك الانشا على الاخبار ... وعكسه فيه خلاف جاري

فابن الصلاح وابن مالك ابوا ... جوازه فيه بالجل اثبتوا

ويجوزنه فرقة قليله ... وسيبويه وارتضي دليله

وقوله مضافة اي الى غير ياء المتكلم كما مر ولو نية كقول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا اي خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ونوي لفظه فنصب بالالف مخ وقوله بالالف اي ظاهرة او مقدرة كرأيت ابا الحسن عنه وكي وكيلا يقال فيما بعد وقوله نيابة مفعول مطلق لمحذوف اي تنوب نيابة ص

تنبيه انما اعربت هذه الاسماء بالحروف ليأنس بها الطبع اذا اعرب بها المثنى والمجموع على حده للفرق بينهما وبين المفرد باعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع فلم ينفر منه لسابق الالفة للاعراب بعض المفردات بها وانما اختيرت هذه الاسماء لشبهها بالمثنى لفظا لانها لا تستعمل كذلك الا مضافة والمضاف والمضاف اليه اثنان ومعنى لاستلزام كل واحد منها اخر فالاب يستلزم ابنا والاخ يستلزم اخا والحم لكونه اقارب الزوج او الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى صاحب يستلزم مصحوبا والفم يستلزم صاحبه وكذا الهن اه واشي باختصار **(قوله** وشذ غير ذلك) اي خالف الفصيح والاستعمال الكثير القياس والا فالاتمام ايضا مخالف للقياس لان القياس قلب اللام او العين الف لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما مر من الاصح في اصولها **(قوله** يعني شذ اعراب هذه الاسماء بغير الحروف المذكورة) وهو الاعراب بالحركات المقدرة على الالف في ابو واخ وحم وفم بتعويض الميم عن الواو او بعده حذف الهاء على لغة قصرها كالفتى وعلى الياء في الفم ايضا رفعا وجرا على لغة نقصه كقاض مشدد الميم او مخففه فيهما مثلث الفاء فيهن فهذه اثنتا عشرة لغة في الفم والظاهرة على باء اب وخاء اخ وميم حم وفم على لغة نقصها كغد بالتخفيف في الكل او التشديد في غير الثالث وبتثليث فاء الفم او اتباعها لميمه فيهما فهذه ثمان لغات في الفم ايضا وعلى الواو على لغة

(وشذ غير ذاكا)
يعني شذ اعراب
هذه الاسماء بغير
الحروف المذكورة

اخو وحمو باسكان الخاء والميم وعلي الهمزة علي لغة حماً بفتح فسكون وحماً كخطاً ولكن اعلي نون هن مشددة اولها مخففة فالنقص فيه احسن من الاتمام فلا يدخل في الغير ولا تصرف فيه والحاصل ان في اب واخ وحم ثلث لغات اشهرها الاتمام ثم القصر فشذوذه بالنسبة الي الاتمام وان كان اشهر من النقص ثم النقص بالتخفيف او التشديد وفي اخ ايضا اخْو وفي حم حَمْو وحَمْأ وحماً وان في هن ثلث لغات النقص مع التخفيف وهو الاشهر والاتمام وهو قليل والنقص مع التشديد وان في الفم عشر لغة كما ذكرناه والاتمام وهو الاشهر ولكنه افصح الفاء مع تخفيف الميم منقوصا لكنه عند عدم الاضافة فينبغي استثناء وهذه مما ذكرناه في تفسير الغير وانه ذو وليس فيه الا لغة واحدة وهو الاتمام وبذلك تعلم ان ظاهر المتن ليس علي اطلاقه وان قول الشارح ان اعرابه هذه الاسماء علي حذف مضاف اي اكثر هذه الاسماء تنبيه (**قوله** كقول الشاعر) اي كلغة القصر في اب في قول الشاعر وهو ابو النجم وقيل رؤبة (**قوله** ان اباها الخ) الشاهد في الثالث صراحة وكذا في الاولين بقرينته اذ يبعد التلفيق بين لغتين وان كانت ان بمعني نعم فالقصر قطعا في الجميع وضمير اباها الثاني في قوله واباها الثاني وغايتاها مفعول بلغا علي لغة من يلزم المثني الالف والضمير للمجد وانثه باعتبار انه صفة او رتبة والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية او غاية المجد في النسب وغاية في الحسب والالف للاشباع لا للتثنية او مرخ بزيادة

كقول الشاعر
ان اباها وابا اباها
قد بلغا في المجد غايتاها

• الاسماء المنقوص والمقصور

الاسماء المنقوص والمقصور

قيل في ذكرها هنا فصل بين النظائر ومن ابواب النيابة فالمناسب للمقام تأخير الكلام عليها عن الباب السابع وهو الفعل المعتل الآخر لتتصل ابواب النيابة بعضها ببعض ولا نظر في هذا الاشرفية الاسم فان النكات العارضة اهم بالمراعاة من الخواص الذاتية وقد يقال مقصود المصنف كما هو المتبادر ان الكلام في الاعراب الاصلي وغيره قسمان متعلق بالصحيح من الاسماء والافعال ومتعلق بالمعتل منهما وقدم من المعتل الاسم فقسميه الاشرف علي ان الاسم المعتل قد يكون اعرابه من باب النيابة كالمنقوص او المقصور الذي

فيه سبب منع الصرف وكلام المصنف يشمل ذلك لان قوله ولينو غير النصب
فيشمل الجر بالفتحة المقدرة النائبة عن الكسرة في نحو جوار وكذا قوله وقدر
للجميع فيشمل الفتحة النائبة عن الكسرة في نحو موسى وحينئذ فلا فصل بين الثلاثة
افاده الانبابي فان قلت الانسب على هذا ذكرها في الباب الخامس قلت خص
ذكرها عقب الاسماء الستة لانها اشبه بها لكون كل اسماء معتلة الاخر ولان
الصحيح ان اعراب الاسماء الستة بحركة مقدرة وقدم المنقوص على المقصور
لان اعراب الاول يظهر حالة النصب والاعراب الظاهر اشرف (قوله
ولينو) اي ويجوز كما هو ظاهر الامر فهو فعل مضارع مبني للمفعول
مجزوم بلام الامر وغير النصب نائب فاعله وفيما انقصا متعلق به وقوله وقدر
الجميع اي وليقدر جميع الاعراب عطف عليه وقوله في نحو العصا متعلق بيقدر
(قوله اي ليقدر) اشار به الى ان قوله وقدر مع قوله ينوي تفنن فانهما بمعنى
واحد على المشهور وقيل المنوي مخصوص بالياء والالف الاصلية والمقدر بالالف
المنقلبة نكتا اهم خ (قوله غير النصب اي حركات الاعراب غير النصب كما يدل عليه
كلام الشارح وقوله وهو اي وذلك الغير الضمة والكسرة وانما عبر بالضمة والكسرة
مع ان المناسب بغير النصب الرفع والجر دفعا لتوهم شمول المتن حروف الاعراب اذ لا
يقدر في المنقوص والمقصور الا الحركات وقوله ايضا الضمة والكسرة اي فيما
ينصرف واما غيره كجوار فالمقدر فيه الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة عند الجمهور خلافا
لابن فلاح معللا بانه لا ثقل مع التقدير افاده العدوي والانبابي الا ان اضيف
كجواري الامير فيقدر فيه الكسرة ايضا لكن يصدق حينئذ انه تقدر فيه الحركات
الثلاث في الجملة يس ولا يقال ان الفتحة تظهر على الياء لخفتها لانها لما نابت
عن ثقيل ثقلت عدوي وكلام المتن يشملها ذلك كما علمت او يقال ان الشارح رحمه
الله اقتصر على الضمة والكسرة لاصالتهما (قوله فيما انقصا) اي في اسم
منقوص كما يرشد اليه قول الشارح اي في الاسم المنقوص واذا لا يتقيد المنقوص
بالاسم الا اذا سمي منقوصا في الاصطلاح وسمي ايضا معتلا لكون اخرها حرف علة
وقوله في الاسم المنقوص اي في اخره وهو الياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة نحو قاض

ولينو غير النصب فيما انقصا
وقدر الجميع في نحو العصا

(ولينو) اي ليقدر
(غير النصب) وهو الضمة
والكسرة (فيما انقصا)
اي في الاسم المنقوص
وهو الذي اخره ياء
ملسورة قبلها كالقاضي
والثاني فيقدر الضمة
والكسرة للاستثقال
على الياء نحو جاء
القاضي ومررت بالقاضي
ويظهر فيه الفتحة نحو
رأيت القاضي (وقدر
الجميع)

قوله وهو اي الاسم المنقوص وقوله الذي اي الاسم المعرب الذي فخرج
بالاسم الفعل والحرف نحو يرمي وفي وبالمعرب المبني نحو الذي وذي وقوله اخره
اي حرف اعرابه ياء خرج به المقصور والمراد ياء لازمة في الاحوال الثلاثة
لفظا او تقديرا كالمنقوص المنون لتخرج به ياء المثنى والجمع والاسماء الخمسة
ولا يرد المقري اسم فاعل يقرئ فانه الضمة والكسرة يقدران فيه مع عدم
اللزوم لجواز النطق بالهمزة التي هي الاصل لانه شاذ والتعريف للمنقوص
قياسا او يقال ان المراد لزوم الياء ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي باعتباره
وجدت الياء وكذا يقال في الالف وقوله مكسور ما قبلها خرج به نحو ظبي
وكرسي وقوله كالقاضي والداعي اشارة الى انه لا فرق بين ما ياؤه
اصلية كالقاضي او منقلبة عن واو كالداعي من وقوله فيقدر فيه تفريع
لحكم المنقوص على تعريفه للتعليل وقوله للاستثقال اي لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها
بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها لم تستثقل الحركات كظبي لا لتعذرها عليها لامكانها قال جرير

فيوما يوافين الهوى غير ماضي ويوما ترى منهن غولا تغولا

وقوله وتظهر فيه الفتحة اي الاصلية وهي فتحة النصب لما علمت ما لم يكن الجزء الاول
من مركب مزجي اعرب كالمتضايفين كرأيت معدي كرب ونزلت قالي قلا فتسكن
الياء بلا خلاف كما في الهمع لكن نقل بعضهم جواز الفتح ايضا ومن العرب من يسكن
المنقوص مطلقا وانما ظهرت الفتحة لخفتها لانها بعض الالف والالف اخف
حروف اللين وبعض الاخف في غاية الخفة وانما قدرت الفتحة في نحو ياع وري
للزومها الياء فاستثقلت فقلبت الياء الفا بخلافها هنا فقيد **تنبيه** سمي هذا النوع
منقوصا لنقص بعض الحركات فيه او لانه تحذف فيه لامه للتنوين ويرد على الاول
نحو يدعو ويرمي فانه نقص بعض الحركات فيه ويرد عليه الثاني نحو فتى فانه
تحذف لامه للتنوين مع انه مقصور والجواب عنهما ان وجه التسمية لا يلزم اطراده ق
(**قوله** اي جميع الحركات) اي جميع حركات الاعراب (**قوله** والفتحة والكسرة)
اي في المنصرف واما غيره كموسى وعيسى حال الجر فلانه تقدر فيه الكسرة املانيه

اي جميع الحركات وهي الضمة والكسرة والفتحة

الفتحة

المفتوحة النائبة عنها خلافا للاين فلا ح الا اذا كان مضافا كموسي بني اسرائيل فيقدر الكسرة كما تقدر في المنقوص (قوله في الاسم) اي في اخر الاسم المعرب فخرج الفعل والحرف كيخشي وعلي والمبني كمتي وهذا اولا (قوله الذي اخره) اي حرف اعرابه فيخرج نحو المثني علي لغة من يلزمه الالف (قوله الف) اي لينة لا همزة فخرج المنقوص والمهموز كالخطأ ولم يذكر اللينة لان الالف عند الاطلاق تنصرف الي اللينة والمراد الف لازمة لفظا كالفتي او تقديرا كفتي ليخرج الف المثني والجمع والاسماء الخمسة ولم يذكر قيد اللزوم في الموضعين لان المراد بلزوم الياء والالف وجودهما في الاحوال الثلثة لفظا او تقديرا وذلك معلوم من حكمهما لانا حكمنا علي الياء بتقدير الرفع والجر فلو النصب عليها وعلي الالف بتقدير الثلثة عليها فقد علم من ذلك انهما في الاحوال الثلثة موجودة فاكتفي بذلك من ذكر اللزوم صريحا في التعريف ولم يذكر كون الاسم معربا في الموضعين لان القصر والنقص من خواص المعرب عند النحاة فلا يخاف دخول غير اللازم وغير المعرب في التعريف لكن نوهم الشمول قائم والمطلوب في التعاريف الايضاح وقد يدفع بالتمثيل (قوله قبلها فتحة) صفة لازمة للالف للاخراج (قوله نحو العصا) بدل من الاسم في قول الشارح وقوله العصا والفتي والرحي اشار بتعداد الامثلة لعدم الفرق بين ما اصله واو وما اصله ياء ويعرف ذلك بكتابة الاول بالالف والثاني بالياء وبين العاقل وغيره (قوله لان الالف) اي بلتعذر تحركها مع بقاء كونها الفا لانها هوائية تجري مع النفس لا اعتماد لها في الفم والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطعه عن الاستطالة فلم يمكن تحريكها ولهذا اذا حركت الالف انقلبت همزة بيت قال بعض الفضلاء شعر

ابدا تحركني اليه تشوقي   جسمي به مشطورة منهوكه
لكن نحلت لبعده فكانني   الف وليس بممكن تحريكه

اه ستن و (تنبيه) سمي هذا النوع مقصورا من القصر وهو الحبس لحبسه عن المد الفرعي وهو الزائد عن المد الطبعي ولا يعترض بنحو يخشي لان ي بالتسمية لا توجبها او من ظهور الاعراب فيه ولا يعترض بنحو غلامي لما ذكر علي انه

(في) الاسم الذي
اخره الف قبلها
فتحة (نحو العصا)
والفتي والرحي
تقول جائني الفتي
ورأيت الفتي و
مررت بالفتي وانما
قدرت جميع الحركات
في نحو هذا لان
الالف لا يقبل من
الحركات شيئا

فإن يقال المراد المجسر الذاتي والمجسر في نحو دلو ليس ذاتيا لكن التعليل الاول انسب لقولهم المقصور والممدود ص **تنبيه آخر** وعلم مما ذكر انه ليس لنا اسم مرتجل معرب عربي آخره اصالة واو قبلها ضمة فلا يرد الفعل كيدعو ولا المنقول منه ولا الاسم المبني كهو والطائية والاعجمي كسمندو واسم قرية بصنعاء اليمن وما واوه عارضة التطرف كيا ثمود مرخم ثمودي في لغة من ينتظر او غير لازمة كالاسماء الستة ص بزيادة

التثنية

التثنية وهو ما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين

هي لغة مصدر ثنى العود يثنيه اذا عطفه كثيرا فالتضعيف للتكثير والاثني مخففا متعد بمعنى عطف كقوله تثني الوفي اعناق النياق لقبره وقال تعالى ثاني عطفه واصطلاحا بمعنى المثنى ما يأتي في الشرح من اطلاق المصدر على المفعول **(قوله** وهو) ذكر الضمير باعتبار المعنى او الخبر **(قوله** ما) اي اسم معرب بدليل ان الكلام في المعرب فلا يرد نحو انتما **(قوله** دل على اثنين) اي وضعا فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج نحو هما نيك ونحو اربع اليعمركونين مما استعمل في الكثرة لان دلالته على الكثرة من اثنين عارضة للقرينة فالمعتبر على ان منهم من جعل ذلك ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة والمراد دل على اثنين وضعا في الحالة الراهنة لان الفعل منسلخ عن الزمان في التعاريف فلا يرد ان التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به علما كالبحرين لبلد او اسم جنس ككلبتي الحداد فانه ملحق بالمثنى لا مثنى حقيقة وقوله على اثنين اي شيئين اثنين مذكرين او مؤنثين او مذكر ومؤنث مفردين او جمعي تكسير كالجمالين او اسمي جمع كالركبين او اسمي جنس كالغنمين فصل اول خرج به ما دل على واحد كرجل او اكثر بلا اي ماش وجماعات اي مقص او اكثر كثمان وصنوان **(قوله** واغنى عن المتعاطفين) اي المعطوف والمعطوف عليه كما اشار اليه الفاكهي وغيره والمراد اغنى عن احد المتعاطفين بزيادة لان اصل الزيدان زيد وزيد فعدلوا عنه لكراهية التطويل والتكرار الى الاختصار بترك احدهما مع العاطف وللتظاهر ان المتروك هو المعطوف لان الطول انما يحصل به واستغنوا

قوله (نحو زوج وشفع) في اخراجه بقيد الاغناء نظر لانه لم يوضع لاثنين خاصة بل لاعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين قال الدنوشري فيخرج بقوله دل على اثنين الا ان يقال المراد بالاثنين ما يعم القسمين المتساويين افاده مرحوم اخو مؤلفه

عنه بزيادة يلحقونها بالآخر ولهذا امتنع العدول عنها في التثنية الى ذلك الاصل الا لنكتة كقصد التكثير في نحو اعطيتك مائة ومائة ولفصل ظاهر في نحو رجل قصير ورجل طويل الرمقة كقول الحجاج انا شر محمد ومحمد في يوم اي مات ثمان ابني محمد اخي في يوم وهو فصل تقديري فخرج بنحو كلا وكلتا واثنان واثنتان مما هو ملحق بالمثنى اذ لم يسمع كل وكلت ولا اثن واثنة ونحو زوج وشفع مما ليس بمثنى ولا ملحق به والمتعاطفين للعهد والمعهود المتعاطفات بالواو خاصة ولفظه اي لفظ ما دل المتفقان في اللفظ والمعنى فلا يرد ان نحو قام زيد وزيد يصدق على التعريف مع انه يغوت منه بالاختصار معنى العاطف كالترتيب وان نحو اثنين واثنتين بمعنى عن رجل ورجل وامرأة وامرأة فيه نظر فيه ايضا مع انه ملحق باتفاق كما مر وان نحو العمرين والقمرين والابوين مما هو تغليب مغن ايضا عن عمر وعمرو وقمر وشمس واب وام فيه نظر فيه ايضا **واعلم** ان شروط المثنى عند الجمهور ثمانية مجموعة في قول بعضهم

شرط المثنى ان يكون معربا ... ومفردا منكرا ما ركبا
موافقا في اللفظ والمعنى له ... مماثل لم يغن عنه غيره

فبالاول يرفع كل ما فيه ثنيا
وشبهه واجره وانصبنه بيا

تخرج بالمعرب المبنى فلا يثنى على الاصح واما نحو ذان واللذان فصيغ وضعت وضع المثنى وانما تغيرت بالعوامل نظرا لصورة التثنية فبنى على ما يشاكل اعرابها ونحو يا زيدان ان بناءه وارد على التثنية ونحو منان ومنين زيادة للحكاية تحذف وصلا لا للتثنية وبالمفرد المثنى وجمعا التصحيح والجمع المتناهي وبالمنكر العلم فلا يثنى الا بعد تنكيره بان يراد به اي ولذا يسمى بمثر تعوض عن العلمية التعريف بال او النداء ولذا لا يثنى ما لا يقبل التنكير منه ككنايات الاعلام كفلان وفلانة لعدم قبولها التنكير وبعدم التركيب المركب الاسنادي اتفاقا والمزجي على الاصح فان اريد تثنيتهما جيء بذو مثناة واضيفت اليهما واما الاضافي فيثنى الجزء الاول ويضاف الى الثاني كجا ابو بكر واجاز الكوفيون ابو ابكرين وبالموافق لفظا نحو القمرين فانه ملحق كما مر وبمعنى المشترك والحقيقة والمجاز كعين الذهب والباصرة والاصح جوازه وبليه بمماثل ما لم يوجد له مماثل كالقمر فلا يثنى والقمران تغليب كما مر وبما

قوله في الدالة لا الدالة على معناه) اي في الدالة على اثنين بزيادة كاثنين واثنتين وكلتا او يشبه زيادة ككلا فان الفه اصلية كما يأتي تخريج ما دلت عليها بجوهره كشفع كما مر وثنوا لمعنى اثنين بزيادة انه ولو فيما مضى فشمل الاسم يراد مؤلف

يغني عنه غيره كبعض وسواء واجمع وجمعاء وثلثة واربعة فانه يستغني عن تثنيتها بتثنية جزء وبعض وبكلا وكلتا وبستة وثمانية واما قوله

فيارب ان تجعل الحب بيننا سواءين فاجعل الحب على جنبا بلدا

فشاذ مخرج بتصرف (قوله بالالف) متعلق بارفع اي موجودة كانت او محذوفة لالتقاء الساكنين كقوله

لقد قال عبد الله اشتهر قالة كفى بك يا عبد العزيز حسيبا

(قوله كلا اذا ثنيا) مفعول ارفع اي ارفع بالالف كل مثنى قد تحققت تثنيته باستيفاء الشروط فلا يلزم تحصيل الحاصل اذا وقعت ما على المثنى واعرب بالمفرد بالالف مثلا اذا وقعت على مفرد (قوله وشبهه) بالنصب عطفا على كل او الجر عطفا على ما اي وارفع بها ايضا ما او كل ما شابه المثنى الحقيقي في الدلالة على معناه ولم يكن منه لفقد ما اعتبر فيه من الشروط وهو الفاظ ذكر منها اربعة لفظان بلا شرط وهما اثنان واثنتان على ما اقتصر عليه الشارح ولفظان بشرط يأتيان في البيت الاتي وهما كلا وكلتا وبقي منها ثنتان في لغة تميم سيأتي في باب العدد وما سمي به من المثنى كزيدان علما فكان على الشارح ذكر هذه الاربعة مع اثنان واثنتان لئلا يتوهم انها ليست ملحقة ايضا وان ما قيل يقتضي نقص شبه المثنى في اثنين واثنتين الامتناع كون الجمهور الحصر يستغني بقول الملحقة ومنه كلتا الا ان يجاب بان قوله وشبهه اي الالفاظ المشابهة بالمثنى وفي الفرع النحو وهو اي شبه المثنى مبتدأ أُولى ولنا مبتدأ اثنان وخبره محذوف والجملة خبر الاول اي وهو منه اثنان واثنتان كما يرشد اليه المتن فتفطن (قوله اثنان) بالمثلثة لتذكير او المذكر والمؤنث (قوله واثنتان) بالمثلثة ايضا للمؤنثين ومثله ثنتان المتقدم (قوله مطلقا) اي سواء افرد او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر او لم يضافا ويمتنع اضافتهما الى ما يدل على التثنية فلا يقال جاء الزيدان اثناهما او المرأتان اثنتاهما الا اذا اريد بالاثنين غير ما اريد بالمضاف اليه كما اذا قلت جاء اثنا كما اي مثيلا كما مثلا لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا فرق في ذلك بين الظاهر والمضمر على الرضي عند الدمامينى (قوله واجرره وانصب) فقدم الجر على النصب لان النصب محمول على الجر كما يأتي (قوله بيا) اي بياء مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها

(بالالف ارفع كل ما قد ثنيا) لو قدر ارفع المثنى بالالف نيابة عن الضمة تقول جاء الزيدان والعمران (وشبهه) اي شبه المثنى وهو اثنان واثنتان فانهما يعربان كالمثنى من غير شرط تقول جاء اثنان واثنتان (واجرره) اي كلا واحدا من المثنى وشبهه (وانصب بيا) اي تجر وتنصب

تنازعهما كل من اجرّه وانصبه واعمل الثاني اذ لو اعمل الاول لوجب الاضمار
في الثاني بلا حذف وقصر ذي الالف من اسماء حروف التهجي لغة وتعين هنا للضرورة
وحذف تنوينه للوقف قال ابن غازي وصنعت كذلك ابتداء الا مختصرة فبني
للشبه الوضعي ولا تنوين له (قوله اي كل واحد الخ) اشارة الى ان افراد الضمير
باعتبار كل واحد وهو غير متعين اذ يجوز ان يكون باعتبار المذكور اي اجر المذكور
من كل ما قد ثني وشبهه وانصبه (قوله نيابة عن الكسرة الخ) يحتمل انه مفعول
مطلق لمحذوف وجوبا اي نابت الياء فيما ذكر نيابة ويحتمل ان قوله نيابة عن الكسرة
مفعول له لقوله تجر وقوله والفتحة اي نيابة عن الفتحة مفعول له لقوله تنصب
فيكون الكلام على التوزيع والحذف من الثاني لدلالة الاول اهـ قلده من (قوله
ومنه كلتا وكلا) خصهما بالذكر لبيان شرطهما ومنه خبر مقدم وكلتا مبتدأ مؤخر
وكلا عطف على كلتا واعرابهما مقدر على الالف لانهما اللذان المراد بهما لفظهما او
لانهما لم يصنافا والف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء وقيل
الالف اصلية لام الكلمة والتاء زائدة للالحاق بالمذكر والف كلا بدل عن
واو وقيل عن ياء فاصل كلتا كلوا او كليا بكسر الكاف وسكون اللام واصل كلا كلو
وكلي بكسر الكاف وفتح اللام انباجي وكلتا غير منصرف على ان الفها للتأنيث فلا تنوين
فيها وكلا منون كفتى (قوله ان كانتا الخ) ان حرف شرط جازم وكانتا فعل الشرط
مجزوم المحل ومع مضمر خبر كانتا على انهما ناقصتان او حال من ضميرها على انهما
تامتان والجواب محذوف وجوبا لدلالة ما قبله عليه اي ان كان كل منهما مع
مضمر فهما من شبه المثنى فيرفعان بالالف ويجران وينصبان بالياء كالمثنى
(قوله والياء للسكت) فيه انه لا يجوز اتصال هاء السكت بحركة الماضي
مطلقا عند سيبويه والجمهور وهو الصحيح واختاره ابن مالك فقال في الكافية

ووصل ذي الها أجز بكل ما ... حرك تحريك بناء لزما

ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا

الا ان يحمل قوله على الضرورة او على القول بالجواز مطلقا وقيل بالجواز ان امن
اللبس نحو قعده والمنع ان خيف نحو ضربه افادة الاشموني (قوله مع مضمر)

كل واحد من المثنى
وشبهه بالياء نيابة عن
الكسرة والفتحة تقول
مررت بالزيدين ورأيت
الزيدين ومررت باثنين
واثنتين ورأيت اثنين
واثنتين

(ومنه كلتا وكلا ان كانتا
مع مضمر واطلقت كنانه)

(ومنه) اي من المشبه
بالمثنى (كلتا وكلا ان كانته
والياء للسكت اي ان كان
كل واحد من كلتا وكلا
(مع مضمر) يعني ان
كلتا وكلا يعربان كالمثنى
بشرط كونهما مضافين
الى المضمر تقول جاءني
الزيدان كلاهما ورأيت
الزيدين كليهما ومررت
بالزيدين كليهما وكذا
كلتا وانه كانا مضافين

فيراد المعية تشمل القبلية والبعدية فيصدق بمصاحبتهما بغير ممنافيين
اليه نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين افاده ص الا ان يقال ان كونهما مع مفهمي ليس
الا بالاضافة افاده م خ (قوله مع مضمر) قال الرضي وهو ثلثة اشياء كلاهما وكلاكما
وكلانا اه وهو ظاهر في امتناع كلاهم لانه جمع التهم الا اذا تجوز به عن الاثنين يس (قوله
يعني ه) فسر بالعناية دونه اي لما في التفسير من الطول والخفاء (قوله الي الظاهر) قال
الرضي ايضا فان الى المعارف والمضاف اليه يجب ان يكون مثني لفظا ومعني نحو كلا
الرجلين او معني نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثني الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو اه واجاز
ابن الانباري اضافته كلا الي المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك واجاز الكوفيون اضافتها
الي النكرة نحو كلا رجلين عندك محسنان معني وبه يعلم ما في اطلاق الشارح حيث
لم يقيد الظاهر بكونه معرفة ولا هو والضمير بالدلالة على اثنين افاده يس (قوله
كانا بالالف الخ) اي لم يجريا على المثني اصلا بل كانا مستعملين بالالف في الاحوال
الثلثة معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور وعلى هذه الالف كلا كالف
عصا والف كلتا كالف حبلي وذلك لان لهما حظا من الافراد والتثنية لان لفظهما مفرد
ومعناهما مثني فاعربا كالمفرد تارة وكالمثني تارة ولما كان اعراب المثني فرع المفرد
والمضمر فرع المظهر اعطي الاصل للاصل والفرع للفرع لمناسبة م خ بزيادة
(قوله واطلقت كنانة) عطف على محذوف اي ثبتت بذلك اكثر العرب و
اطلقت كنانة اي واطلقت اعرابهما كالمثني كنانة ولكن اطلقت اعرابهما
بالحركات بنو الحارث واللغة المشهورة هي الاولى والله اعلم

جمع المذكر السالم

الاولى جعل السالم صفة للمذكر لان المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير
التكسير كما يفهم من قوله مع سلامة بناء مفرده واما تغييره في قاضون ومصطفون
فللاعلال ويصح جعله صفة لجمع لكن باعتبار واحده م خ فهو مجاز من باب وصف
الجمع بوصف مفرده عدوي (قوله على اكثر من اثنين) خرج به جمع المؤنث
فانه انما دل على اكثر من اثنين (قوله مع سلامة بناء مفرده) اي لفظا
وتقييد الخروج به جمع التكسير المتغير واحده لفظا كرجال او تقديرا كصنو والمراد

الى الظاهر كانا بالالف على كل حال نحو قام كلا الزيدين ورأيت كلا الزيدين ومررت بكلا الزيدين (و اطلقت كنانة) وهي قبيلة من مضر فانهم يعربون كلتا وكلا بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا سواء اضيفا الى المضمر او المظهر

جمع المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من اثنين مع سلامة بناء مفرده

وحكمه انه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها واليه اشار بقوله

سلامة ما ذكر لغير اعلال لئلا يخرج منه ما تغير بناء واحده للاعلال نحو قاضون
والاعلون كما مرّ افاده يس ويشترط في هذا الجمع مع ما يشترط في المثنى ان يكون
مفرده علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث او صفة لمذكر عاقل خالية من تاء
التأنيث قابلة لها او دالة على التفضيل فلا يجمع هذا الجمع نحو رجل ما لم يصغر
وزينب وواشق وطلحة ولا نحو حائض وسابق وعلامة وجريح وصبور وسكران
واحمر (قوله وحكمه) قال الرضي وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم
بالحروف لان الحركات استوفتها الآحاد مع ان في آخرهما ما يصلح للاعراب من حروف
المد وفرّ من اعراب المكسر وجمع المؤنث بالحركات وانما اعربا بهذه الاعراب لان الالف
والواو كانا قد جلبا قبل الاعراب في المثنى والجمع علامة التثنية والجمع
لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع ثم ارادوا
اعرابهما فان المثنى والجمع متقدمان على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح للاعراب
واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي
الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء
للجر والنصب والجر اولى بها فقلبت الالف والواو في الجر ياء فلم يبق للنصب
حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك
فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل الاعراب مع عدم استثقالها
واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة ولو ابقيت
والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت واوا والضمة ما قبلها مع ان تغيير
الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس الجمع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء
الجمع اما حذف نونهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا
في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر وفتح في الجمع
للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل
الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارئة للاعراب كما ذكرناه باختصار (قوله
المكسور ما قبلها) اي ولو تقديرا نحو رأيت المصطفين اصله مصطفيين قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف للساكنين قال في الخلاصة

ولهذا في المقصور في جمع علي حد المثني ما به تكملا

وقوله المكسور ما قبلها ايضا اي المفتوح ما بعدها (**قوله** وارفع بواو) اي

ظاهرة كما في الزيدون او مقدرة كما في صالحو القوم او منقلبة الي الياء كما

في جاء مسلمي علي التحقيق من (**قوله** مضموم ما قبلها) اي ولو تقديرا

نحو انتم الاعلون بفتحة قبل الواو والاصل الاعليون والياء بدل عن الواو

لانه من العلو ولكن المصطفون (**قوله** سالما) اي جمعا سالما من جمع علم او صفة

مذكرا ماضافة جمع الي مذكر مع حذف مضاف (**قوله** مذكر) اي باعتبار معناه

لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلي لمذكرين فيقال فيهما زينبون وحبلون وخرج

زيد وعمرو لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ص والمراد مذكر عاقل فلو اجتمع

مذكر ومؤنث غلب المذكر نحو زيد وهند اذا مقبلون او عاقل وغيره غلب

العاقل نحو زيد والحمير اذا منطلقون يس (**قوله** والياء) اي المكسور ما قبلها

المفتوح ما بعدها اه رم ايضا توجيه ذلك عن الرضي والياء منه او لغير

الرفع خبره **تنبيه** لم يذكر ملحقات جمع المذكر السالم كما ذكر ملحقات

المثني لعلها لكثرتها لا يسعها حفظ المبتدي او يقال المراد بسالم جمع مذكر

حقيقة او حكما وسلم التفصيل الي المعلم اذ لا يستغني عن التوقيف مبتدئ

ونحو هذا ابو جه عدم ذكره ما يلحق بجمع المؤنث السالم فلا تغفل والله اعلم

جمع المؤنث

هذا هو الباب الرابع من ابواب النيابة ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن

حركة من الاسماء اخذ في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيئان ما جمع

بالف وتاء وما لا ينصرف وبدأ بالاول لانه فيه حمل النصب علي غيره والثاني

فيه حمل الجر علي غيره والاول اكثر ازهار (**قوله** السالم) بالجر والرفع

والجر اولي كما مر (**قوله** وهو ما) اي والذي مر هذا اللفظ عاما

عليه في اصطلاحهم ما جمع بالف وتاء فالاحتراز انما هو عن المذكر

والمكسر بغيرهما فانه فهم ما يقال ان التعبير بجمع المؤنث السالم لا يتناول ما كان

منه لمذكر كحمامات واصطبلات وما لم يسلم فيه بناء الواحد كسجدات وظلمات وبنات

(وارفع بواو سالم جمع مذكر والياء لغير الرفع)

(وارفع بواو) مضموم ما قبلها (سالم جمع مذكر) نحو جاء الزيدون (والياء لغير الرفع) اي الياء علامة النصب والجر نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين

جمع المؤنث السالم

وهو ما جمع بالف وتاء

والنوات (قوله ماجمع) ان يجعل ما واقعا على جمع يلزم تحصيل الحاصل او على
مفرد يلزم الاخبار عن الجمع بالمفرد واعراب المفرد بالحالة التي للنصب والجر بالكسرة مع ان المعرب
به الجمع اجيب بانا نختار الاول وان معنى جمع تحققت جمعيته بالف وتاء لانه قبل الجمع
بالالف والتاء لم تتحقق جمعيته احترازا عن الذي تحققت جمعيته بالواو والنون او بتغيير
صيغة المفرد لا حدث واستحصلت جمعيته لئلا يلزم تحصيل الحاصل اهـ عدوي
(قوله مزيدتين) انما يحتاج له اذا جعلت الباء للمصاحبة اما لو جعلت
للسببية فلا يحتاج له لان نحو قضاة وابيات ليس السبب في جمعيته الالف
والتاء بل الصيغة والاحسن ان يقال انما اتي به لئلا يتوهم ان قوله بالف وتاء
مراد به لدنهما افاده العدوي (قوله على مفرده) اي بان لا يكونا في المفرد
اصلا او يكونا فيه لكن لا يقابلان بالفاء والعين واللام كفاطمة وبيت واخت
وبنت (قوله سواء كان مسماه) اي مسمى هذا الجمع كما صرح
في التصريح وشرح القطر قال السجاعي اي ما يطلق عليه هذا الجمع فدخل
نحو طلحة اهـ ويصح رجوع الضمير الى المفرد ويكون الاضافة بيانية كما حققه
شيخنا واقره غيره (قوله مؤنثا بالمعنى) يستثنى منه باب فطام في لغة من
بناه اهـ دلونشري يس وقوله وهند انه يجوز كسر النون وسكونها وفتحها قال في الخلاصة

والسالم العين الثلاثي اسما انل ... اتباع عين فائه بما شكل
ان ساكن العين مؤنثا بدا ... مختتما بالتاء او مجردا
وسكن التالي غير الفتح او ... خففه بالفتح فكلا قد رووا
ومنعوا اتباع نحو ذروة ... وزبية وشذ كسر جروة

وقوله طلحات بفتح اللام لا غير كما علمت (قوله او بهما) اي بالمعنى والتاء
(قوله او بالالف) يستثنى فعلى مؤنث فعلان كسكرى وفعلاء مؤنث
افعل كحمراء فلا يقال سكريات ولا حمراوات لما لا يجمع مذكرهما بالواو
والنون وقوله حبليات اي بقلب الالف ياء وصحراوات اي بقلب الهمزة واوا (قوله
او مذكرا) عطف على قوله مؤنثا (قوله كاصطبل) بهمزة قطع مرفق الفرس
والدابة بلغة اهل الشام وليس عربيا من الاصل وفي السجاعي وهو عربي وقيل

مزيدتين على مفرده
سواء كان مسماه
مؤنثا بالمعنى كهند
وهندات او بالتاء
كطلحة وطلحات
او بهما كفاطمة و
فاطمات او بالالف
المقصورة كحبلى
وحبليات او بالممدودة
كصحراء وصحراوات
او مذكرا كاصطبل
واصطبلات

قوله قياسا على اصله) اي ولان المجرور والمنصوب فمتلتات فلما لم يكن للاسم هنا علامة تخصه حمل على ما اجيب في العلامة وقد منع ما لا ينصرف من الجر حملا على النصب اهـ مؤلف

معرب **واعلم** ان ما يجمع هذا الجمع قياسا مطردا خمسة انواع نظمها الشاطبي بقوله

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

وقضية كلام الجامع انه مطرد فيما لم يكسر من نحو اصطبل وهو ما نقله الرضي عن الفراء في كل خماسي اصلي الحروف لاستكراه تكسيره (**قوله** فينتصب الخ) اي وجوبا حملا للنصب على الجر قياسا على اصله وهو جمع المذكر السالم وسكت عن رفعه وجره لكونهما على الاصل وحينئذ يعلم ان رفعه وجره ونصبه في الكسرة وانما تخالف الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لفقد علته في الفرع وهي ان يكون في آخره حرف يصلح للاعراب وقوله والجمع هذا اي المذكور من انه جمع المؤنث السالم ما جمع بالف وتاء وان نصبه بالكسرة (**قوله** وللاناث) اي لدلالة لا على جمعية ما دل على الاناث اي جماعات الاناث اذ الاناث جمع انثى على غير قياس كربى ورباب والجار والمجرور خبر مقدم وقوله الف وتاء مبتدأ مؤخر (**قوله** مزيدتان) قيد للعلم الي هذه الزيادة لان نحو قضاة وابيات غير داخلة تحت قوله وللاناث الف وتاء للعلم انتفا ولانه المتبادر من ذلك اذ تكون الالف والتاء مستحقتين لمثل الجمع ولمن اقتصر ابن مالك كالمصنف على قوله وما بتا والف قد جمعا اهـ وينقدح من هنا ان تحقق الاحتراز يتوقف على تلك الزيادة لان خروج المحترز عنه به وتمامه مبني على امر غير متعين على انه قد يمنع ان المخرجات لم يدل على جمعيتها بالالف والتاء والمراد ابيه مما لا اثنا في ذلك يس (**قوله** وان كانت التاء اصلية) اي من بنية المفرد فتثبت في الجمع ليستوي في جميع حروف مفرده بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفرده زائدة على بنيته للتأنيث فتحذف في الجمع لئلا يجتمع علامتا تأنيث وانما لم تحذف الف التأنيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها ياء وواوا في الملا من ولانها كالجزء من الكلمة والتاء في نية الانفصال الخ (**قوله** نصب كجر فقط) اي اذا جمع ما للاناث بالف وتاء نصب كجر فالفاء للفصاحة ونصب مبتدأ وكجر خبره اي نصب هذا الجمع كجره في كون علامتهما مطلق الكسرة وان كانت في المشبه نائبة عن الفتحة وفي المشبه به اصلية فان النصب هنا محمول على الجر كما مر ولذا قال نصب كجره ولم يقل جره كنصبه

ينصب هذا الجمع بالكسرة نيابة عن الفتحة كخلق الله السموات ورأيت الهندات والى هذا كله اشار بقوله

وللاناث الف وتاء

نصب كجره سواء

(وللاناث) اي لجمع المؤنث السالم (الف وتاء) مزيدتان وان كانت التاء اصلية كابيات وامولات او الالف اصلية كقضاة وغزاة ينصب بالفتحة على الاصل (نصبه كجره)

(قوله سواء) خبر مبتدأ محذوف اي هما سواء في ذلك والجملة تأكيد لما قبلها ويصح ان يكون سواء خبر نصب على انه بمعنى مستقر اي نصبه مستقر كجره او على انه بمعنى مساو والكاف بمعنى لام التقوية اي نصبه مساو لجره او على انه بمعنى مستو كما يشير اليه الشارح والكاف بمعنى مع متعلقة به ايضا اي نصبه مستو مع جره ولا يقال السواء لا بد فيه من متعدد لان السواء بمعنى مستو انما يخبر به عن واحد تقول زيد مستو مع عمرو ولا عن متعدد فلا تقول زيد وعمرو مستو بل مستويان لكنا نقول وهو انما يصح باعتبار المعنى واللفظ مفرد ورد بان الاعتبار بحسب الظاهر اذ السواء مصدر بمعنى الاستواء فيصح الاخبار به عن الاثنين فاكثر لان المصدر يقع على القليل والكثير وان اريد به اسم الفاعل لافادة التسوية (قوله اي يستوي) بيان لوجه التشبيه او التسوية وقوله في هذا الجمع متعلق بمحذوف حال من فاعل يستوي وهو قوله الآتي النصب والجر وقوله الكسرة منصوب بنزع الخافض متعلق بيستوي وقوله في كونها علامة بدل اشتمال من الكسرة بتصريح الخافض شيخنا والله اعلم

غير المنصرف

اي اعراب غير المنصرف كما في بعض النسخ اذ ليس المراد هنا بيان حقيقته لان ذلك ليس محله افاده عبادة وانما ذكره الشارح هنا لمناسبة ما خرج عن الاصل سجاعي (قوله وهو) اي غير المنصرف (قوله ما) اي الاسم المعرب بالحركات يس مفردا او جمع تكسير سجاعي (قوله فيه علتان) اي تحقق فيه شيئان مسميان بعلتي منع الصرف معتبرين فلا يشكل بنحو هند اذا صرف سجاعي والعلة لغة عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية يس واصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع الصرف انما يترتب على اثنتين من التسع او واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة في الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم الكل او اراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة من وادعى العصام ان اطلاق العلة على المجموع هو المجاز وان كل واحدة يطلق عليه العلة حقيقة يس وفي السجاعي ان اطلاق العلة على كل واحدة مجاز او حقيقة عرفية اه (قوله من علل تسع) جمعها المصنف في قوله الآتي في بابه فاعدل مع انث عرفه (قوله كفاطمة) اي فان فيه

(سواء) اي يستوي في هذا الجمع الاسم في كونها علامة النصب والجر نحو رأيت الهندات ومررت بالهندات

غير المنصرف

وهو ما فيه علتان من علل تسع كفاطمة

التعريف بالعلمية والتأنيث وهما علتان اي فرعيتان عن التنكير والتذكير (قوله او واحدة منها) اي من العلل التسع وهي شيئان جمعهما بقوله الاتي ايمنا فالف التأنيث والجمع التي (قوله تقوم مقامهما) اي تفيد فائدتهما او تقوم في منعهما لانتفي المؤنث بالالف والجمع الذي لا نظير له في الاحاد العربية فهي ذات جهتين جهة اللفظ وهي الالف الدالة على التأنيث والجمع وجهة للمعنى وهي لزوم الزيادة حتى كانت الالف اصلية كلزوم العلم لمعلوله وعدم النظير لانه كالصفة التي يصير بها الموصوف عديم النظير (قوله كمساجد) اي فانه جمع مسجد والجمع فرع المفرد وصيغته صيغة منتهى الجموع (قوله كما سيأتي) اي شرح ذلك في الباب المعقود له والذي يخصه هنا انه متى اجتمع في اسم علتان منها او واحدة منهما تقوم مقامهما في منع الصرف فانه جره بالفتحة ثم رجع (قوله فخامسة) جواب شرط محذوف اي اذا اجتمع في اسم ما ذكر فخامسها ان يجر بالفتحة اي ولم تقيد بل على المختار كوحي وجوار ولم تظهر في الثاني لنيابتها عن ثقيل وذلك لانه يشبه الفعل فاعطي حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يؤاخيه في الاختصاص بالاسم من ولم يمنع الرفع والنصب لانهما على الاصل ففي قوله يجر بالفتحة كالمتن تعيين للمحل الذي يخرج به هذا القسم عن الاصل فان قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره فالجواب ان المجرور والمنصوب فضلتان في الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل احدهما على الاخر كما في المثنى والمجموع وان الفتحة الى الكسرة اقرب منه الى الضمة فحمل على الاقرب منه قال الدنوشري (قوله نحو فحيوا) تمثيل المجرور بالفتحة وقوله سابقا كفاطمة وكمساجد تمثيل لذي العلتين وذي العلة من وحيوا فعل امر مبني على حذف النون والواو فاعل والجملة جواب اذا في قوله واذا حييتم بتحية والشاهد في قوله باحسن فانه جر بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل وفي هذا التمثيل لطافة وتلميح بان الفتحة احسن من الكسرة لخفتها ولو حذف نحو لازداد التلميح حسنا انباي وقوله والايماء الى هذا الحكم (قوله وجر بالفتح) اي بالفتحة ولو منكرة كما ترد جر فعل امر تامه باسوى المنصرف على المفعولية فيا وفتحت الاخر لان اصله اجرر كانصر نقلت فتحة الراء الى الجيم فحذفت الهمزة وادغم فكسر على اصل التخلص من الساكنين او فتح

او واحدة منها تقوم مقامها كمساجد كما سيأتي فخامسة يجر بالفتحة نحو فحيوا باحسن منها واليه اشار بقوله

وجر بالفتح سوى المنصرف
ما لم تعرف بال او يضف

(وجر بالفتح

للاتباع ويفتح للخفة او ما من مجهول ارتفع له لنيابته عن الفاعل فيكون بالفتح لا غير ورؤيته الاول سابقه ولاحقه (قوله سوي المنصرف) اي ما يصدق عليه سوي المنصرف اي الاسم الفاقد للمنع (قوله اي غير المنصرف) اشار به الي ان سوي بمعني غير فيعامل معاملته وهو الاصح قال في الخلاصة

ولسوي سوي سواء اجعلا … علي الاصح ما لغير جعلا

(قوله كاحمد وابرهيم) هذا تمثيل لما في المتن وما ذكره قبل لما قاله فلا يقال لا حاجة الي هذا التمثيل وقوله نحو جائني مثال للاعراب احمد ممنوع الصرف في الاحوال الثلاثة زيادة علي ما في المتن في الرفع والنصب تتميما للفائدة فهو مرفوع بالضمة ومنصوب ومجرور بالفتحة بلا تنوين في الكل لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وقوله وكقوله نوع مثال للاعراب ابرهيم ونحوه لكن في حالة الجر فقط وقوفا علي ما في المتن فالاربعة مجرورة بالفتحة بلا تنوين فانها غير منصرفة للعلمية والعجمة مع زيادة علي ثلاثة احرف شيخنا وفي ابرهيم ست لغات نظمها التتاجي وضم اليها لغات يونس ويوسف فقال

قد جاء ابرهيم بالياء والالف … وبالواو والتثليث في الحنفي قد وصف
ويونس تلثنا الثا مثل يوسف … مع الهمز والابدال فاحفظ لما عرف

(قوله وهذا الحكم) اي الجر بالفتحة دخول الي المتن وتوطية له (قوله ما لم يتعرف) اي مدة عدم كل من تعريفك اياه وانتسابه فهو فرع عموم السلب لانه او بعد النفي لنفي كل وما ظرفية مصدرية مرخ وقوله بال اي او بدلها في لغة حمير س (قوله فان عرفته بالجر بالكسرة) اي لفظا او تقديرا علي الاصل ولكن ايقال فيما يأتي في الاضافة وذلك لانه لما ضعفت مشابهته للاسم المؤثرة في معناه وهي ال او الاضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما في معناه التعريف اي في الجملة فلا ترد ال الزائدة علي ما يأتي للشارح والاضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة في معناه يندفع الاعتراض بان مقتضي التعليل جر ما لا ينصرف بالكسرة اذا صحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم وطرد باب حروف الجر علي وتيرة واحدة فلا يرد بانها لا تؤثر التقليل او التكثير في مجرورها فضعف شبه الفعل فرجع الي اصله افاده ص (قوله وفي تقييد الناظم) اجيب بان المراد ما لم يتعرف ولو صورة وحكما فشملت ال في قوله الزائدة والموصولة فانهما في صورة المعرفة وحكمها

(سوي المنصرف) اي غير المنصرف كاحمد و ابرهيم تقول جائني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد وكقوله تعالي واوحينا الي ابرهيم واسمعيل واسحق ويعقوب (ما لم يتعرف بال) فان عرفته بال جر بالكسرة نحو انتم عاكفون في المساجد وفي تقييد الناظم بال بالمعرفة نظر اذ في ذلك سواء ال المعرفة

وهو الاختصاص بالاسم ولا يرد دخول الموصولة علي المضارع لانه ضرورة او شاذ وذ
عند الجمهور بل قال الجرجاني انه خطأ باجماع افاده الفاكهي ودعوي بعضهم ان
الزائدة هي المعرفة ولكن لم يرد بها التعريف مخالفة لكلامهم كما لا يخفي يس وقوله في
ذلك متعلق بقوله سواء واسم الاشارة راجع الي قوله جر بالكسرة اي سواء في جره بالكسرة
عند دخول ال عليه ال المعرفة او الي قول المتن وجر بالفتح سوي المتصرف مالم يتعرف بال
اي سواء في جره بالفتحة منه لعدم دخول ال عليها المعرفة كذا قال شيخنا والظاهر رجوعه
الي ال التي تدل علي ما لا ينصرف المقتضي جره بالكسرة وسواء خبر مقدم وال مبتدأ مؤخر والجملة
مضاف اليها اذ هي تعليلية وفي نسخ الطبع وفي ذلك سواء فالجملة في معني التعليل (
قوله كالسابه) مثال لما فيه ال المعرفة (**قوله** او الموصولة) اي ال الموصولة عطف
علي ال المعرفة واو بمعني الواو وكذا يقال في قوله او الزائدة (**قوله** كالاعمي والاصم) مثال
لما فيه ال الموصولة وفيه ان ال الداخلة علي الصفة المشبهة حرف تعريف علي الاصح كما في المغني
وغيره لا موصولة اجيب بانه يكفي لصحة التمثيل كونه مجملا علي قول ضعيف او صحيح (**قوله**
او الزائدة) اي سواء كانت لازمة بان قارنت الوضع او للمح الاصل او غير لازمة وهي الضرورة ومثل
بقوله رأيت الخ اي بجر اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء علي انه باق علي علميته واما علي
انه قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال التعريف كما في شرح القطر فالاشماه فيه
وهذا البيت من الطويل لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن
مروان من بني امية والاعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي اخره همزة
كل ثقل والمراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعني انه شديد كاهله بحمل
اثقال الخلافة تصريح ففيه استعارة بالكناية حيث شبه الخلافة الشاقة بالجسم الذي يثقل حمله
واثبت لها الاعباء تخييلا اسجاعي وفي الرضي ومباركا مفعول ثان لرأي لانها علمية خلاف
ما في التصريح من انها بصرية (**قوله** او تضف) اي ما لم ينصرف فمفعول تضف محذوف
لدلالة الاول (**قوله** فانه اضفته) اي لفظا كما مثله او تقديرا كقوله

ابه أبنا امن اول

اي علي رواية الكسر بلا تنوين لنية المضاف اليه (**قوله** فجر) اي فهو يجر بالكسرة
ولو تقديرا علي الاصل كما مر (**قوله** ايضا) منصوب بفعل ماله مقدر اي آض ايضا بكسر الهمزة

كالسابه او الموصولة
كالاعمي والاصم
او الزائدة كقوله
رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
شديدا باعباء الخلافة كاهله
(او تضف) فانه اضفته
يجر بالكسرة نحو

لانه من باب باع يبيع ايضا اي رجعت الى ذكر جره اذا اضفته بعد ان ذكرت ذلك اذا
عرفته بال (قوله في احسن تقويم) اي تعديل للصورة بجامع **تنبيه**
ظاهر كلامه ان سوى المنصرف اذا عرف بال او اضيف يكون باقيا على منعه من الصرف
لان الضمير في تعرفه وما بعده يرجع الى سوى المنصرف ومفهوم ما ثبت اذا
عرفت او اضيفت سوى المنصرف جر بالكسرة ولا شك ان المحكوم عليه في هذا
المفهوم سوى المنصرف هذا اختيار جماعة وذهب جماعة الى انه يكون منصرفا
مطلقا وهو الاقوى وذهب جماعة الى التفصيل انه ان زالت منه علة فمنصرف نحو باحمدكم
وان بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم وهو اختيار ابن مالك وهو التحقيق والله اعلم

الامثلة الخمسة

اي هذا بابها ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسم شرع في مواضعها في الفعل
فقال الامثلة الخمسة اي والفعل المعتل الاخر وهما الباب السادس والباب السابع من ابواب
النيابة وجمعهما في المنكر لان كلا فعل مضارع وانما افرد الامثلة بالترجمة لعراقتها في النيابة
لانها خارجة عن الاصل في الاحوال الثلاثة بخلاف المعتل فانه خارج في حالة الجزم فقط
والمراد ما يصدق عليه الامثلة الخمسة لا نفسها ومعنى تسميتها امثلة انها ليست افعالا
باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما هي امثلة يعبر بها عن كل فعل بمنزلتها
فان يفعلان عبارة عن يذهبان ويصلحان ونحوهما وكذا الباقي فالتعبير بالامثلة الخمسة
اولى من التعبير بالافعال الخمسة وان عبر به كثير وعدت خمسة باعتبار صيغها اما باعتبار
معانيها فتسعة فان في تفعلان ثلث صور لانه للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين او
عشرة باعتبار كون الالف والواو حرفين او ضميرين ففي يفعلان اثنان وفي يفعلون ايضا
اثنان وفي تفعلان اربعة والتاسع تفعلون والعاشر تفعلين ولا يكون الواو والياء فيهما
الا ضميرين (قوله وهي) اي الامثلة الخمسة (قوله كل فعل) اعترض ادخال كل في
التعريف بوجهين الاول ان التعريف للماهية وكل للافراد والتعريف بالافراد غير جائز والثاني
انه يفهم ان كل واحد منها هو الامثلة الخمسة فيختل بصدق الحد على المحدود واجيب بان التعريف
بما بعد كل وانما جيء بها لبيان الاطراد وبان الحد ود في الحقيقة احاد الامثلة سواء (قوله
الف الاثنين) هو احسن من قول غيره ضمير اثنين لان قوله الف الاثنين يصدق بالضمير

في احسن تقويم
﴿الامثلة الخمسة﴾
وهي كل فعل مضارع
اتصلت به الف الاثنين

وبالعلامة على لغة اكلوني البراغيث ولذا ايقال في قوله او واو الجمع سواء كانت ضميرا او علامة وفي التعبير بالف المثنى لشموله نحو زيد وعمرو يقومان والمراد بالاثنين شخصين اثنين مخاطبين او مخاطبتين او غائبين او غائبتين (**قوله** نحو يفعلان) بالياء التحتية للغائبين المذكرين (**قوله** وتفعلان) بالتاء الفوقية للمخاطبين المذكرين او المخاطبتين او الغائبتين (**قوله** او واو الجمع) اي جماعة الذكور حاضرة او غائبة فيشمل نحو زيد وعمرو وبكر يقومون (**قوله** نحو يفعلون) بالياء التحتية لجماعة الذكور الغائبة (**قوله** وتفعلون) بالتاء الفوقية لجماعة الذكور الحاضرة (**قوله** فان جزمها الخ) وسيأتي ان رفعها بثبوت النون فكانت الامثلة خارجة عن الاصل في جميع الاحوال الثلاثة وانما لم يذكره هنا مقدما على ما مر تذكيره لانه لما لم يذكره الناظم اكتفاء بفهمه من كلامه لان الجزم حذف وعلامة الرفع فاذا كان حذف النون فهم ان الرفع ثبوتها ناسب ان يذكره بعد تمام كلامه لمناسبة ذكر المفهوم بعد تمام المنطوق وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص فيفعلان كزيدان ويفعلون كزيدون وتفعلين كزيدين في مطلق الحركة والسكنات ولا يمكنهم جعل الواو والالف والياء علامة فيها لاداءه الى اجتماع مثلين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شديدة الشبه بحروف العلة من حيث الغنة ثم حذفوها فيها لاجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء (**قوله** واليه الخ) اي الى ان جزمها ونصبها بحذف النون الخ وفيه انه يقتضي ان كلام المصنف متعين بذلك وليس كذلك بل هو محتمل للمذاهب الثلاثة في المسئلة الاول ما ذكره من ان رفعها بالنون وجزمها ونصبها بحذفها والثاني ان اعرابها بحركات وسكون مقدرات في لام الفعل منع من ظهورها حركة المناسبة وثبوت النون او حذفها دليل على ذلك المقدر فالحذف عند الجازم او الناصب فرقا بين صورتي المجزوم والمنصوب وبين صورة المرفوع فالجازم انما حذف الحركة المقدرة والثالث انها معربة بالالف والواو والياء كما انها في المثنى والمجموع كذلك وعليه فهي حروف والفاعل مستتر واجيب بان المكان المشهور ومذهب الجمهور هو الاول مع ان الكلام في النيابة وليست هذه الامثلة على الثاني شيء منها والثالث اضعف المذاهب حمل كلامه على الاول دون غيره فتأمل (**قوله** من نحو يفعلان الخ)

نحو يفعلان وتفعلان او واو الجمع نحو يفعلون وتفعلون او ياء المخاطبة نحو تفعلين فان جزمها ونصبها بحذف النون واليه اشار بقوله (من نحو يفعلان يفعلونا وتفعلين بحذف النونا (من نحو) حال من النون او متعلق بقوله بحذف نون (يفعلان) وتفعلان (يفعلون) وتفعلون (وتفعلين بحذف نون) اي العرب (النونا) التي هي علامة الرفع

ظاهره

ظاهر ان الامثلة ثلاثة فيخالف الترجمة الا ان يقال المعروف ان عدها خمسة باعتبار ان
يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء ويدل على ذلك ما تقدم من الشارح فقوله
وتفعلان عطفا على يفعلان في المتن وكذا تفعلون ليس من زيادته بل هو اشارة الى
ضبط المتن بذلك ايضا (قوله في الجزم والنصب) متعلق بقوله يحذف نون ففي كلامه من عيوب
القافية التضمين وهو تعليق البيت بما بعده الا ان يخص بكون ما بعده ركنا للاسناد كما
قاله بعضهم مرضيا ويكون الاغتفار كلمة من البيت الثاني لما قبلها كما هو المرجح افاده التمنتي
(قوله فان لم تفعلوا) تفعلوا مجزوم بلم ولم تفعلوا في محل جزم بان وحده والاعراب
الحرف انما هو حيث لم ينضم لغيره فليس احد الحرفين غير عامل كما قيل ولا كلاهما عاملا في تفعلوا
على جهة التنازع اذ لا تنازع في الحرف الا على قول ابن الحاجب وجملة ولن تفعلوا معترضة
بين الشرط وجوابه لا محل لها من الاعراب ولم في لم تفعلوا ليست للقلب لان ان تخلص الفعل
للاستقبال فيتسنى زيادة (قوله وانما رفع هذه الافعال) انما جاز وقوع علامة
الرفع بعد الفاعل لان الضمير المتصل كالجزء خصوصا اذا كان حرفا من حروف المد
فالكلمة معه كمنصور ومسكين وحمادون لكن يلغز فيقال اي اعراب يفصل في الكلمة بمعنى
او اي كلمة تفصل بين الكلمة واعرابها (قوله فبثبوت النون) اي بالنون الثابتة وانما
عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله بحذف النون اتم وهذه النون تكسر مع الالف وتفتح مع
الواو والياء تشبيها بالمثنى والجمع من وقيل على الاصل في التخلص من الساكنين مع
الالف وللخفة مع اختيها (قوله ونحو يقتفي) شروع في الباب السابع وهو الفعل
المضارع المعتل الاخر وترك الترجمة له لما مر (قوله وكل فعل) مبتدأ خبره يجزم (قوله
بحذف الاخر) اي لان الجازم لما توجه في اخر الكلمة الاخر فاشبها الحركة فحذف
(قوله واليه اشار) اي الى ان جزم الافعال المذكورة بحذف الاخر اشارة وفيه مثل
ما تقدم من الايراد والجواب فلا تغفل (قوله نحو يقتفي) مبتدأ او خبره جملة التي منها
الطرفا ويقتفي بالبناء للمفعول مثال لما اخره الف فاصله يقتفو لما كانت الواو رابعة
بعد فتحة وحمل المجهول على المعروف قلبت ياء ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها (قوله يدعو) عطف على يقتفي بحذف العاطف (قوله الخ) اي احذف في اي
واحذف الحركة التي قبل المحذوف دالة عليه (قوله منها) الضمير النحو باعتبار المعنى

(في الجزم والنصب نحو يقتفي
يدعو يرمي الخ منها الطرفا)

(في الجزم والنصب) نيابة
عن السكون والفتحة نحو
قوله تعالى فان لم تفعلوا
ولن تفعلوا فالاول
جازم ومجزوم والثاني
ناصب ومنصوب ويبقى
علامة الجزم والنصب
فيهما حذف النون فان
اما رفع هذه الافعال
فبثبوت النون نحو هما
يفعلان وهم يفعلون
وانت تفعلين (و) كل
فعل اخره الف نحو يخشى
او واو نحو يدعو او
ياء نحو يرمي يجزم بحذف
الاخر واليه اشار بقوله
(نحو يقتفي) ويخشى
(يدعو) ويغزو (و
يرمي) ويهدي (الخ)
اي احذف (منها)
اي من هذه الافعال

اذ معني نحو يقتفي في الافعال التي اخرها الف او واو او ياء الّو منها (قوله الطرفا) هو بفتحتين الناحية والطائفة من الشيء وبفتح فسكون البصر وبكسر فسكون الكريم من الخيل (قوله جزما) الاولي كونه منصوبا علي الظرفية بتقدير مضاف حذف واقيم المضاف اليه مقامه والاصل وقت جزم كما في اتيتك طلوع الشمس ويجوز كونه منصوبا بنزع الخافض كما اشار اليه الشارح او علي الحال من فاعل الق اي الق حال كونك جازما او علي المفعول له اي لاجل جزمك وقدّ من الجزم لانه المقصود في النيابة (قوله وينوي الخ) استيناف او عطف علي الق علي الخلاف في عطف الخبر علي الانشاء او علي معني لينو (قوله في الجميع الرفع) اي في نحو يقتفي لتعذر الحركة علي الالف ونحو يدعو ويري لاستثقال الضمة علي الواو والياء (قوله اخره ياء) صلة ما وكيرمي خبر لمحذوف اي وهو كيرمي هذا بالنظر الي ما في الشرح والانسب الصلة (قوله وما اخره واو) لو قال عنه قوله اخره ياء او واو لكان اخصر فيكون قوله كيرمي مثالا لما اخره ياء ويدعو عطفا علي يرمي مثالا لما اخره واو والله اعلم

المبتدأ والخبر

لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع في الاحكام التركيبية والتراكيب المفيدة ترجع الي جملتين فعلية ومنها جملة النداء واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفي بمرفوعه وقولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهرا في قوة المفرد مخصوص بغير هذا او بغير مثال فانها في قوة جملة فعلية وقدّم باب المبتدأ كابن مالك في بيان التركيب لانه اصل المرفوعات عند سيبويه لانه مبدوء به وقيل اصلها الفاعل لانه عامله لفظي وقيل كل اصل من خ ق المشهور عند النحاة التعبير بالمبتدأ والخبر وسيبويه يقول المبني والمبني عليه والمناطقة الموضوع والمحمول واهل المعاني المسند والمسند اليه وجمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا وقد يوجد مبتدأ بدون خبر نحو اقام الزيدان ونحو اقل رجل يقول ذلك الا رجل تكلما فان الجملة في الاخير صفة للنكرة اغنت عن الخبر لكنه سماعي كما في خ وقيل الجملة خبر والمسوغ في الاخير كون الخبر من الخوارق او التعجب كما في العدوي (قوله اي هذا باب المبتدأ والخبر) اي في بيانهما وما يتعلق بهما من الاحكام (قوله والمبتدأ الخ) ولم يحدهما الناظم اكتفاء بشهرة حدهما (قوله هو الاسم) اي ما قابل الفعل والحرف لا ما قابل الصفة كما في السجاعي (قوله المجرد) اي الخالي اعترض بانه يقتضي سبق

(الطرفا) اي الاخر

(جزما انو في الجميع الرفع واثبت نصب ما كيرمي يدعو)

(جزما) اي في الجزم نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم وعلامة جزمها حذف الاخر (وينوي) اي يقدر (في الجميع) اي في نحو يقتفي ويدعو ويري (الرفع) نحو زيد يخشي ويدعو ويرمي (وابد) اي اظهر (نصب ما) اخره ياء (كيرمي) وما اخره واو نحو (يدعو) اي تظهر الفتحة في الياء والواو نحو لن يرمي ولن يدعو واما نصب ما اخره الف فيقدر ايضا نحو لن يخشي

المبتدأ والخبر اي هذا باب المبتدأ والخبر والمبتدأ الاسم المجرد

الوجود كما في زيد مجرد عن ثيابه ولم يوجد في المبتدأ عامل لفظي قط واجيب بانه قد ينزل الامكان منزلة الوجود كقولنا للحفار ضيق رأس البير ووسع اسفلها وسبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس هناك نقل من سعة الى ضيق ولا من كبر الى صغر وعكسه وانما المراد الانشاء على هذه الصفة اه من شرح الازهرية (**قوله** عن العوامل) متعلق بالمجرد وال فيه للجنس فبطل معنى الجمعية اي المبتدأ اسم مجرد عن ماهية العامل اللفظي فانه فيه ما يقال ظاهره انه يكون مبتدأ او ان اقترن بعامل او عاملين وليس كذلك (**قوله** اللفظية) قيد بالعوامل لان المبتدأ لم يتجرد الا عن العامل المعنوي اه حجازي فالقيد للادخال كما هو شأن القيد من واللفظية نسبة للفظ فنسبة المفعول الى المصدر فاللفظ بمعنى التلفظ والجزئيات الى الكليات فهو بمعنى الملفوظ اي العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها فليس وكان ينبغي ان يقول غير الزائدة وشبهها ليدخل نحو بحسبك درهم ونحو لعل ابي المغوار منك قريب ورب رجل صالح لقيته ولولاك ولولاه لكان كذا فان المجرور في هذه المواضع مرفوع محلا على انه مبتدأ كما في المغني مع انه ليس مجردا عن العوامل اللفظية ويجاب بان ال في العوامل للجنس كما تقدم اي مع ملاحظة الكمال اي العوامل الكاملة في العمل التي محلها بطريق الاصالة فخرج الزائدة وشبهها وفي الرضي والاولى ان نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان اي فالتجرد اما حقيقي او حكمي اه واشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول انهما ترافعا واما على مذهبه فيزاد ايضا غير الخبر بحسب وقوله المجردة خرج به ما اقترن بعامل لفظي من فعل وحرف مثلا من والمراد التجرد لفظا وتقديرا فخرج نحو زيد لمن قال من قام فزيد وان كان مجردا لفظا فليس مجردا تقديرا (**قوله** للاسناد) متعلق بالمجرد ايضا واللام فيه للتعليل اي الاسم الذي اتى به خاليا من العوامل اللفظية لاجل اسناد غيره اليه نحو زيد قائم او اسناده لغيره نحو اقائم الزيدان فدخل في قوله للاسناد المبتدأ بقسميه وهو ماله خبر وما له مرفوع اغنى عن الخبر من الوصف وخرج به اسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة اي المتتابعة كان تقول واحد واثنان وثلثة فانهما وان تجردتا عن العوامل اللفظية لا اسناد فيهما بمعنى انهما ليستا مخبرا

عن العوامل اللفظية للاسناد

عنهما ولا ومنها رافعا لمكتفي به فلا يرد ان اسماء الافعال غير خارجة لانها مجردة عن العوامل
للاسنادها الي غيرها وحينئذ لا حاجة الي ما اجاب به البعض عن ذلك من اربعة اجوبة
الاول انها افعال عند الكوفيين فتخرج بقوله الاسم والثاني انها مفعول مطلق
عند البصريين فتخرج بقوله المجرد عن العوامل لعدم تجردها لتقدير اذ معنى هيهات
زيد بعد زيد هيهات اي بعد والثالث انها مبتدأ أن رافعات للفاعل اي المسند
مسند الخبر لانها غير محتاجة للاخراج علي هذا القول والرابع انها اسماء غير ما
لامكان دخول العوامل عليها فتخرج بقوله المجرد اه **تنبيه** المراد بالاسناد الاسناد
علي وجه الاخبار لئلا يخرج عن الحد مثل هل زيد قائم ولا الجعل له خبرا بالنسبة للقسم
الاول لئلا يلزم الدور لاخذ المبتدأ في تعريف الخبر فيه بزيادة (**قوله** والخبر
هو المسند) اي الاسم المسند حقيقة او تأويلا فشمل ذلك الجملة الواقعة خبرا فانها
مؤولة بالاسم واما الظرف والمجرور فمتعلقان بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو لا
يخرج عن كونه اسما حقيقة ان قدر مفردا او اسما تأويلا ان قدر فعلا فانه حينئذ
يكون جملة حسن العطار (**قوله** الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة) اي تحصل به
مع الفائدة التامة اذ لم تحصل قبله اما لكمالها في نحو اي شأنه ذلك ولو بحسب الاصل
ليدخل نحو النار حارة مما هو معلوم ضرورة بناء علي الصحيح فانه لا يشترط تجدد
الفائدة ويدخل نحو شعري شعري فان المعنى شعري الان هو شعري الذي تعهده ولم
يتغير فيدخل بقولنا بحسب الاصل خبر المبتدأ الثاني فانه تتم به الفائدة قبل جعل جملته
خبرا عن الاول حيث انه يخرج بالمسند الفاعل في نحو اقام الزيدان فانه وان تمت به
مع المبتدأ الفائدة لكنه مسند اليه لا مسند وبقوله مع المبتدأ نحو قام في قولك قام
زيد (**قوله** وكلاهما مرفوعان) بيان لحكم المبتدأ او الخبر بعد تعريفهما وقوله كزيد
قائم الظاهر انه تمثيل لهما من حيث الحكم وقوله واليه اي الي ان كليهما مرفوعان (**قوله**
ويرفعون) اي العرب ينطقون بهما بالرفع او النحاة يحكمون بذلك ومذهب سيبويه و
جمهور البصريين ان المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو التجرد للاسناد وان الخبر مرفوع بالمبتدأ
وهو اعدل المذاهب في ذلك واصحها ولكن ابهم الناظم الرافع ليكون جاريا علي كل الاقوال
افاده يس (**قوله** والاسم) اي في تعريف المبتدأ (**قوله** يعم الصريح) الصريح لغة

والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة وكلاهما مرفوعان كزيد قائم واليه اشار بقوله

(ويرفعون المبتدأ والخبرا) (والمصدر لكلا مقدرا)

(ويرفعون) اي العرب (المبتدأ) والاسم يعم الصريح كما مر

الخالص